الباب الثانى

وسائل تحقيق التقدم

تنويه

١ – إن الدســاتير والقوانين ما شرعت إلا لإعمار الأرض ومصلحة الفرد ورفعة المجتمعات والأوطان، فإذا ما عجزت عن ذلك أو تعارضت، عدلت أو حتى عطلت.

٢ – إن المجالــس القوميــة التى ســوف نعرض لها فى هذا الباب (غــير التى نص عليها الدستور) يتم تشكيلها طبقا لما يتراءى للقائمين على الأمر، وبالنسبة للجان المكونة لها فهذا تصور موضوع قابل للحذف والإضافة والدمج، وهذا ينطبق أيضا على الاختصاصات والسلطات بما يمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه، وتلك المجالس القومية بشكل عام هى إحدى مظاهر التعبير عن دولة المؤسسات.

٣ – إن المقترحات الواردة فى هذا الكتاب إذا تعذر تطبيقها جملة أو حتى تطبيق إحداها، فليتم التطبيق بالتدريج، أو يتم التطبيق فى منطقة محددة على سبيل التجريب، فإذا ثبتت نجاحها فلتعمم على مستوى الجمهورية.

والله الموفق

المفتاح الأول

العلـم

أولا: العلم والتفاعل البشرى:

العلم: هو بوابة العبور إلى المستقبل، هكذا كان وهكذا سيكون وهكذا سيظل، من امتلك العلـم كان قـادرا على صنع القدرة، والقدرة هى امتزاج العلـم بالرغبة والإرادة ومن امتلك القدرة، أصبح تحقيق المعجزات أمرا فى متناول يديه، وهنا تكمن القوة..

كثيرون من يقولون إننا اليوم نعيش فى عصر ثورة المعلومات وهو ما يعنى كثرة المعلومات وسـرعة تداولها، وما ترتب على ذلك من تطور، وأعتقد أن عصر ثورة المعلومات هذا وليد الندرة والزيادة والثبات، ندرة فى الموارد، وزيادة فى أعداد البشر، وثبات فى اليابس على الكرة الأرضية، ومن هنا كان العلم هو الوسـيلة السـحرية التى تمكن الإنسـان من التحكم فى الموارد واستغلالها أفضل استغلال، يلبى الحاجات الكثيرة والمتنوعة والمتشعبة للأعداد المتزايدة من السكان وتحقيق الاستفادة القصوى من المحيط اليابس الذى تقطنه وتفاعلها مع البيئة، ومن هنا كانت المجتمعات التى بنت تقدمها على أسس علمية حقيقية تعرف قدر العلم وتتسـابق فى حيازته وتسعى وراء تحصيله لتحقق به أقصى استفادة ممكنة، فأقامت الصروح والمراكز والمؤسسات العلمية، وعظمت له الموارد المالية، وأعطت العلماء قدرهم.

فـكان التفاعل بين البشـر والمعلومات والـذى أدى إلى التطـور التكنولوجى فى مجالى الاتصالات والكمبيوتر والذى أتاح بدوره حصول البشر على قدر هائل من المعلومات لم يكن تيسـير لهم من قبل، ومع اسـتقبال الإنسان لهذا التدفق من المعلومات يختار منها ما يتفق مع أهدافه واسـتعداده، ومن ثم يتباين الأفراد فى أفكارهم ومواقفهم، وهذا يقود إلى تباين أسـاليب حياتهم، هذا التباين، بين الأفراد يخلق بطبيعته المزيد من المعلومات والمعارف، وهـذا مـا يؤدى بـدوره إلى المزيد من التطـور التكنولوجى فى مجال المعلومـات (كمبيوتر واتصـالات) يتولد عنه معلومات ومعـارف جديدة، هذه هى ثورة المعلومات التى لا تعرف الحدود ولا الحواجز، ولا المركزية إنما هى قائمة على التنظيم الشـبكى، والمنافسـة الذكية

والتعـاون المتبـادل، ولم يكن تحقيق الإنسـان ثورة فى المعلومات والمعرفـة وليد الصدفة، بل كان تطور طبيعى فى تطبيق العلم عبر المراحل الآتية:

أولا: مرحلة المجتمع الزراعى، والتى ظهرت مع اكتشاف الزراعة وحولت قيمة الأرض إلى مصـدر للغنى، والدخل المتزايـد فكان الاقتصاد الزراعى، هذا المجتمع الذى يسـوده الاعتماد على الجهد البشـرى، والاقتصاد المحدود، والتوسع فى سلطة الأسرة المتماسكة، وما يسود هذا المجتمع من مبادئ وقيم وسلوكيات حاكمة، هذه بعض الخصائص المشتركة للمجتمعـات الزراعيـة، رغم خصوصية تلـك المجتمعات، ثم جـاءت بعض الإقطاعيات الزراعية المتطلعة إلى زيادة القوة والربح، والبحث عن مصادر جديدة للثروة، هنا بدأ تصنيع بعض مخرجات الزراعة باسـتخدام العلم، وهذا ما أدى إلى إحداث تطور علمى وسلوكى، وكانت بداية لمرحلة جديدة.

ثانيـا: مرحلة الصناعة، بفضل التطور العلمى، تم إنشـاء الماكينة وإقامة المصنع، هنا ظهرت الخدمات المطلوبة فى منظومة انعكسـت على استخدام الجهد الإنسانى المتمثل فى قوة العضلة فى الإنتاج، حيث كانت تمثل ٩٦٪ من الطاقة المطلوبة للإنتاج ثم أضيفت إليها فاعليـة البخار، والتى تطورت بظهور الكهرباء، ثم جاءت ثـورة الكهرباء والإلكترونيات التى قللت من قيمة الجهد البشـرى العضلى إلى أقل من ٢٪ فى العالم المتقدم، وكان لذلك آثار على سـلوكيات وحياة البشـر فى المجتمعـات الصناعية، وعلى حياة الأسـرة التى تحولت من أسـرة كبيرة ممتدة إلى صغيرة قادرة على الحركة، وعلى أسـاليب التعليم التى شـاعت فى عصـر الزراعة، والتى تحولت إلى نظام محدد الأهـداف يخدم إنتاج واقتصاد الحياة الصناعية.

ومن هنا أصبح المجتمع الصناعى يقوم على سـتة مبادئ أساسية متبادلة التأثير والتى برمجت سلوك الملايين، هذه المبادئ هى[1]:

١ – النمطية: فالإنتاج الصناعى على نطاق واسع اقتضى الأخذ القوى بالتوحيد القياسى، لتصنيع المنتجات التى على نفس النمط، وبأقل تكلفة، فسار التوحيد على كل شىء، نظم العمل، المدارس، القطارات،..إلخ[2].

٢ – التخصص: مع تزايد تقسيم مراحل العمل، ظهر الاتجاه إلى العامل الصناعى صاحب الاختصاص الضيق.

(١) أزمة مستقبل مصر – راجى عنايت.

(٢) المرجع السابق.

٣ – التزامن: حيث الانفصال بين الإنتاج والاستهلاك قاد إلى فرض التغيير على الطريقة التى يتعامل بها الإنسان مع الزمن، فالنظام الاجتماعى المعتمد على السوق يصبح فيه الزمن معادلا للمال والآلات.

٤ – التركيز: مع الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع كانت هناك ضرورة لظهور السوق كوسيط، وقاد هذا بدوره إلى الأخذ بمبدأ التركيز، تركيز السكن فى مدن كبيرة حول النشاطين الصناعى والتجارى، وتركيز رؤوس الأموال فى شركات كبرى، باعتبار أن تركيز الإنتاج يضاعف من كفاءته.

٥ – الضخامة: هى نتيجة للانفصال بين الإنتاج والاستهلاك، فخلق ذلك الضخامة والسعى إلى النهايات القصوى، وساد زعم أن الضخامة انعكاس للكفاءة، فارتفعت ناطحات السحاب وأقيمت أضخم السدود، وشيدت أوسع الملاعب.

٦ – المركزية: لقد سعت الدول الصناعية إلى تطوير المركزية، فمن أجل مواجهة التوحيد القياسى للعمليات الإنتاجية كالأجور، وبرامج العمل، ومع خلق التخصصات اللازمة للعمليات والأقسام الجديدة، ومع تركيز رأس المال والطاقة، والبشر من العاملين، ومع السعى للوصول بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من الضخامة، من أجل هذا كله كان من الضرورى خلق أشكال جديدة من التنظيم مبنية على مركزية المعلومات والقرارات.

ومن هنا يمكننا القول بأن هذا التحول قد حدث بتفاعل الإنسان مع العلم، حيث قامت تكنولوجيا الصناعة لتوفير إمكانات فى العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها، ثم نتيجة لذلك حدث تحول فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الزراعى فظهرت النظم الجديدة للمجتمع الصناعى.

ثم تفاعل الإنسان فى المجتمع الصناعى مع هذه النظم، فأصبح الكمبيوتر والآلات العاملة بالكمبيوتر (الربيوت) تتولى القيام بمعظم العمليات العقلية بدلا من الإنسان فى الإنتاج، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها، وهو ما يعرف (بالتسيير الذاتى) وهذا أدى إلى مزيد من التفاعل وتسارع المعلومات وتدفقها، وتطور التكنولوجيا التى تتعامل مع المعلومات، وما يقود إليه سيل المعلومات المتزايد من تمايز وتفرد بين البشر الذين يتأثرون بهذا السيل.

وقد صاحب ذلك استنزاف للطبيعة، والتوغل فى تلويث البيئة، حيث أن هذا العصر قد آمن بأن الطبيعة موجودة فى انتظار من يستغلها بصرف النظر عن العواقب، ولم يتصاعد الوعى بذلك إلا بعد تدفق المعلومات والمعارف، وإدراك الجميع بأن الأمور لا يمكن أن تمضى بنفس الطريقة.

ولا شك أن تلك المعارف أثرت على المبادئ التى قام عليها المجتمع الصناعى، حيث أن التمايز بين البشر فيما يطلبونه نتيجة لانفتاحهم على معلومات جديدة واكتشافهم أنماطا متغايرة، قد أثر فى مبدأ النمطية الذى فرضه المجتمع الصناعى، كذلك أيضا سقطت تخصصات وحلت أخرى، وبالتالى أثرت هذه الثورة المعلوماتية على مبدأ التركيز المكانى، والزمن حيث أصبح بإمكان نسبة عالية من العاملين العقليين أن يقوموا بعملهم فى أى مكان، ويختارون ساعات عملهم بفضل الكمبيوتر ووسائل الاتصال المتطورة، كما بدأت تظهر أفكار جديدة للتنظيمات الشبكية فى مجال السياسية والاقتصاد، وبدأ التفكير فى ممارسات سياسية جديدة تقوم على المشاركة، وتستدعى هبوط نسبة كبيرة من اتخاذ القرار إلى القواعد والمحليات[1].

ثانيا: المدخل إلى التقدم:

ومن هنا يتضح لنا أننا نعيش فى عصر قائم على العلم وتطور رهيب فى التكنولوجيات الحديثة، الذى يحتم علينا أن نأخذ بأكبر قدر ممكن من العلم والمعرفة والثقافة، فهو «عصر لا تتنافس فيه الدول بضخامة أجسادها أو سعة أراضيها، وكثرة سكانها وأفرادها، ولكنها تتنافس بالعقول والأفكار والاختراع والابتكار»[2]، إنه عصر المنافسة الذكية.

ولا شك أن الإصلاح يبدأ بالتربية السليمة والتزود بالعلم والتسلح بالقيم والأخلاق و بالفكر المستنير، وفى ذلك قال أجدادنا المصريون قبل آلاف السنين، إن طلب العلم أولى من طلب الذهب، وقد قال رسول الله ﷺ فى الحديث فى ما معناه «تعلموا فإذا علمتم فاعلموا»، كما قال «كونوا على مستوى العصر» وأيضا قال «تناصحوا فى العلم، فإن الخيانة فى العلم أشر من الخيانة فى المال».

إن العلم هو أول وسائل تحقيق التقدم، وهو المدخل إليه، كما كانت أول كلمة نزلت من خالق البشرية على خاتم المرسلين، «اقرأ» إنها كلمة فى آية وبها يعرف كل الآيات،

(١) المرجع السابق.

(٢) الإمام محمد عبده.

فنحن مأمورون بالعلم والأولى بتحصيله والسعى ورائه واللحاق به، فقال ﷺ «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وها هى الصين، وتلك قوتها بفضل العلم، وكأن الذى لا ينطق عن الهوى، تنبأ بما ستكون عليه الصين، ثانى أعظم اقتصاد فى العالم، بفضل العلم وتطبيق معاييره، وإن كان الحديث يحث على السعى وراء العلم، مهما بعد المكان والزمان.

كما رفع الله من شأن العلم فأقسم بالقلم، وامتن على الإنسان فعلمه ما لم يكن يعلم.

وللعلم قوة أكبر تأثيرا فى الأمم من قوة السيف، فبالكلمة تبنى الأوطان، وبالأفكار الخلاقة يرتفع شأنها، فلو أردنا سلك دروب التقدم فلا سبيل أمامنا سوى طرق أبواب العلم، فالتحدى الآن قائم على امتلاك مقومات العلم والثقافة والمعرفة.

إن التخلف العلمى ينعكس بالضرورة على جميع مناحى الحياة اجتماعية واقتصادية وسياسية، فيصبح مجتمعا ضامرا أفراده كغثاء السيل، بلا هدف ولا مضمون ولا يستطيعون أن يقدموا أى شىء للإنسانية، بل يحول الأمة إلى تابعة خاضعة، فالجهل يهدم المجتمعات وينحدر بها، أما العلم فهو رفعة الأوطان.

من هنا فإن مصر لا خيار لها ولا تقدم إلا باقتحام طرائق العلم، وأن تجتهد فى تحصيله وتطبيقه، وتختار أولوياتها وتجتاز عقباتها وتصنع مستقبلها، معتمدة على قواها الكامنة فى إشباع احتياجاتها المتنوعة وبناء حضارتها، فى زمن أصبح التنافس فيه محددا للبقاء، والمستقبل متوقفا على العلم والقدرة على توفير احتياجات الإنسان والوطن، فلابد لكى تنجح التنمية أن تقوم على العلم والعلماء و أن تتكامل البحوث المادية والإنسانية فى إطار أخلاقى، ذلك لتواجه مخاطر التطور العشوائى، وما قد ينتج عنه من تفاعلات سلبية، فنرفع دولة قائمة على العلم والأخلاق قادرة على أداء رسالتها الإنسانية والعالمية.

ومن هنا يمكننا القول بأنه يجب الانحياز إلى العلم والتكنولوجيا، فإن التعلق بالحياة واستمرارها لمصر التى بقيت آلاف السنين رغم ما اعتراها من تغيرات، وكانت منبع العلم والمعرفة تاريخيا، ولكننا الآن ما زلنا موصوفين بالانتماء للعالم الثالث، فهذا نداء إلى النفوس والعقول، نداء من أجل الصحوة، وإيقاظ الطبع المصرى الكامن فينا، فكما علمنا العالم قديما وأعجزناه بعلمنا والتى مازالت شواهده قائمة شامخة عبر التاريخ منذ آلاف السنين، كان حقا ولازما علينا أن نستفيق من غفوتنا لنعود روادا للعلوم، ولا ضير فى أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولكن علينا أن نطور ونضيف ونبتكر كل ذلك فى إطار

مــن الحفاظ على البيئة المحيطــة وحق الأجيال القادمة فى المصادر، والتمســك بالأصالة والقيم والحضارة.

وإذا كانــت التنميــة دائما ما ترتبط بالعلم، وإن هدفها رفع مســتوى الشــعب وزيادة رفاهيته، فإن التطور إلى التنمية بكل أبعادها تحكمه قدرة الإنسان على تحقيق أفضل السبل للحفاظ على الحقوق والقيام بالواجبات.

إن تلك التنمية القائمة على العلم واســتخدام تكنولوجيا العصر المتطورة تســتلزم إقامة علاقات دولية معتدلة، والبعد عن الدخول فى صراعات تعطل مسار التنمية.

كمــا أن التحديات التى تواجــه التقدم العلمى تحتاج أن تتوفر لهــا الإمكانات المادية والقدرة المالية، وتلك كثيرا ما تكون محدودة بالنسبة لآمال العلماء وقدراتهم خاصة فى العالم النامــى، إضافة إلى أن عامل الوقت المطلــوب للعلماء لكى يصلوا إلى النتائج أصبح محدودا للغاية، فالأمر يحتاج إلى إيجاد توازن بين رغبة الاندفاع فى البحث من جهة،والقدرة على تحمل تكاليفه ومخاطره ومعوقاته من جهة أخرى.

وأيــا مــا كان الأمر فإنه حقا علينا أن نركز على العلم وقضايــاه مفتاحا للتقدم ومحددا لمستقبل الأمة.

■■■

المفتاح الثانى

الأسرة وتربية المبدعين

مؤسسة الأسرة:

الأســرة هى بالفعل مؤسســة لا تقل فى أهميتها عن باقى المؤسســات فى الدولة، فهى النمــوذج الأصغر الذى يتكــون ويتألف منه المجتمع ومن ثم الدولــة، فهى نواة المجتمع والمستقبل الأول للنشء، الذى إذا أحسنت الأسرة تربيته، أصبح قادرا على الإبداع وصنع التقدم، والمساهمة فى رفعة أسرته، ومجتمعه ووطنه.

مــن هنــا كانت التربية الإبداعية هى طوق النجاة للأمم والشــعوب فى أوان الانكســار والهزيمة، فما أن تنتاب الشــعوب المحن وتعصف بها الأزمات، ويعضها ناب التخلف، حتى تتمسك بالتربية ملاذا ومخرجا، هذا هو درس التاريخ، فهذه فرنسا على سبيل المثال حين ألحقت بها روســيا الهزيمة عــام ١٨٧٠م ارتفعت أصــوات مواطنيها تطالب بتربية جديدة، تتجاوز نظم التربية التقليدية، وتعيد صياغة الإنســان الفرنســى الذى يمسح عن أمته عار الهزيمة ويزيل عن وجهها مذلة الانكسار.

والأمــة اليابانية بعــد المحرقة النووية عام ١٩٤٥م اســتطاعت بالتربية أن تنهض من جديد وأن تظهر من الاستيعاب العلمى والتقنى والفكرى فى عطاء ثقافتها الجديدة ما جعلها تنتصب عملاقا تكنولوجيا وماردا اقتصاديا تخشاه أمم كبرى.

ويعــزو البعــض عن حق تقدم اليابــان العلمى إلى كفاءة نظامهــا التعليمى، وبينما كان الأوروبيون يتحدثون فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى عن الفجوة «الأطلنطية» بين نظم تعليمهم ونظام التعليم الأمريكى يتحدث الأمريكيون اليوم عن الفجوة «الباسيفيكية» بين نظام تعليمهم ما قبل الجامعى ونظيره اليابانى[1].

وكان ظهور كتاب أمة فى خطر «بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣م مؤشــرا قويا على اللجوء لحصن التربية حين استشعرت أمريكا بوادر الأزمات».

(١) نبيل على – العرب وعصر المعلومات.

ونحــن إذا تأملنا أبعــاد الأزمة الحضارية التى تمر بها أمتنا اليوم بدا لنا أن هناك صلة عميقــة ووثيقة بين هــذه الأزمة الحضاريــة والتربية، فالتحديات التــى تواجه الأمة هى فــى حقيقتها تحديــات تربوية ما دام قــوام تلك التحديات امتلاك الآخــر للتقدم العلمى والتكنولوجى وعجز أمتنا عن دخول عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.

إن النقلة النوعية التى أحدثتها وتحدثها الآن تكنولوجيا المعلومات ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية فى المقام الأول، فعندما تتوازى أهمية الموارد الطبيعية والمادية وتبنى المعرفة باعتبارها أهم مصادر القوة المجتمعية تصبح عملية تنمية الموارد البشــرية التى تنتج المعرفة وتوظفها هى العامل الحاســم فى تحديد قدر المجتمعات، ولقد تبوأت صناعة البشــر الآن قمــة الهــرم بصفتها أهم صناعات عصــر المعلومات، وأصبحنا نــدرك بوضوح لا لبس فيه أن نصر الأمم ورفعتها رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديه واستجابته لمشاكل التغيير ومطالبه وقد علمنا التاريخ أن التربية فى كل أمة كانت هى المشــكلة وهى الحل، فإن هى عجزت عن أن تصنع بشرا قادرا على مواجهة التحديات المتوقعة فمآل كل جهود الأمة فى التنمية والتجديد والتطوير إلى الفشل المحتوم مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية.

إن مصير مجتمعاتنا العربية وعالمنا بأسره معلق على مدى نجاحنا فى مواجهة التحدى التربوى نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل، ونتيجة انتشــار تكنولوجيا المعلومات، ومــا تتخــذه من خيارات مصيريــة إزاء ما تطرحه من إشــكاليات تربوية غير مســبوقة، وما تنتجه من فرص هائلة غير مسبوقة أيضا من أجل تطوير أساليب التعلم ورفع إنتاجيته[1].

إذن التربية هى إحدى مفاتيح التحديث والتطوير والنماء واللحاق بركب التقدم.

لقد كنا نحن أولياء مفتاح التقدم لأننا كنا أول من حمل رسالة تحضير الإنسان بالكلمة أى بالمعرفة، وكنا أول من رأى هذا المفتاح حقا لكل إنسان، وحققنا ثورتنا التربوية العظيمة حين أصبحنا ممثلين لمنهج الكتب السماوية أمام الإنسانية كلها أى رواد تكوين كل إنسان تكوينــا روحيا جديدا بتربيته على الحياة وفقا للحقيقة، وتدريبه على التفانى فى ســبيل الخير وإعداده لافتداء الحقيقة والخير بالحياة.

وتولينا رســالة تحضير الإنســان بالكلمة المبدعة فى طور بعد آخر من أطوار تاريخنا، وكانــت الكلمــة المبدعة فى فــترات ازدهارنا الحضارى رؤية خلاقــة، أو حكمة خلاقة، أو حكمــا خلاقــا، أو شــريعة خلاقة، أو فنا خلاقــا، إلى أن تحولنا من إبــداع الكلمة إلى اجترارها ومن خلق المعرفة إلى تكرارها، ومن اجتهاد الشــريعة إلى اســتغلالها فتوقفنا عن

(١) نبيل على – العرب وعصر المعلومات.

الإبداع وتحرك غيرنا، وأصبح علينا اليوم أن نستدرك من جديد بالتربية المبدعة فى حقب بل فى سنوات تخلف الأجيال والقرون[1].

إن حضـارة العصـر تواجه التربية فى بلادنا بتحديات ضخمة وجسـام ولا تتجلى لنا أبعـاد هذا التحـدى التربوى إلا إذا وعينا التغيير النوعى الأساسـى الـذى اعترى عملية الخلق الحضارى فى فترة ركودنا، والذى حول الإنسـان من إبداع الكلمة إلى إبداع الأشياء ومـن نظم الـرؤى العقلية إلى وضع النظريات العلمية، ومـن صياغة القوانين التجريبية إلى اكتشـاف القوانين الضرورية الطبيعية والاجتماعية، ومن فن الجهد اليدوى إلى فن الجهد التكنولوجى، فتحقق بذلك من التغيرات الحضارية كيفا وكما فى العقود الأخيرة من السنين أكثر مما تحقق فى آلاف الأعوام التى سبقتها من التاريخ البشرى.

ومن هنا فإن التربية الإبداعية هى سبيلنا لتجاوز التخلف، ودخول عصر الثورة العلمية، والتكنولوجية، وهى فى سـباق مع الكارثة، وهى المشـكلة والحل فى آن، ورهاننا الوحيد فى هذا السـباق هو إبداع البشـر وصناعة المبدعين الذين هم دائما عوامل الحسم فى احتواء الكوارث والأزمات.

ورهان أمتنا أن تفجر التربية فى العقل العربى قوى الابتكار وطاقات الإبداع، وأن تفسح المجـال كى تنفتح تلك القوى والطاقات وتزدهر، لأننا لن نكون متقدمين إلا بقدر ما نكون مبدعين، ورهانا أن تعمل التربية كى تحول الإنسان من كائن مقلد إلى كائن مبدع فالتربية هى المسئولة عن معضلة التخلف الحضارى وليس وحدها..، وهى المسئولة عن إعطائنا ردنا التاريخى العميق على تحدى المحنة[2].

وعلى ذلك فإن الشخصية المبدعة تتكون فى إطار أسرة، وبذور الإبداع توضع فى تربتها وتزدهر فيها، والتفكير الإبداعى يتقوى بواسطتها، وإذا كان من سمات المبدعين الشجاعة، والنقـد البناء وتبنـى قيما مختلفة وعدم الخوف من الاختلاف والجرأة وتأكيد الذات وعدم المجاراة واسـتقلال الحكم واسـتقلال التفكير والفردية، والتمرد الإيجابى والرغبة الدائمة القويـة فـى التجديد والخروج على المألوف، فلا شـك أن كل ذلك يعظم دور الأسـرة فى التربية الإبداعية.

(١) حسن صعب – تحديث العقل العربى.

(٢) حسن إبراهيم عبد العال – التربية وصناعة الإبداع.

دور الأسرة فى التربية الإبداعية:

تقوم الأسرة بدور أساس فى تكوين الشخصية المبدعة وفى تنمية الاستعدادات والقدرات الإبداعية لدى الأفراد وتطويرها، ويشـير علم النفس الإنمائى إلى أن نمو الطفل هو حصيلة عوامل وراثية وبيولوجية تتفاعل مع عوامل بيئية واجتماعية، كما يشير إلى أن الأسرة تقوم بدور هام فى عملية النمو وفى تأمين عوامل النمو المتواصل عند الأطفال، وتسـتطيع الأسرة أن تبذر بذور الإبداع فى تربية شخصية أبنائها، وأن ترعاها لتؤدى ثمارها من خلال إشباع متطلبات النمو الإبداعى، والتى يمكن أن نبرز بعضها فيما يلى:

١ - تنمية الفضول المعرفى وحب الاستطلاع:

تلك هى نقطة البداية حتى تشـكل عقله على أسـاس من الشـغف بالمعارف الجديدة والرغبة فى اكتشاف المجهول.

إن الطفـل ملـىء بالفضول، متعطش إلى الاكتشـاف متشـوف إلى البحث عن خبرات جديدة، متطلع إلى فهم البيئة المحيطة به، والأبوان والكبار فى الأسرة يساعدون نمو الطفل أو يعوقون ذلك النمو بحسب ما يستجيبون لحاجته إلى المعرفة[1].

والطفـل يبدأ فى طرح الأسـئلة فى الثالثة من عمره، وهـو فى هذه المرحلة يهتم بلفت الأنظار إليه فقط، ولا تكون معبرة عن حب الاستطلاع لديه، ولكن اهتمامات الطفل تتبدل فى مرحلة لاحقة فيبدأ فى طرح أسئلة تنم عن حب استطلاع وهى أسئلة أكثر دقة متنقلا بهذه الأسئلة من "لماذا" إلى "ماذا" و "من"، وما أن يبدأ الطفل بالسؤال عن كيفية الأشياء حتى يكون قد دخل المرحلة الفكرية.

ويتطلب تنمية الفضول المعرفى وحب الاستطلاع لدى الأطفال كمقوم من مقومات الإبداع، ولابد أن يتمتع الآباء والأمهات بقدر من الثقافة يسمح لهم بالإجابة الصادقة الصحيحة عن تسـاؤلات أبنائهم، فهذا من متطلبات تنمية الفضـول المعرفى وإلا كيف يمكن لامرأة أمية أن تقدم لأطفالها ما يحتاجون إليه من تنشيط عقلى وتوجيه فكرى؟ وماذا يستطيع الأبوان أن يفعلا عندما تفرض عليهما الحاجات الاقتصادية أن يبتعدا عن طفلهما فلا يملكان تنشيط عقلـه وتوجيهـه؟ وماذا يفعل الطفل عندما لا يتلقى أجوبة على أسـئلته أو عند ما يواجه بالهزاء والتوبيخ إذا ما حاول إشباع فضوله المعرفى.

(١) المرجع السابق.

إن الكبار لا يجب عليهم أن يضجروا من كثرة تساؤلات الطفل، بل يجب تشجيعه على أن يسأل، ويصبح من الضرورى أن يحصل على إجابات صادقة وصحية، وأن تكون مناسبة لمرحلة نموه العقلى، وأن تستثير تلك الإجابات فضوله المعرفى إلى مزيد من الأسئلة والاستفسارات، وأن تزيد رغبته فى اكتشاف ما حوله ومعرفة الكثير عنه، والأهم من ذلك هو أن تعلم الأسرة الطفل كيف يسأل فإذا ما سأل طفل سؤالا كهذا، كيف أجعل هذه السيارة اللعبة تسير؟ " فليكن الرد بسؤال آخر" تفتكر كيف؟ ومن المهم ألا نجعل الطفل يتردد أمام سؤال يريد أن يطرحه[1]

فإن تشجيع الطفل على أن يسأل يبث فى نفسه الثقة ويعمل على تقوية إرادته وتلك قاعدة هامة من قواعد الإبداع.

كما يجب إرهاف حواس الطفل وتهذيبها والتى تمكنه من جمع معلومات صحيحة ودقيقة عما حوله ومن حوله، ومن الحقائق المتعلقة بالإبداع أنه لا إبداع بغير قاعدة معرفية عريضة ودقيقة.

فإن مجرد وجود العين للطفل قد يضمن لنا أنها تنظر، ولكنه لا يضمن لنا أنها ترى ومجرد وجود أذن للطفل قد يضمن لنا أنها تسمع الصوت آتيا من مصادره، ولكنه لا يضمن لنا تركيز الانتباه فيما يختلف فيه أو يتشابه عليه صوت وصوت، ومن ثم تحتاج حواس الطفل إلى إرهاف وتدريب[2].

كما تتطلب تنمية قدرات الطفل الإبداعية، أن ينشأ الطفل فى بيئة أسرية تيسر له من الأدوات واللعب والقصص وغيرها ما يثير دهشته وتفكيره وينفعل بها الطفل.

٢ - لعب الأطفال وأهميته:

تتأثر القدرات الإبداعية فى نموها وتطورها، بل يتأثر النمو العقلى والنفسى والبدنى كله بمدى ما يتمتع به الطفل من حرية فى اللعب والنشاط والحركة فاللعب وسيط تربوى هام لنمو الاستعدادات وبروز الإمكانات، علاوة على أنه ضرورة من ضرورات الحياة عند كل طفل، واللعب يعنى التربية والاستكشاف والتعبير عن النفس[3].

---

(١) محى الدين أحمد حسين – التنشئة الأسرية والأبناء الصغار.

(٢) زكى نجيب محمود – بذور وجذور.

(٣) د/ حسن إبراهيم عبد العال – التربية وصناعة الابداع.

فيجب أن تتخذ الأسرة من اللعب وسيلة تربوية لنمو القدرات وإكساب الخبرات والمهارات كما يمكن صياغة محتوى التعليم فى صورة ألعاب يشتاقها الأطفال لتنمو من خلاله استعداداتهم الكامنة، كما يكون اللعب وسيلة لتخليص الأطفال من مخاوفهم وصراعاتهم، وأداة لتفريغ مشاعر الألم والكبت، والحرمان، ويشبع الحاجة إلى الاتصال بالآخرين، فيجب مشاركة الكبار للأطفال فى لعبهم، وقيمة هذه المشاركة تكمن فى فهم الكبار لهؤلاء الأطفال، ومعرفة استعدادهم والوقوف على قدراتهم وإمكانياتهم، ومن ثم الاهتمام بها ورعايتها، إن الطفل حين يلعب يخلق عالما من الخيال، وهو يتعامل مع هذا العالم تعاملا جادا، ويضع فى هذا العالم مشاعره وعواطفه وانفعالاته، وينفصل عن الواقع.. واللعب بأشكاله المختلفة شىء هام فى التجربة الإنسانية وفى حياة الإنسان، ومن العلماء من يرى أن اللعب والإبداع لهما نفس الوظيفة فى حياة الإنسان وهما يحملان خصائص مشتركة كثيرة ويمكن القول إن المبدع يتحول من اللعب إلى الإبداع.

إن اللعب جزء بالغ الأهمية من عملية التربية الإبداعية، فعن طريقه ينمو جسم الطفل، وتتدرب قواه على تأدية وظائفها، ومن خلال أنشطته يشبع الطفل ميوله، ويتحقق توازنه النفسى، ويلتقط الطفل أنماط السلوك السائد فى بيئته، وتنشأ فيه روح الابتكار ويكتسب المعرفة، وتتكون فى نفسه اتجاهات إيجابية نحو ذاته ونحو الآخرين[1].

٣ - تنمية القدرة اللغوية للأطفال:

اللغة وسيلتنا لإدراك العالم، وواسطتنا التى تحدد المسافة بيننا وبين واقعنا وأداه تعاملنا مع هذا الواقع، والتى نحيل بها المحسوس إلى المجرد، ونجسد بها المجرد فى هيئة المحسوس، إنها الحس الواصل بين خصوصية الذات وعمومية الموضوع، فهى التى تترجم ما فى ضمائرنا من معان – كما يقول ابن خلدون فى مقدمته – لتستحيل إلى أدوات تشكل الحياة وتوجه أداء المجتمع وسلوك أفراده واللغة هى قدر الإنسان الاجتماعى، فكما تكشف عن طبقته وجذوره ونشأته تكشف أيضا عن عقليته وقدراته وميوله الفكرية.

«يأتى الاهتمام باللغة وتنمية القدرات اللغوية (فى مجال الإبداع) لأنه ما من حضارة إنسانية إلا وصاحبتها نهضة لغوية، وما من صراع بشرى إلا ويبطن فى جوفه صراع لغوى، حتى قيل إنه يمكن صياغة تاريخ البشرية على أساس من صراعاتها اللغوية، وفى

(١) حسن إبراهيم عبد العال – اللعب مدخل وظيفى للتربية الإسلامية.

حضارة عصرنا، جاءت تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية لتضع اللغة على قمة الهرم المعرفى، ولتصبح اللغة رابطة العقد للخريطة المعرفية، والركيزة الأساسية لفلسفة العلم، وما من مذهب فلسفى إلا وله شقه اللغوى، وما من فرع من فروع الفن إلا ويشارك اللغة كثيرا من سماتها، وما من فرع من فروع العلم إلا وله صلته باللغة[1].

«إن اللغة هى مرآة العقل» فيها يتم ترجمة الفكر، وهى وسيلة الإنسان لإدراك ظواهر ثنائية «الزمان والمكان» ثنائية الوجود الحاكمة، وبالتالى إدراك ظواهر الكون حوله، فنحن نستشعر حركة الزمان من خلال اللغة، وهى تعبر فى زمنيتها عن الماضى والحاضر والمستقبل، وعن الشروع والانقضاء، وعن التوقف والاستئناف، والتقطع والاستمرار، ونستشعر المكان حولنا من خلال اللغة، وهى تعبر عن البعيد والقريب وعن الغائب والحاضر، وعن المحدود والشائع، وعن الامتلاء والفارغ.

«هذا ويؤكد أهل الحتمية اللغوية أن الثقافة هى وليدة اللغة، وهى صارفة الفكر بالتالى، فاللغة هى إبداع الكاتب، وخيال الشاعر، وابتكار العالم وتحليل الناقد»[2].

ومن ثم يأتى الاهتمام باللغة فى مجال تنمية وتربية الإبداع، لأن اللغة هى «الوجود البشرى نفسه فى أرقى مراتب تعقده وفاعليته، هى التركيب الغائر لمصدر السلوك المحدد للشكل الظاهر، هى الوعى الدائم التشكيل، بما يسمح باحتواء المعنى إذ يكونه، وإطلاقه بما تيسر وتناسب من أدوات، هى إبداع الذات المتجدد إذ يصاغ فى وجود قابل للتواصل، هى تجلى المعنى فى تركيب قادر على التماسك فى وحدات متصاعدة، هى حركة المخ البشرى فى كليته البالغة التنظيم والبالغة المطاوعة فى آن»[3].

ومن هنا يمكننا القول بأن اللغة تعنى إنسان.

الأسرة و تنمية القدرة اللغوية:

إن مرحلة الطفولة المبكرة هى مرحلة أسرع نمو لغوى تحصيلا وتعبيرًا وفهمًا ويتضح دور الأسرة فى تلك المرحلة، فى تحصيل الطفل لعدد كبير من المفردات وفهمها فهما صحيحا وبوضوح وربطها مع بعضها البعض فى جمل ذات معنى، وينزع التعبير اللغوى

(١) نبيل على – الثقافة العربية وعصر المعلومات.

(٢) المرجع السابق.

(٣) يحيى الرخاوى – اللغة العربية وتشكيل الوعى القومى.

لدى الطفل فى هذه المرحلة نحو الوضوح ودقة التعبير والفهم، ومع مرور الوقت يتحسن النطق، ويختفى الكلام الطفلى مثل الجمل الناقصة والإبدال واللثغة وغيرها، ويزداد فهم كلام الآخرين ويستطيع الطفل الإفصاح عن حاجاته[1]

والنمو اللغوى عند الطفل يتأثر بما يتوفر، فى بيئته من جو يشيع فيه الحب والطمأنينة، فذلك يساعد على النمو اللغوى السوى بينما تؤثر الاضطرابات الانفعالية والاجتماعية على هذا النمو، كما يتأثر النمو اللغوى بعوامل جسيمة ككفاءة الحواس.

ومما يؤثر تأثيرًا ظاهريًا فى نمو القدرة اللغوية للطفل لهجة الكبار وطريقة نطقهم، وفى هذا الصدد يؤكد العلماء على ضرورة امتناع الكبار عن استعمال ما يسمى بلغة الطفل عند التحدث إليه، أى يجب أن ينطق الكبار الكلمات بشكل واضح ودقيق، أى أن يكلمه الكبار بلغة الكبار البالغين، فما كلام الطفل سوى تقليد البالغين[2].

ومن هنا يجب على الأسرة أن توفر للطفل المثيرات التى تساعده على نموه اللغوى مثل الكتب المؤلفة من ألوان وصور، ثم من رموز وكلمات بسيطة ومن أهم واجبات الأسرة فى هذا الشأن أن تدرب طفلها على الكلام، وهنا تبرز أهمية القصص المحكية، وتقديم النماذج الكلامية والاهتمام بزيادة مفردات الطفل اللغوية، وتشجيع الأطفال على التحدث والتعبير الحر، ومراعاة الاستعمال الصحيح للكلمات عن طريق تنمية عادة الاستماع.

وتنمية القدرة اللغوية يتطلب تنمية مهارات التواصل اللغوى الأربع، وهى «القراءة والكتابة والتحدث والاستماع»، ومن بين هذه المهارات يبرز التحدث والشفاهة عاملاً هامًا فى تنمية القدرة اللغوية. وذلك لما تتميز به الشفاهة من الحيوية، وإمكان اللجوء إلى وسائل فوق لغوية للتأثير، كالتلوين الصوتى من خلال النبر والتنغيم وسط الكلام واقتضابه، وما يصاحب الحديث من حركات الوجه واليدين، وجميعها أفعال كلامية لها دور حاسم فى تحديد معنى المنطوق والمسموع، فبفعلها يتحول الإخبار إلى إنشاء، والوعد إلى وعيد والترغيب إلى ترهيب، ويصبح السؤال إجابة والإجابة تساؤلا[3].

وإذا كان الوجود لغة واللغة إبداعًا ولا هوية ولا بقاء بغير ذلك، فأى لغة ننميها، إنها بالطبع اللغة الأم بعد أن ثبت دورها الحاسم فى تنمية الفكر والإبداع وهى اللغة العربية

(١) حامد عبد السلام – علم نفس النمو.

(٢) هشام شرابى – مقدمات لدراسة المجتمع العربى.

(٣) نبيل على – العرب وعصر المعلومات.

(الفصحى بعد التحديث حتمًا) وهى لغة تمثل حضارة سجلت بلسان عربى، وظلت قائمة كما هى بأقل قدر من التشـويه، حتى تعتبر من أرسـخ لغات العالم الحالية ويرجع الفضل فى هذا أساسـا إلى حفظها بالقرآن الكريم وعلومه، فهى تاريخ بشـرى قائم بيننا وقائم فينا ثم إنها التاريخ المخزون فى الحاضر القائم.

وإلى جانـب الفصحى العربيـة تأتى العامية، فهى فى مجال الإبداع لغة قادرة ومبدعة وفاعلة، ولا يوجد من ينقص من أحقيتها فى ذلك فلا ينبغى إهمالها وتهميشها أو إغفالها، وإلا كنا نفتعل مسيرة ضد طبيعة التطور، وضد حركية اللغة. وضد فرص الإبداع.

إن كل ما يجب أن تحرص عليه الأسـرة وغيرها من المؤسسـات التربوية المعنية بتنمية القـدرة اللغوية، ألا تحل العامية محـل العربية الفصحى فى الإبداع المعرفى وغيره، وإنما ينبغـى أن تجاورهـا وتتحاور معها وتثريها وتكملها، والمحظـور هنا لا يأتى من الاهتمام باللغة العامية كلغة، وإنما يأتى من الإحلال العشوائى غير الملتزم الذى يترتب عليه اختفاء لغة عامة رصينة تم تعقيدها وحافظت على هويتها عبر مئات السنين[1].

٤- تنمية التذوق الفنى والإحساس بالجمال:

إن التذوق هو قوة النفس التى تجعلها تحب أو تكره ما يواجه المرء من أشـياء، وتتأثر عملية التذوق وما يصاحبها من حساسـية جمالية وأحكام وتفضيل جمالى بالخبرة التى يمر بهـا الفرد خلال عمليـة التربية، وخلال النماذج التى يتعرض لهـا الفرد، أعنى النماذج الجمالية التى تقدمها له الأسرة وغيرها من المؤسسات التربوية. ويرتبط الذوق الفنى بالإبداع ارتباطـا مباشـرًا لأنه ينتهى بالإنسـان إلى أن يصبح له رؤية خاصة بـه تميزه عن غيره، وتجعله يقبل أو يرفض للأشياء ولأوضاع الحياة من حوله وفق هذه الرؤية الفردية الخاصة وتجعله يتحرك نحو غايات وضعها لنفسه ليسعى إلى بلوغها باستقلال وإرادة خاصة.

«إن الفن بشـتى فروعه، فهو وإن يكن فى مجموعة انعكاسا لأذواق الجماعات البشرية التـى تقـرر تلك الفنون، إلا أنه يعـود فيصبح مؤثرًا قويًا فى تشـكيل وجهات النظر عند الأفراد أى فى وقفاتهم الثقافية لماذا؟ لأن الفن على اختلاف فروعه هو فى صحيحه نسب محسوبة بين العناصر التى تكونه، ومن ثم كانت معايشة الإنسان للمبدعات الفنية المحيطة به، لابد أن تنتهى به إلى ميزان داخلى فى تكوينه يجعله مسـتريحًا لما يراه أو نافرًا منه؟

(١) يحيى الرخاوى – اللغة وتشكيل الوعى القومى.

أى أنه قابل لأوضاع الحياة من حوله أو رافض لها أو بعبارة أخرى تجعله ذا وقفة ثقافية لها طابعها الخاص والمميز»[1]، ومن هنا على الأسرة أن تنمى قدرة أبنائها على الاستجابة للجمـال أينما وجد، عليها أن تدرب طفلهـا على أن ينظر متأملاً إلى المعانى التى تحملها الأشياء.

والتذوق الفنى ليس عملية فطرية يرثها الفرد، إنما يكتسبها بالتربية والتعليم والتدريب عليها، من هنا لابد لكل فرد أن يتعلم كيف يتذوق الأشـياء تذوقًا سـليمًا ليدرك الثراء فى هذا الكون المحيط.

وإذا كانت الفنون وستظل الرمز الاسمى للإبداع، وإذا كانت تربية الإبداع الفنى توازى فى أهميتها الإبداع العملى، فإن من الأمور الهامة فى جمال الإبداع تدريب الأسرة أبنائها على تذوق الفنون الهادفة.

إن العلماء يرون أن الرموز الأولى فى رسـوم الطفل أو «شـخبطاته» هى مفتاح لشخصية يسـتطيع المربى أو عالم النفس حين يجمعها وينظمها أن يكشـف حقائق كثيرة مما تمس وجدان الطفل وتلمس مشاعره وأحاسيسه، ولو أن الكبار فى الأسرة يسروا له بعض الأوراق والأقـلام والألوان لأسـهموا فى تكوينـه تكوينًا إبداعيًا فنيًـا، إن الطفل حين يخطط يريد أن ينقـل إلينا عالمه الداخلى، وكلما قابلنا ما يريد أن يقوله بتشـجيع مناسـب مكناه من أن يثبت أقدامه على طريق الإبداع الفنى.

إن تخطيطات الطفل هى وسيلته للحرية والتعامل مع الآخرين وكلما أحطنا الطفل بجو من الرعاية والتشـجيع أكسـبناه راحة النفس والثقة وهى مهاد الإبداع وأرضيته التى ينمو عليها[2]

٥ - تنمية مفهوم موجب للذات:

الشخصية المبدعة تتسم بأنها تعتز بذاتها، كما تتسم بتقدير الذات، وما يكونه عند ذاته إنما ينتج من تفاعله مع بيئته الاجتماعية التى تسـهم فى تكوينه وتحديد هذا المفهوم عن الذات، وعلى ذلك فدور الأسرة هى أن تنمى قدرات الإبداع لدى الطفل عن طريق مساعدته على تقبل ذاته، وأن تنمى احترامه لذاته وثقته بنفسـه، ويسـاعد على ذلك شـعور الطفل بالحب والاطمئنان والأمن وهو أمر حيوى لنمو ذاتية الطفل وتكوينه، ويساعده أيضا إشباع

(١) زكى نجيب محمود – قيم من التراث.

(٢) محمود بسيونى – قضايا التربية الفنية.

حاجته إلى دفء القبول، وإلى الاستجابة الودودة منه، فهو فى حاجة إلى أن يكون مقبولاً من الآخرين محبوبا منهم بغض النظر عن جنسه ولد أو بنت، فلا شك أن تفضيل طفل من جنس معين يصيب الطفل من الجنس الآخر بعدم الأمان، على أن أكثر الأساليب التربوية وأكثر طرائق التنشئة والتأديب ضررا على الذات وأكثرها إضعافًا للثقة بها، هو استخدام الأسرة للعقاب البدنى والإفراط فيه؛ لفرض السلوك الجيد من وجهة نظرها على الطفل، ومما لا شك فيه أن العقاب البدنى سريع الأثر فى بعض الأحيان، فالطفل سرعان ما يكف عن السلوك غير المرغوب فيه لعجزه عن المقاومة وعن الرد بالضرب على الضرب لكن لهذا العقاب البدنى آثار سلبية عميقة على شعور الفرد بذاته حيث ينشأ عن العقاب البدنى و الإفراط فيه الآثار الآتية[1]:

١ – تظهر النزعة إلى التمرد عندما تزول شروط القمع الداخلية، ولابد أن يؤدى العقاب البدنى إلى نتائج عكسية، فالطاعة التى تنتج عنه تبقى سطحية جدًا، مما يجعل الحرمان المكبوت يتفجر فى أول مناسبة يستطيع فيها الطفل التفريج عن نفسه، كذلك يتحول الخضوع الناتج عن العقاب البدنى إلى خضوع مؤقت سرعان ما يتحول إلى تحد.

٢ – يقوض العقاب البدنى احترام الطفل لذاته، وينمى فيه تعطشا إلى التعويض على طريق كسب التقدير والمكانة الاجتماعية بشتى السبل والأساليب، وهذا يفسر حساسيته المفرطة للانتقاد والإطراء على حد سواء، ويفسر النزعة إلى توكيد الذات بإصرار، وهذه نتيجة من نتائج الإذلال الذى يخضع له الطفل.

٣ – تنشأ علاقة بين العداء المتصور المكبوت فى نفس الطفل للآخرين وبين العقاب البدنى، وتكون هذه العلاقة قوية، ذلك أن العداء المكبوت يجرى إسقاطه على الآخرين، فهو قد أصبح موقفا متأصلاً فى النفس، ويلقى أشد أنواع التعزيز بواسطة التخجيل والازدراء.

إن العقاب البدنى طريقة مؤذية فى تربية الطفل وتأديبه، فالحقيقة الغائبة عنا دائما أن الطفل لا يتعلم السلوك الحسن بالضرب أو الإذلال، والواقع أن العقاب البدنى يؤدى إلى إرضاء الكبار فى الأسرة بدلا من أن يصلح أخطاء الطفل، ونتيجته غالبا ما تتمثل فى الخلق السيئ وفى الحرمان المكبوت أكثر مما تكون النتيجة هى إصلاح حال الطفل وتهذيبه، وكثيرا ما يندم الآباء والأمهات على ضرب أطفالهم ولكن الندم لا ينفع لأن الضرر الحاصل من العقاب البدنى من الصعب إزالته.

(١) هشام شرابى – المرجع السابق.

ولعمليــة التوحــد أو التقمص أهمية كبــيرة فى نمو الذات وفى تكويــن مفهوم موجب عنها، وفى فهمنا نحن الكبار لهذا النمو، والطفل يختار دائما شخصا كمثل أعلى يحتذى به ويقلده ويتعلم منه، ويحاكى ســلوكه وحتى مشــاعره، ولهذا كان حب الوالدين للطفل وعطفهما عليه و اتجاههما نحوه وتقديم نماذج طيبة أثناء مراحل نموه، على درجة كبيرة مــن الأهمية فى تكوين مفهوم الذات لديــه[1]. ذلك أن الطفل يميل إلى تقليد والديه وتمثل سلوكهم والناس لديهم حاجة نفسية على أن يشبهوا الأشخاص الذين يحبونهم ويقدرونهم وهذه الحاجة تنشأ فى بادئ الأمر من خلال تقليد الأطفال لوالديهم وتقمصهم لهم، وأن هذا الأمر ينتقل من الآباء إلى الأصدقاء بمرور الزمن وعند الكبر»[2].

إن ما يكونه الفرد من أفكارًا عن ذاته، ومن عناصر ومكونات هذه الذات، وما تشــتمل عليــه من خصائــص بالجملة تصور الفرد لذاته ينتج عن تفاعله من البيئة التى يعيش فيها بدءا من الأسرة التى تسهم إسهاما فاعلا فى تكوين وتحديد هذا المفهوم عن الذات.

والمفهوم الموجب عن الذات أساسًــا من أســس تكوين الفرد المبــدع باعتبار أن المبدعين يتســمون بالثقة بالنفس وبالانضباط الذاتى، أو باعتبار أن التفكير الإبداعى نشــاط هادف للمبــدع يتجه به الفرد دائمــا إلى ذاته حيث يعزو الفرد ضروب نجاحه وإبداعه أو ضروب فشــله وإخفاقه إلى ذاته لا على قوة خارجة عن هذه الذات «ولهذه الســمة دورها البالغ فى تســيير الأداء الإبداعى حيث أنه إذا عزى الفرد فشــله أو نجاحه إلى قوى خارجية عنه، مثل الحظ أو القدر لصار إتكاليًا، ولا تســتقيم الاتكالية بأى حال من الأحوال مع التفكير الإبداعــى فمن يربط نجاحه أو فشــله بظــروف تخرج عن إرادته، لــن يمكنه أخذ العمل الإبداعى طريقًا له»[3].

وإذا شاءت الأسرة أن تصنع من طفلها شخصية مبدعة، فإن عليها أن تشعر هذا الطفل من خلال تفاعلها وتعاملها معه أنه ذات جديرة بالاحترام، وأن تتيح له أن يعبر عن ذاته فى حدود قدرته وإمكانياته، وأن توفر له استخدام ما يمتلك من قدرات وإنماءات استخداما بناء فى أعمال تبرز ذاته، وتشبع رغبته فى الحصول على مكانة تؤكد أهمية هذه الذات[4].

(١) فؤاد مرسى – الرأسمالية تجدد نفسها.

(٢) فيولا الببلاوى – الأطفال واللعب.

(٣) قسطنطين رزيق – الأعمال الفكرية العامة.

(٤) حسن إبراهيم – التربية وصناعة الإبداع.

٦ - التدريب على الاستقلال فى التفكير والحكم:

ويأتى ذلك من خلال إظهار الأسـرة احترامها للطفل، وإظهار ثقتهم فى قدراته على فعل الشـىء الصحيح، وبالتالى فهم يمنحونه قدرا من الاسـتقلالية فى ارتياد العالم، وليشجعونه على القيام بالأنشـطة التى تتسم بالاستقلالية والنضج، وهو ما يعنى مزيدا من التسامح وقليلا من التحكم، وتستطيع الأسرة أن تكسب الطفل القدرة على الاستقلال فى التفكير وفى الحكم حين تشـبع حاجته إلى التقدير الاجتماعى، فالتقدير شـعور يحتاجه الطفل، أى أن يعامل كفرد له قيمة، ويشعر بأن وجوده، وجهوده، لازمان للمحيطين به، ولقد دلنا علم النفس على أن يصبو الطفل فى نموه إلى الاستقلال والاعتماد على النفس، وهو يحتاج إلى أن يتحمل بعض المسـئولية، ثم تحمل المسئولية كاملة، ويحتاج الطفل إلى الشعور بالحرية والاستقلال وتسيير أموره بنفسه دون معاونة من الآخرين مما يزيد من ثقته بنفسه.

والنـاس جميعا مبدعون، والاختلاف بينهم يكمن فى درجة الإبداع والإصرار عليه والعلو فوق التناقضات، وتحمل الإحباطات والصبر والمثابرة فى سبيل بلوغ الغايات، والمرونة الفكرية.

كما يجب على الأسـرة أن تشـجع أبناءها على التجريب والممارسـات الاستكشـافية الجديدة، وألا تخيفهم من التجريب خشـية الوقوع فـى الخطأ، وأن يواجه المواقف التى تتحدى قدراته.

٧ - تنمية الخيال الإبداعى للأطفال:

إن ممارسة الخيال أمر ضرورى لتنمية قوى الإبداع، وهو وسيلة هامة من وسائل أعمال الفكر الإبداعى، والخيال بحاجة إلى أن تحفيز وتدريب لكى ينمو عند الفرد، ومن ثم لابد من التشـجيع عليه منذ الصغر، فلا إبداع بدون خيال، وكلما كان الخيال ممتلئا وعميقا، كان دليلا على قدرة إبداعية وتصورية كبيرة.

ولا يمكـن أن نتصـور مخترعًا أو مبتكرًا دون خيال واسـع، لأن الاخـتراع يبدأ عنده بتصور شىء ممكن تحقيقه أو يتصوره عندما يتم، ثم يكون بعد ذلك السعى نحو التحقيق. إن المبدعين يملكون قدرة على رؤية الأشـياء بعين الخيال، ويسـتغرقون فى النظر التخيلى ويندفعـون لتحقيق أهداف يرونها بعين الخيال، ولا يراهـا غيرهم وهم يقتحمون الأخطار دون مبالاة[1].

(١) د/ حسن إبراهيم عبد العال – مرجع سابق.

فمن أكبر حقائق التاريخ أن عددا عظيما جدا ممن قادوا مسار البشرية وفتحوا أمامها سبلا جديدة من الحياة قد تميزوا إلى جانب القوة فى الذهن وصدق العزيمة واتساع العلم بسعة الخيال.

إن الطفل يمتاز بسعة الخيال، وعدم معرفة الحد الفاصل بين الخيال والحقيقة وذلك لأن الذهن ينمو بسرعة دون أن يكتسب خبرات أو معلومات أو مهارات كافية، وإذا كانت تلك طبيعة الطفل، فإن الخيال فى حاجة إلى تدريب لكى ينمو وهذا دور الأسرة، خاصة أن الطفل يميل إلى أعمال خيالية ومعظم تساؤلات الأطفال يكتنفها الخيال، وفى هذا الصدد يوصى بالفنون البصرية عامة والرسم كإحدى الوسائل التى تحفز الخيال الإبداعى، فالرسم يسمح بقدر كبير من حرية التعبير، كما توفر للأطفال قصص الخيال العلمى، أن تشارك جميع الأسرة الطفل فى قراءاتها.

وعلى الرغم من ذلك فإن واجب الأسرة ألا تبالغ فى القصص الخيالية برغم أهميتها فى إثراء خيال الطفل وخصوبة تفكيره، وعليها أن تساعد طفلها فى الوقت نفسه على عبور الهوة بين عالمه الخيالى وواقعه الذى يعيش فيه.

هذا وتوجد الكثير من البرامج لتنشيط الخيال يتدرب الطفل عليها فتعمل على تحسين مستوى أدائه الإبداعى[1].

■■■

(١) عبد اللطيف محمد خليفة – الحدس والإبداع.

المفتاح الثالث

التعليم

أولاً: المدرسة وتربية الإبداع:

للمدرسة دور ريادى فى تربية النشء وإعداد المبدعين، تتحدد فى عدد من الأدوار تقوم بها لتنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ وتوفير الإمكانات التى بها تظهر هذه القدرات، ويذهب «بول تورانس» أن هناك ستة أدوار مهمة تتحمل المدرسة مسئولية القيام بها[1]:

١ – تنمية وتحسين القدرات الإبداعية لدى التلاميذ، وتوفير الإمكانات التى تسمح بإظهار هذه القدرات.

٢ – أن يقوم المعلم فى المدرسة بدور الراعى لهذه القدرات.

٣ – أن يساعد المعلم التلميذ على أن يدرك ذاته، وأن يشعر بفرديته ومدى اختلافه عن الآخرين.

٤ – أن تسمح المدرسة للتلميذ بالتعبير عن أفكاره بطلاقة وحرية.

٥ – أن تعمق المدرسة إدراك التلميذ بأن ما لديه من قدرات إبداعية مطلوبة وهى مهمة فى حد ذاتها.

٦ – أن تساعد المدرسة الآباء والآخرين على فهم الإبداع وعملياته ومقوماته وعلى رعاية الشخصية المبدعة.

وعلى الرغم من مسئولية كل عنصر من عناصر العملية التعليمية وأهميته فى تنمية قوى الإبداع وإعداد الأفراد المبدعين، إلا أن المعلم والمنهج المدرسى يحملان أهمية خاصة فى هذا الشأن، ومن ثم ينبغى الإشارة إلى دور كل منهما.

(أ) المعلم وتنمية الطاقات الإبداعية:

للمعلم دور مهم وأساس فى تنمية ورعاية الطاقات الإبداعية للتلاميذ، وفى تشكيل عقولهم ونفوسهم على نحو مبدع، وصياغة العقول لتصبح قابلة للتفتح إلى أبعد مدى، قادرة

(١) Poule. torance. gidding creativetalent

على تجاوز الواقع الحاضر ونقده واستشراف المستقبل، مولعة بالتجديد مشغوفة بالابتكار، والمعلم بغير شك هو مفتاح صناعة الإبداع، أو بمعنى أوجه العمود الفقرى لهذه الصناعة، إن ذيوع روح المبادرة والابتكار والإبداع، وتفجير قوى التلاميذ الكامنة، وإطلاق طاقاتهم الخبيئة ومغالبة علل الجمود والسكون والتقليد البليد، كل ذلك رهن بوجود معلم يقدر الإبداع و يعترف بأهميته ويدرك ضرورته لتغيير وجه الحياة إلى الأسمى والأرقى والأفضل، رهن بوجود معلم يستهدف فى تعليم تلاميذه تغيير مواقفهم من الطبيعة والكون والحياة من موقف التأمل الساكن إلى موقف الملاحظة والتجربة والاندفاع نحو الجديد وسبر أغوار المجهول، والاحتفاء بغير المألوف، والسعى لتوليد المبتكر واستكشاف علاقات ودلالات معرفية أو وجدانية أو ذوقية أو سلوكية جديدة غير معروفة.

ولن يستطيع القيام بهذا الدور المعلم التقليدى الذى عاهدناه يلقن تلاميذه نثار العلم وشتات المعرفة، متخذًا من التلقين أسلوبًا للتعليم، رغم ما يثمر التقليد من عجز وسلبية واتكالية، وضعف لروح المغامرة والمبادرة واستسلام للواقع والخوف من كل جديد.

إن المعلم الذى ينمى طاقات الإبداع هو الذى يهتم بإرساء قواعد التفكير العلمى فى عقول تلاميذه، فيعودهم الجرأة فى طرح المشكلات والتساؤلات. ويدربهم على النظر الدقيق فى جزئيات الظاهرة أو الموضوع قبل إصدار حكم عليه أو إبداء رأى فيه، ويعودهم ألا يرسلوا القول إرسال بغير ضابط من التفكير، كما يعودهم أن يسألوا دائمًا وفى كل موقف وعند الوصول إلى أى نتيجة لماذا كان هذا الموقف؟ لماذا كانت النتيجة على هذا النحو؟ إن المعلم حين يتيح لتلاميذه حرية السؤال إنما ينمى فضولهم إلى معرفة الأسباب التى تقف خلف الظواهر، فتلك المعرفة تزيدهم فهما. وينجح المعلم فى مهمته تلك إذا أصبحت كلمة لماذا هى أكثر الكلمات ترددا على ألسنة تلاميذه[1].

سمات التربوى الذى يرعى الإبداع:

تلك بعض السمات التى يجب أن تحرص كليات المعلمين على توافرها فى خريجيها وإن كان ليس من الضرورى أن يحمل المعلم أهاب عالم كبير أو فنان مبدع بل يجب أن يكون أشبه بصانع فنى شديد التعلق بمهمته مكب عليها والصفات الرئيسة اللازمة له هى[2]:

١ – خط قوى من الذوق السليم

(١) حسن عبد العال – مرجع سابق.

(٢) رونية أدبير – التربية العامة.

٢ – تغذية ثقافية متينة، ورهافة فى الحدس النفسى يسمح له بأن يغوص فى الطباع ويقدر استجابتها.. من اللازم أن يمتلك القابليات الفكرية اللازمة لكى يهضم ويمثل الأشياء فى غير عسر وهذا يتطلب أن يتمرس بقدر مختلف من العلوم وأن ينزع نحو توازن المعارف.

٣ – أن يتسم بالنظام و بالوضوح، فالفرد لا ينقل إلى الآخرين إلا ما أحسن هضمه وتمثله، وهضم معرفة من المعارف يعنى وضعها فى موضعها وإدراك جميع علائقها بالمعارف الأخرى.

٤ – أن يكون على يقين بأن المهم ليس تكديس المعارف؟ بل طريق الحصول عليها، وفكر المعلم ينبغى أن يكون مثالاً حيًا لهذا المنهج فى البحث.

٥ – أن يتسم باستقامة الفكر، ولا يمكن له ذلك إلا إذا تخلص من نزعة العاطفة ونزعات أهوائه.

٦ – أن يؤمن المعلم دائمًا بأنه القدوة والمثال الحى بالنسبة للطفل ومما يساعد المعلم على تحقيق غايته فى إعداد المبدعين وتنمية طاقات تلاميذه الإبداعية[1] الأتى:

(أ) أن يعمل المعلم على أن تتطور علاقته بتلاميذه عبر اعتبارات القناعة والرضى وأن يتم التعاون معهم من خلال التقدير والاحترام المتبادل.

(ب) أن يقوم بترتيب وإدارة الفصل كبيئة تعليمية فعالة، ومن خلال المرونة فى التعامل، وعن طريق إتقان واستخدام الإستراتيجية التدريسية المحفزة.

(ج) أن يشجع المعلم تلاميذه على اقتحام المقترحات التى لم يتم اختيارها من قبل، وعلى محاولة تحديد الروابط والأسباب التى تقف خلف الأحداث والظواهر.

(د) أن يساعد المعلم تلاميذه على استخدام ما تعلموه من معلومات ومعارف تفاعلية فى حل ما يقابلهم من مشكلات وما يصادفهم من وقائع وأحداث.

(هـ) أن يستخدم المعلم أساليب للتقويم تكشف بالفعل توقعات التفكير الإبداعى، وذلك من خلال أسئلة تثير الدافعية للإنجاز، وأسئلة الاستكشاف والتقصى، وأسئلة تحفز الرغبة فى بدء مهمة جديدة وأسئلة المهام ذات النهايات المفتوحة، وأسئلة تركيب وتجميع الأفكار المتباعدة.

---

(١) مجدى عزيز إبراهيم – المنهج التربوى العالمى.

ويلخص عدد من الباحثين الأنشطة التى يمكن أن يقوم بها المعلمون لتنمية الإبداع لدى تلاميذهم فيما يلى:

١ – يقومون بمزيد من أنشطة التفكير (الأنشطة التقاربية والتباعدية و التقويمية).

٢ – يستخدمون التقويم من أجل التشخيص وليس فقط الحكم بغرض مكافأة الإجابة الصحيحة .

٣ – يقدمون الفرص لاستخدام المعرفة بشكل مبدع.

٤ – يشجعون التعبير العفوى التلقائى.

٥ – يقدمون مثيرات ثرية ومتنوعة من البيئة.

٦ – يشجعون الطلاب على تفحص الأفكار الجديدة فى حقيقتها وليس تركها والتخلى عنها.

٧ – يقدمون ممارسات وتجارب جديدة.

٨ – يدرسون للطلاب مهارات التفكير الناقد مثل الأصالة والطلاقة والمرونة.. إلخ،ويدربونهم عليها.

٩ – يدرسون للطلاب مهارات البحث العلمى مثل الملاحظة والتصنيف.. إلخ ويدربونهم عليها.

ثانيا: المنهج وتنمية الطاقات الإبداعية:

من أجل تنمية طاقات الإبداع لدى التلاميذ، يجب استفادة المناهج الدراسية من التقدم الهائل الذى تشهده تكنولوجيا المعلومات فى عصرنا، فأمام التطورات المدهشة، فى عالم تكنولوجيا المعلومات فى عصرنا،أصبح من الحكمة للمدرسة وللمناهج التعليمية محاكاة الواقع داخل أسوار المدرسة بعد أن توافرت للتلميذ وسائل عديدة للتواصل المباشر مع مصادر المعرفة خارج المدرسة، لذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات هى الوسيلة الفعالة لنقل نبض الواقع وحيويته إلى المدرسة، بغية أن يصبح التعليم أكثر واقعية، وأصبحت كذلك وسيلة لشحن وعى التلاميذ بإتاحة فرص التعامل المباشر أو شبه المباشر مع هذا الواقع، حتى لا يصدمهم هذا الواقع لحظة مغادرتهم للمدرسة[1]، وبالتالى يجب إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التعليم.

(١) نبيل على – العرب وعصر المعلومات.

إن الفكـر التربـوى الإبداعى يجب أن يقوم على توجهات عامة يمكن للمنهج أن يكون بها فاعلاً إيجابيًا فى هذا الشـأن، وأن يسترشـد بتلك التوجهات فى اسـتهدافه تكوين العقلية العلمية المبدعة، ومن أهم هذه التوجهات[1]:

١ – تنميـة النظرة الكلية، وذلك بإثارة تسـاؤلات عن الأشـياء التـى يحتمل أن تؤثر فى موضوع الدراسة، والعلاقات فيما بينها.

٢ – تنمية العادات الفكرية والسلوكية المتصلة بالحوار.

٣ – التعرف على مسائل المعرفة المتاحة.

٤ – التعامـل مـع المعرفة فى أطر متكاملة، ويتم ذلك بأن تدور الدراسـة حول موضوعات أو مشكلات معينة.

٥ – التأمل فى المعرفة التى أمكن الوصول إليها.

٦ – تنمية حساسية خاصة نحو الأمور الغريبة.

٧ – التدريب على طرح عدد من الاحتمالات.

٨ – ممارسة العمل الجماعى فى صوره وأشكاله المختلفة.

٩ – تنمية القدرة على التلخيص والشرح.

١٠ – تنمية اهتمامات مسـتقبلية، وذلك بأسـاليب مختلفة من الخيال العلمى على كتابة تقاريـر عن التغيرات فـى مجالات معينة، وتسـاؤلات عن احتمالات المسـتقبل فى مجالات معينة.

وتستطيع مواد الدراسة والمقررات الدراسية أن تسهم بفاعلية فى تكوين العقلية المبدعة والفكر الإبداعى إذا اسـتهدف تدريسـها ذلك، ويمكن أن نعطى أمثلة للكيفية التى تسهم بها المواد الدراسية والمقررات فى إعداد المبدعين، وفى تنمية طاقات الإبداع لدى التلاميذ:

يمكـن للطفـل من خلال تعلـم الرياضيات فـى المرحلة الأولى من تعليمه أن يكتسـب القدرة على الاسـتخدام السـريع الصحيح للرموز التى تتكون منها العمليات الحسـابية، وأن تسـتهدف المدرسـة فى تعليمها إياه لمادة الرياضيات اكتسـاب هـذه الآليات، وذلك أمر مهم فى تكوين العقلية العلمية والمبدعة، وفى إرسـاء أسـس التفكير العلمى، فإذا كان من سمات هذا التفكير تقدير النسـب الصحيحة بين الأشياء واعتماد لغة الأرقام فى مقابل الأحكام الذاتية، وإدراك الظواهر إدراكا كميا، وإذا كانت الرياضيات أساسـا تستند إليها

(١) فايز مراد مينا – منهجية التعقد واستشراف المستقبل.

كثير من العلوم، فمن الواجب أن يصل الطفل إلى أن يفهم معنى العمليات الحسابية التى يقوم بها، ومدى هذه العمليات ودورها، أى أن يدرك الصلة بين الرياضيات والواقع، وأن يرى كيف تتيح لنا الرياضيات أن نحلل مسألة مشخصة بواسطة آليات مجردة ومبسطة، إن من الواجب أن نبين للطفل كيف أن الرياضيات، تجعلنا نضع المشكلة المشخصة على شكل «عمليات» وكيف أنه يكفى أن تعمل هذه الآليات المجردة لنجد فى النهاية نتيجة تنطبق على الواقع تمام الانطباق.

وينبغى أن يتكون لدى الطفل شعور بالفوائد التى يقدمها استخدام هذا النمط من العمليات مما يتصل بتنمية التفكير الإبداعى والتفكير العلمى، ألا وهى دقة النتيجة وسرعتها و صحتها وعموميتها، وأخيرا لابد أن يدرك الطفل أن هذا النمط من العمليات لا يمكن أن تكون له مثل هذه الفوائد إلا بمقدار ما يمنحها له نشاطه الفكرى، ومن هنا كان من الضرورى أن يكتسب هذه الفوائد بنفسه (دقة النتيجة وسرعتها وصحتها وعموميتها) وأن يجعل منها عادات له وغايات، وعليه أن يعى المحاكمات التى يسوقها وفق خطة ومنهج وبالنظام وبالوضوح والبساطة، إن الطفل بتعلم الرياضيات يتعلم كيف ينتقل مما فى الأعيان إلى ما فى الأذهان، من العلاقة الواقعية إلى العلاقة الفكرية.

أما إسهام تعليم الرياضيات المباشر فى تنمية طاقات الإبداع وإعداد المبدعين، ففى الرياضيات عنصر لا يجب أن نهمله فى تعليمها هو العنصر الإبداعى، فالنظام عامل من عوامل الجمال، وإذا ما أضيف إليه الأناقة التى تعنى اختيار أسهل طريقة تؤدى إلى النتيجة غدا الجمال شبه كاملا – حيث أن الكمال لله– ولا غرابة أن يكون الكثير من الرياضيين أناسا يهزهم سحر الفنون[1].

كذلك يمكن للطفل من خلال تعلم مادة العلوم فى مرحلة تعليمه الأولى، ومن خلال التمرس بالثقافة العلمية أن يستشعر روح الحضارة الحديثة حيث تجد العلوم وتطبيقاتها المكان الأول والغاية الأساسية لتعليم العلوم، هى أن نعلم الطفل أو الإنسان صغيرا ما هى الطبيعة، لكى يستطيع أن يدرك مكانته فيها، إنه يتعلم فى دراسته للعلوم الملاحظة، وتعلمها يعنى أن يضع الإنسان نفسه فى الموضوع المشاهد وأن ينسى نفسه أمامه، وأن يقتنع أن للموضوع طبيعته الخاصة وتطوره الخاص به، وأن ذلك الموضوع وذلك التطور لا يرتبطان برغباتنا وأهوائنا، فالأشياء هى ما هى عليه[2].

(١) رونية أدبير – التربية العامة.

(٢) د/ حسن إبراهيم عبد العال – التربية وصناعة الإبداع.

وليس من المهم فى تكوين العقلية المبدعة أن نلقن التلاميذ معلومات ومعارف، بل المفيد فى كل الأحوال أن يتمرس الطفل عن طريق التطبيق العملى المباشر بالعملية التى أدت إلى اكتشـاف العلم، وينبغى أن يشـعر الطفل بتعقد الواقع وغناه الهائل، فاتساع الظواهر فى الكـون وتنوع الأنواع النباتية والحيوانية ينبغى أن يسـهم فى إثارة الدهشـة الفكرية لدى الطفل، ومع ذلك إذا كانت الأشـياء الطبيعية متنوعة تنوعا لا حد له، فهذا لا يعنى أنها غير مترابطة فيما بينها.

وإذا كان تعلم الملاحظة هدفا من أهداف تدريس العلوم، فلابد أن يلى الملاحظة اكتشاف العلائق التى تربط بين الأشياء، والشعور بالقدرة المستمرة التى تجرى عبر الكون وتربط بين تجلياته، إنه لابد أن يدرك الأطفال عظمة الكون فى تعدد مظاهره واتساق قوانينه والوحدة التى تسيطر عليه.

إن مـا نريده هـو أن نعد تلاميذنا الصغـار لأن يعرفوا جمال الطبيعة أحسـن معرفة، ولأن يقدروه حق قدره، إن تدريس العلوم يجب أن يسـتهدف زيادة حدة الإحساسـات، وشحذ الانتباه، وإثارة الذاكرة، والتدريب على النظام والترتيب فى تصنيف الأشياء، وفى تصنيف العلاقات، وفى تصنيف الأفكار، ومن اللازم أن يكتسـب الأطفال شـعورا واضحا بمعنى البحث العلمى، وأن يطلب إليهم خلال تمرينات عملية أن يسـجلوا ملاحظاتهم، وأن يسـتخدموا أدوات قياس، وأن يبنوا فرضيات وأن يرسموا منحنيات وخطوطا بيانية، وأن يضعـوا النتائـج التى يحصلون عليها فى صيغ رياضيـة، ومن المهم فى تدريس العلوم للأطفال إدراك أن السير نحو الحقيقة العلمية يرجع فى معظم الأحيان إلى زيادة الدقة فى القياسات التى نستخدمها وإلى تجويد الأدوات[1].

وقل مثل هذا فى تعليم المواد الدراسية الأخرى، إذا استهدفت تنمية الطاقات الإبداعية وإرسـاء قواعد التفكير العلمى، وإذاعة النظرة العلمية، شـريطة استخدام طرائق وأساليب تعين على تحقيق هذا الهدف.

دور المدرسة فى تربية الإبداع:

إن المدرسـة يمكنها أن تكون بيئة إبداعية، ترعى المواهب وتربى الإبداع إذا استهدفت تنمية الشخصية المتكاملة بدنيا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا، واستطاعت برامجها وأنشطتها

(١) المصدر السابق.

أن تحـدث التفاعل المطلوب بين جوانب الشـخصية المختلفـة، وإذا هى دعمت عن قصد ثقافـة الإبـداع لا ثقافة الذاكرة، وإذا هى أكسـبت تلاميذها من القيـم والمعرفة والمهارات وأسـاليب التفكـير، ما يجعلهـم قادرين على تأكيـد ذاتهم والتعبير عن أنفسـهم بحرية وثقة وتشـجيع سائرا أشـكال الإبداع الحرفى والإنشاء والرسم وسواهم..، وتنمية الجمال، والأخلاق وتعريف الصغار فى مستهل الصبا على عالم العلم والتكنولوجيا، واستخراج العقل الذى فى أيديهم.. وتنمية روح النقد والتحليل والمناقشة، وتكوين القدرة على المبادرة ولقد خطت التربية الحديثة خطوات كبيرة فى تكوين روح الخلق والإبداع، إيمانا منها بأن من غير الجائز أن نترك أمر نمو هذه القدرة للصدف وحدها، وانطلاقا من حقيقة أساسـية هى أن الخيال المبدع هو الذى يلعب الدور الأكبر فى أى تنمية[1].

وغنى عن البيان أن العمل على توليد تربية قوامها الإبداع سـيلزم خطة كاملة مكملة، تتناول شـتى جوانـب التربية وأنواعها وتعيـد النظر فى طرائقها ومحتواها وأسـاليبها، بل وحتـى فى بيئتها وإطارها بحيث تنبت روح الإبداع والابتكار فى كل مقوم من مقومات العمل التربوى على نحو متحد مترابط، وبحيث نجدها فى الإدارة التربوية وإعداد المعلمين والمناهج المدرسية والوسائل التعليمية والامتحانات والتقويم، بل وحتى فى الأبنية المدرسية والتجهيزات التربوية[2].

وحتى تكون المدرسة مؤسسة تربوية يجب أن تعزف عن التلقين كأسلوب للتعليم، لأنه عـدو الإبداع، حيث يقف بالمتعلم عند حدود الكلمات التى لقنه إياها معلمه، وكأن الكلمة وليس الفعل هى محطة الوصول كما هى محطة القيام، دون أن ترشـده الكلمة التى تلقاها فحفظهـا إلى مـا يجب أن يفعله فى عالمه الذى يعيش فيه، وهـو بذلك يعود التلميذ على أن يفصل السلوك اللفظى عن السلوك الواقعى، وأن يحل الأول محل الثانى، وأن يعتقد بأنه قد قام بعمل وأنه قد فكر بمجرد كونه قد تكلم، وينزع التلميذ بالضرورة مع أسلوب التلقين إلى الحفظ، حفظ المعارف التى تنقل إليه، لأن هذه المعارف لا تكون جزءا من حياته، ولأنه لا يجد أى مناسـبة عملية يسـتخدمها فيها،وعندما يكون الحفظ اللفظى النتيجة الدائمة للتعليم تكف اللغة عن أن تكون أداة للتعبير عن الفكر، فالتلقين طريقة تسـلطية تستند إلى سلطة الكتاب والكلمة المطبوعة والمعلم.

(١) عبد الله عبد الدايم – التربية فى البلاد العربية.

(٢) المصدر السابق.

إن تربية الإبداع تتطلب أن يتدرب المتعلم فى كل مراحل تعلمه لا على الترديد والحفظ، وإنما على التساؤل والبحث و التجريب، ولكن المادة الدراسية أى ما تكون هى مطالبة بأن ترشد من يتعلمها إلى التفكير فيها وإلى ما يفعله وكيف يفعله فى عالم الأشياء[1].

إنسان متعلم أم إنسان قابل للتعلم:

فــى عصرنا بكل ما يحفل به من مظاهر الإبداع والتقــدم العلمى والتقنى أصبح للتلقين كطريقة للتعليم آثار وعواقب ســيئة تهدد مســتقبل الأمم قبل مستقبل الأفراد، ففى عصرنا أصبحت المعلومات التى تؤلف مضمون العمل تتغير بســرعة هائلة، حتى لقد ســاور الشك المفكرين فى قيمة تكوين إنســان متعلم، أيا كان مســتوى تعليمه، ذلك لأنه عندما يجىء الوقت الذى يستطيع فيه الإنسان أن يستخدم ما تعلمه، تكون المعرفة قد تجددت وتطورت، وتصبــح المواقف التى يتعــين عليه مواجهتها مختلفة إلى حد بعيــد عن تلك التى يتدرب عليها فى دراسته، ومن هنا اتجه التفكير إلى ضرورة الاستعاضة عن تكوين الإنسان المتعلم بتكوين إنسان قابل للتعلم يعنى إنسان لديه المرونة الفكرية لمواجهة ظروف سريعة التغيير، والاســتيعاب للمعارف الدائمة المتجددة والتوســع فيها، ومن هنــا لا يجدى تلقين المعرفة والاكتفاء بحفظها بطريقة الصم والتعلم بالاســتظهار، من هنا يجب أن يتحول التعليم من نظم الكلام إلى إبداع الأشياء، من ثقافة الكلمة إلى ثقافة العلم المؤدى إلى عمل وإنتاج وابتكار وإبداع، ولو تحقق التحول على هذا النحو، انتقل الإنســان من فكر إلى فكر، من حياة إلى حياة، من أخلاق ومعايير إلى أخلاق ومعايير، إنه ينتقل من ثقافة الكلمة إلى ثقافة التشكيل الذى يغير وجه الأرض، ويحاول بعدها أن يغير وجه السماء وأجرامها[2].

ومــن مفكرينــا من يــرى أن التعليل الحقيقى لاســتخدام التلقين أســلوبا للتعليم، وما يتبع ذلك من حفظ لفظى حرفى دون قدرة على التصرف الحر، هو شــيوع الخضوع المفرط للســلطة فى مجالات حيوية من حياتنا، إن انقضاء الوقت و الســنين التى كانت خلالها تمارس الســلطة السياســية حكما غاشما لا يقبل معارضة.. ولا يسمح بقيام الكثير من القيم الديمقراطية، قد أسهم بدوره فى تعميق مفاهيم اجتماعية يصبح فى ظلها التعليم المبنى على المناقشة والنقد أمرا مستحيلا فالتقييد الحرفى الذليل بما فى الكتاب المدرسى هو مظهر من

(١) زكى نجيب محمود – فى تحديث الثقافة العربية.

(٢) زكى نجيب محمود – تجديد الفكر العربى.

مظاهر العجز عن ممارسة الديمقراطية، والتعود على تلقى الأوامر وتنفيذها دون مناقشة، والخوف من الحرية التى تجعل الإنسان وجها لوجه أمام مسئوليته[1].

تفريد التعليم:

إن الحياة بصفة عامة تؤكد حقيقة الفردية، وهى فى شتى صورها لا تعرف تكرار الأفراد، كل كائن حى والكائنات الحية ملايين الملايين فيه ما يجعله فردا بذاته، يختلف ولو قليلا عما عداه وعندما تنظر إلى ألوف الناس من حولنا فلن تجد فردين يتشابهان إلى الحد الذى تنمحى فيه الميزات جميعا، لا بل الاختلاف بين الأفراد أدق من هذا وألطف، فبصمات الأصابع لا تتشابه فى الأفراد، ودع عنك دقائق الجسم الباطنية من حيث الشكل والحجم والتركيب، فالحياة لا تعرف تكرار الأفراد، وكل فرد فيه ما يجعله يختلف عن الآخرين[2].

من هنا كان لزاما على التعليم أن يحافظ على فردية وتفرد التلميذ، وأن يتيح له فرص التعبير عن ذاته وإظهار قدراته، وإذا لم يحافظ التعليم على هذه الفردية فقد طمس فى التلميذ أهم ما يميزه عن من سواه، وإنه " لضرب من القتل أن يجىء نظام تعليمى فيغتال فى الفرد فرديته التى تميز بها، أى أنه حرمان من حق الحياة أن نطمس ما ألهمه الله إياه ليكون إنسانا مع سائر الناس، و منفرد دون سائر الناس فى وقت واحد، ، إن موضع الاختلاف فى الفرد هو موضع الموهبة إذا كان هناك موهبة، بل هو موضع العجز و القصور إذا كان هناك عجز وقصور.[3]

من الحكمة أن تتلمس المدرسة مواضع الاختلاف بين التلاميذ ولا يصب التعليم فى قوالب أعدت للجميع، قد لا تتناسب مع استعداداته وإمكاناته، فتضيع مع هذه النمطية التعليمية قدرات وإبداعات وطاقات ابتكارية كان يمكن أن تفعل فعلها فى الفرد والمجتمع تجديدا وتطويرا، والمدرسة حين تفعل ذلك، فهى تقف على أصحاب المواهب فترعى مواهبهم، والموهبة لا تكون إلا فى فرد يختلف بموهبته عن سائر الأفراد، وتقدم الأمم رهن بأصحاب المواهب فأصحاب المواهب كل فى ميدان موهبته لا تستريح جنوبهم على

(١) فؤاد زكريا – آراء نقدية.

(٢) زكى نجيب محمود – قصة عقل.

(٣) زكى نجيب محمود – بذور وجذور.

مضاجعهـا مـا لم تتغير على أيديهـم أوضاع الحياة إذا كانت تلك الأوضاع قد اسـتنفذت زمانها[1]

إن كثيرا من الناس يعيشـون حياتهم تحت مسـتوى إمكاناتهم بكثير وذلك لأنهم عادة لا يدركون ما لديهم من إمكانات وعادة ما يتنازلون عن شخصياتهم للآخرين.

ومن المهم أيضا أن يعرف كل تلميذ إمكاناته، وأن يقف على ما يملك من اسـتعدادات، وأن يدرك القيمة الحقيقية لهذه الاسـتعدادات والإمكانـات، وأن هذا هو برهان على قيمته ووزنه، بهذا التفرد العجيب المسئول كنت إنسانا، ويجب أن تظل إنسانا حاسا مفكرًا مريدا.

إن المدرسة حين تؤكد تفريد التعليم فى عملها لتنمية طاقات الإبداع إنما تنطلق من وعى صحيح بطبيعة المتعلم قوامه «أن المتعلم ليس كائنا متلقيا فحسـب، إنه مبدع منذ البداية، ولـو تصفحنا تصوراته للعالم وتعبيراتـه عن الانفعال، لوجدناها على بسـاطتها تصورات مبدعة، وهى تفصح عن ذاتها إفصاحا كاملا، تقتضينا معاونة الطفل على الاقتراب التلقائى من العالم، والدخول فى علاقة حميمة مع البشر والطبيعة»[2].

تكوين عاطفة نحو العلم:

إذا بدأت المدرسة مع الطفل بتعليمه ما يوافق مزاجه ويتفق مع ميوله فى تلك المرحلة العمرية، أحب الطفل ما يتلقاه ويتعلمه، وكان سهلا عليه بعد ذلك أن ينتقل من سهولة المعلومات إلى أصعبها ومن متعة المعرفة إلى حكمتها، فيتسع أفقه وتزيد مداركه وتظهر مواهبه وقدراته، وفى إمكان المدرسة تكوين تلك العاطفة، حين تقدم لأبنائها فى برامج التعليم وأنشطته صورة البطل العلمى المبدع الذى يسـتهوى أفئدة التلاميذ فيكون نموذجا يتأسـون به، وحين تعرض على التلاميذ عوائد اكتشـافاته العلمية و إسهاماته فى تغيير وجه الحياة نحو الأرقى والأسمى وإضافته إلى الإنسانية.

كما تسـتطيع المدرسـة تكوين تلك العاطفة من خلال ما تقدمه من ثمـرات المفكرين والمبدعين، فيقوم المعلم بتقديم نماذج مشرفة ومشوقة من قصص حياة وكفاح علماء ناجحين وشخصيات عامة، وأدباء مبدعين اثروا الحياة الإنسانية وأسهموا فى تقدمها، كما تعرض المدرسة على التلاميذ مظاهر التقدم الذى تحفل به جوانب الحياة فى عالمنا المعاصر، وكيف أن العلم قوة أين منها قوة الحديد والنار؟؟

(١) زكى نجيب محمود – المرجع السابق.

(٢) محمد جواد رضا – العرب والتربية والحضارة.

كمـا يمكن للمدرسـة أن تكون تلك العاطفة عمليا، إذا توجه النشـاط الصيفى فيها إلى إنشاء نواد علمية متعددة شاملة للعلوم الطبيعية والإنسانية على السواء، فيكون هناك مثلا:

نادٍ للعلوم الطبيعية وآخر للتاريخ وثالث للجغرافيا ورابع للرياضيات وهكذا، ولكن كل ناد منها أشـبه ببيئة اجتماعية دراسـية توفر أقصى درجة من العناية بالعمليات العقلية الإبداعية وأن تكون بيئة للتدريب على حرية الفكر والنقد والتعبير والاستكشـاف والبحث دون قيود مسـبقة والالتزام المنهجى بقواعد البحث والتفسير العلمى بما يتناسب مع عقول التلاميذ ويجب أن تحرص المدرسـة على تنوع الجهـود العلمية داخل النادى، على نحو يؤكد أن التباين والتعدد قيمتان من ذاتهما للوصول إلى الحقيقة، وأن الحقيقة هدف وثمرة جهد مشـترك، ومن خلال الانغماس فى أنشطة النادى العلمى وفعالياته يتكشف للتلاميذ أن العلم ليس عقيدة جامدة، بل جهدا دءوبا وسـعيا متصلا ونشـاطا جمعيًا، وأن الظاهرة العلمية ليسـت شيئا مسـطحا أو ذات بعد واحد بل متعددة العناصر تنطوى على مجالات بحث مختلفة، لكل منها منهج بحثى مميز وإن ترابطت معا على نحو ارتقائى.

ولا ريـب فـى أن المدرسـة إن نجحت فى تكوين نواد علمية من هذا الطراز، فسـوف تحبـب العلم إلى نفوس أبنائها، وسـتوفر لهم نهجًا علميا فـى البحث والنظر على النحو الـذى تدربوا عليه وتذوقوه داخل النادى، وسـوف يقر فى أذهان التلاميذ أن الإنسـانية تستهدف حقيقة مطلقة، ليست قائمة مكتملة، ولكنها منشودة أبدا ندرج معها على مراحل بامتداد الحياة الواعية والزمان وأنه ليس هناك كهنوت فى العلم وأن السلطة للواقع والعقل والتجريب مع التسـليم بالأمور الغيبية ومسـلمات العقيدة، وأن المعرفة علاقة بين الذات العارفة وبين موضوع المعرفة، وأن المعرفة عملية جرد وفرز متصلة لإسـقاط ما يثبت بطلانه وتأكيد الصواب النسبى دائما[1].

تنمية التفكير العلمى:

فى التفكير العلمى ينتقل العقل من دليل إلى مدلول عليه، من مقدمة إلى نتيجة تترتب عليهـا، من وسـيلة إلى غاية تؤدى إليها، تلك الوسـيلة حيث «ينتقـل العقل من مقدمة مطروحـة أمامنـا إلى نتيجة تلزم منها أو تسـتدل منها إما لزوما يقينيـا فى حالة الرياضة أو استلالا ترجيحيا فى حالة العلوم الطبيعية، والتفكير العلمى مصطلح يطلق لوصف طريقة

(١) شوقى جلال – ثقافتنا والإبداع.

السـير من نقطة الابتداء إلى نتيجة توصل إليها، فإذا كنا بصدد علم رياضى كانت النقطة التى يبدأ منها السـير فروضا يفرضها العالم الرياضى، ويجعل صدقها مسـلم به، يستطيع السير منها إلى ما يتولد عنها، أما إذا كنا بصدد علم يختص بإحدى الظواهر كائنة ما كانت فنقطة البدء هنا هى اللقطات الحسية التى تنطبع بها الحواس من تلك الظاهرة، ثم يكون بعد ذلك السير من بدء إلى منتهى»[1].

إن التفكير العلمى يعنى أن تكون هناك أولوية للعقل فيما يعرض للإنسان من مشكلات تسـتدعى حكم العقل، وألا يركن الإنسان لسلطة أخرى غير سلطته إلا للضمير والدين فى المسائل الروحية والعقائدية والثوابت النقلية.

نحن فى حاجة إلى أن تنمى المدرسة التفكير العلمى فى عقول أبنائنا وأن ترسى قواعده لديهـم، حيث أصاب حياتنا جمود الفكر و تخلف النظـر، ونتيجة لغياب العقل وإهمال التفكير العلمى شـاعت فينا حالة من الغيبوبة، فأصبحنا غافلين، عن مواصلة طريق بدأه أسلافنا على مسار التقدم.

«نحن الآن لا نخلق جديدًا، ويعز علينا أن نخلق جديدا، بل يسىء إلينا أن نسمع عن إنسـان أو عن أمة أنها تحاول أن تخلق جديدا، .. هذا واقعنا، لكن الحياة معناها القدرة على خلق الجديد، والإنسان حى بمقدار ما هو مبدع خلاق، تسرى فيه الحياة بمقدار ما هو قادر على الخلق والإبداع. إننا الآن لا نكاد نخلق شيئا واحدا فى العلم أو الأدب أو الفلسفة أو الفن نتقدم به بين يدى الله يوم الحسـاب فنقيم الدليل على أن الحياة التى هيئت لنا أسبابها لم تذهب أباديد»[2].

«إننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن العقلانية وعن الاحتكام إلى العقل وعن الأخذ بالمنهج العلمـى والتفكير المنطقى، بحيث إنك لـو راجعت حياتنا الثقافية والعلمية، لوجدت أنها مليئة بالتعميمات المطلقة التى يصعب ضبطها، وبالنتائج المرتبكة التى لم تستوف مقدماتها وأنها متخمة بما لا يصلح أساسـا لرأى صحيح أو عمل مبدع مثير، وترانا أسـرع ما نكون هربـا مـن التفكير العلمى المنظم، ذلك لأنه يتطلب جهدا عقلانيا لم نتعود بذله، فكل فكر يحتـاج إلى ضبـط وكل رأى يتطلب فحصًا ومراجعة، ويجب أن يقلب على شـتى وجوهه ويحك بمحك الاسـتنباط المنطقى من ناحية والاختبار العملى من ناحية أخرى، وهذا كله يستنزف جهدا عقليا لا تقوى عليه إلا عقول أعدتها التربية ودربتها على ذلك.

(١) زكى نجيب محمود – المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى.

(٢) زكى نجيب محمود – جنة العبيط.

كما تسعى المدرسة من خلال مناهجها وأنشطتها أن تؤكد فى أذهان التلاميذ حقيقة «نسبية الحقيقة العلمية» فإن عليها أن ترسخ فى أذهانهم من خلال التفكر والتدبر حقيقة «معقولية العالم» الذى نعيش فيه وانتظام أحداثه حيث يؤمن التلاميذ باعتقاد راسخ متين أن عالمهم به الكثير من القوانين المكتشفة أو هى قيد الاكتشاف وتسوده علاقات منظمة يؤكد ذلك الخبرة والتجريب والشواهد واطراد وقوع الأحداث، وإذا كان هناك ظواهر لم تكتشف قوانينها التى تحكمها وتنظمها، فما ذلك لأن هذه الظواهر تشذ عن القاعدة ولكن لأن العلم والمعرفة الإنسانية لم يرتفعا إلى درجة وضع ظاهرة أو مجموعة من الظواهر فى علاقة منظمة أو قانون ما[1].

وقد نتساءل هل يمكن للمدرسة أن تكسب تلاميذها الصغار ذلك كله وهل فى مقدور الصغار استيعاب ذلك، وتجيب الدراسات والأبحاث التى أجريت بهذا الشأن بنعم، فلقد أثبتت نتائج الدراسات قدرة الأطفال المذهلة على استيعاب الخبرات التى تستدعى مستوى عالى من التفكير وقدرتهم على اكتشاف عالمهم، وقدرتهم على تبنى النظرة العلمية، لكنهم يحتاجون إلى مساعدة معلميهم ليتمكنوا من ذلك ونتائج الدراسات والبحوث قد أثبتت[2]:

– أن الأطفال الصغار لديهم القدرة على استيعاب الخبرات التى تتطلب مستويات عالية من التفكير وتشمل:

– التحليلى analysis (تجزئة المادة إلى مكوناتها لفهم الشكل ورؤية التشابه والاختلاف).

– التركيب sgnthesis (إعادة الأجزاء معا لتكوين شكل جديد وإعادة التركيب).

– التقويم evaluation (الحكم على قيمة المادة بناء على معيار محدد).

إن الأطفال الصغار يحتاجون للتعبير عن أفكارهم إلى استخدام وسائل تعبيرية مختلفة واستخدام وسائل الإعلام الرمزية، حيث يكون الأطفال صورا عقلية، ويتمثلون أفكارهم ويتواصلون مع العالم بمجموعة من الطرق التى تتضمن: الكلمات والإيحاءات؛ الرسومات، البناء، وعلى المعلمين أن يساعدوهم على امتلاك تلك الوسائل والطرق وأن يوجهوهم ويرشدوهم لينتقل هؤلاء الأطفال إلى مستوى أعلى من الوعى.

(١) معين زيادة – معالم على طريق تحديث الفكر العربى.

(٢) مجدى عبد الكريم حبيب – تنمية الابداع فى مراحل الطفولة المختلفة.

إن الأنشـطة طويلة المدى القائمة على الجمع بين الأنشـطة اللغوية والعلوم والدراسات الاجتماعيـة، والتمثيل الدرامى والإبداع الفنى، هذه الأنشـطة ترسـخ النظرة العلمية لدى الأطفال، وتساعدهم فى رؤية العلاقات الداخلية من الأشياء التى يتعلمونها.

إكساب قيم التفكير العلمى والإبداعى:

يمثـل إكسـاب التلاميذ قيم التفكير العلمى أبرز معالم الطريـق لتنمية التفكير العلمى، الـذى هو ضرورة لتكوين الشـخصية المبدعة، وصياغة العقل ليفكـر تفكيرا إبداعيا، ذلك لأن سـلوك الإنسـان تحكمه مجموعة القيم التى اكتسبها وتشـربها خلال عملية التنشئة الاجتماعيـة وفى مؤسسـاتها المختلفة، وهـذه القيم تمثل معايير ضابطة لسـلوك الأفراد، وهـى أيضـا تمثل اهتمامات الأفراد ورغباتهم التى يسـعون إلى تحقيقهـا، كما تمثل تلك القيم غايات يسعى الأفراد إليها ويسلكون بمقتضاها، ومنظومة قيم التفكير العلمى لا يمكن إكسابها للأفراد إلا عن طريق التربية، والمدرسة هى المؤسسة الثانية التى أناط بها المجتمع إدماج هذه المنظومة القيمية فى ذوات التلاميذ.

ومـن هذه القيم التى على المدرسـة أن تكسـبها لتلاميذها تحقيقًـا لهدفها فى تكوين الشخصية المبدعة وتنمية قوى التفكير الإبداعى وإطلاق الطاقات الآتى:

قيمة الموضوعية:

هـى أبرز قيم التفكير العلمى، وهى فى تعريفها تعنى «غيابا لكل عوامل التحيز، وكفًا لتأثيرها، فهى: ما ينتج عن التأثير المناوئ للاسـتخدام السـليم للشواهد والبيانات المتاحة للباحث وهو تأثير دوافع الشـخص وقيمه وموقفـه الاجتماعى، فأن تكون موضوعيا معناه ألا تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمتك وموقفك الاجتماعى»[1]، والتزام الموضوعية يراد بها «إقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشـياء كما هى فى الواقع، فالعلم يقوم على وصف الأشـياء وتقرير حالتها كما هى فى الواقع، فإذا عرض لدراسـة موضـوع واحد مجموعة من العلماء انتهوا آخـر المطـاف إلى نتائج واحدة، وإن اختلف بعضهم مع بعض حسـموا الخلاف بالالتجاء إلى الواقع، ومحك الصواب عندهم هو التجربة التى يتم إجراؤها للتثبت من صحة النتائج بطريقة موضوعية خالصة»[2].

(١) صلاح قنصوة – الموضوعية فى العلوم الانسانية

(٢) المصدر السابق.

وتمثل قيمة «الموضوعية» أهم معانى التفكير العلمى، فأول معنى لها هو أن يتمتع الفرد بروح نقدية، بمعنى ألا يتأثر بالمسلمات الموجودة الشائعة حتى يخضعها لفحص عقلى ناقد، وأن يتقبل النقد من الآخرين بسعة صدر، وأن ينقد هو نفسه، وأن يتقصى الإنسان الحقائق فى دقة بالغة بعيدا عن ميول ورغبات شخصية وبعيدا عما يكمن فى داخله من مخزونات شعورية تمثل لصاحبها عدسات يرى الأمور بها ومن خلالها، وهو يظن أنه يرى الأمور على حقيقتها، وهو فى الحقيقة لا يرى منها إلا ما تراه ميوله ورغباته ومخزونات نفسه من أهواء تحرف الأمور عن حقائقها، وتجنح بها إلى ما يرضى الوجدان.

ويتطلب تكوين قيمة الموضوعية أن يتدرب التلاميذ فى كل موقف تعليمى على أن يميزوا بين الحقائق الموضوعية، وبين ما يختلط بها مما ليس أساسيا فيه، كذلك يتدرب التلاميذ على نقد آراء بعضهم البعض دون الاحتكام إلى الأهواء والرغبات، والأمر قد يكون صعبا ولكنه يأتى بالتدريب والتعود، ومن المهم أن يتدرب التلاميذ على الاعتراف بالخطأ إذا وقعوا فيه، وعلى إعادة النظر فى أفكارهم وأعمالهم ومراجعتها بأمانة قد تتطلب الاعتراف بسلبياتها، وأن يتمثلوا المقولة المشهورة فى تراثنا الثقافى والمنسوبة إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «مراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل».

إن تكوين قيمة الموضوعية لدى التلاميذ يحتاج إلى تدريب طويل وإعداد خاص، ولذا فإن على المدرسة أن تأخذ أبناءنا «بالتدريب المتصل القاسى الذى لا تمل من معاودته وتكراراه على أن يتجردوا من إخطبوط الأهواء والميول الذاتية، التى لو استمرت.. لرأينا الدنيا بضلالها لا بالحق الذى تبحث عنه النظرة العلمية»[1].

وإذا كانت النظرة الموضوعية التى يتطلبها التفكير العلمى من أشق الأمور على الناس، ولا يكتسبها العلماء إلا بعد تدريب طويل، فلنبدأ ذلك التدريب لأبنائنا منذ سنوات حياتهم الأولى، ليروا الأمور على حقائقها، ويمكن للنظرة العلمية أن تسود، وحتى يمكنهم أن يروا الأشياء والمواقف وهى على طبيعتها[2].

قيمة الجمال:

والجمال إذا كان قيمة من قيم الإبداع الفنى، فهو أيضا قيمة من قيم العقل وقيم التفكير العلمى، وقد نتساءل كيف تنتسب قيمة الجمال إلى منظومة القيم العقلية وقيم التفكير

(١) زكى نجيب محمود – مجتمع جديد أو كارثة.

(٢) حسن إبراهيم عبد العال – مرجع سابق.

العلمى، لكنها حقيقة وقف عليها العلماء وقالوا فيٍ انتسابها إلى هذه المنظومة ما قالوا مما سنعرض له. ويمكن تعريف الجمال تعريفًا بسيطًا بأنه «إدراك العلاقات المريحة التى يستجيب لها لإنسان فى شتى العناصر، سواء أكانت متوافرة فى الطبيعة أى من صنع الخالق العظيم، أو كان الإنسان الفنان هو الذى صاغها فى قوالب مختلفة. أما ذوق الجمال فمعناه «الاستجابة الوجدانية لمؤثرات الجمال الخارجية، هو اهتزاز الشعور فى المواقف التى تكون فيها العلاقات الجمالية على مستوى رفيع، فيتحرك لها الوجدان بالمتعة والارتياح، وفى نفس الوقت يعنى الذوق استهجان القبح ولفظه، والتحرك نحوه لتحويله إلى جمال يمتع الإنسان»[1].

والجمال بصفة عامة أحد الأطراف الثلاثة فى القيم المثالية الرفيعة، وهى قيم الحق والخير والجمال، التى تعد بمثابة البوتقة التى ينصهر فيها كل ما نصدره من أحكام.

أما صلة الجمال بالعلم وبالتفكير العلمى فيوضحها (لويس دوبرجلى) Lois de Brogilie بقوله: «كان الإحساس بالجمال فى كل عصر من تاريخ العلوم يهدى العلماء فى أبحاثهم، والجمال كان ولم يزل مبدأ أساسيا من مبادئ العلوم»[2].

ويرى العلماء فى الجمال وسيلة من وسائل اكتشاف الحقيقة العلمية، وقد أجمع علماء الفيزياء فى القرن العشرين على أن الجمال هو مقياس أساسى للحقيقة العلمية، فالفيزيائى (ريتشارد فينمان) RRichard Feynmann يرى أن «المرء يمكن أن يستبين الحقيقة بفضل جمالها وبساطتها «ويعلن (هايزنبيرج) Hisenberg أن «الجمال فى العلوم الدقيقة وفى الفنون على السواء هو أهم مصدر من مصادر الاستنارة والوضوح»[3].

ويشير العلماء إلى ثلاثة عناصر محددة للجمال تربطه بالتفكير العلمى، حيث يلخص «أينشتاين» هذه العناصر فيقول: «النظرية تكون أدعى إلى إثارة الإعجاب، كلما كانت مقدماتها أبسط، والأشياء التى تربط بينها أشد اختلافا، وصلاحيتها للتطبيق أوسع نطاقا»، إنه يحدد هذه العناصر فى: البساطة وهى العنصر الأول من عناصر الجمال، والتناسق وهو العنصر الثانى والعنصر الثالث هو الروعة.وإذا شئنا تفصيلاً لهذه العناصر أمكن القول:

- **العنصر الأول «البساطة»**: ومبدأ البساطة يستلزم شيئين: الكمال – والكمال لله وحده – والاقتصاد، يقول عالم الرياضيات والفيزياء (هنرى بوان كارية) Henri Poicare:

(١) محمود البسيونى – تربية الذوق الجمالى.

(٢) عبد الفتاح الريدى – صلة الجمال.

(٣) روبرت م جروس – العلم فى منظور جديد.

«لأن البساطة والضخامة كلتاهما جمالاً فنحن نؤثر البحث عن حقائق بسيطة وعن حقائق كبيرة، والنظرية الجمالية بهذا المعيار لابد لها من أن تأخذ فى الحسبان كل الحقائق، وألا تشمل إلا ما هو ضرورى فلا إفراط ولا تفريط».

● **العنصر الثانى «التناسق»**: يعلن أينشتاين أنه «لا علم من غير اعتقاد بوجود تناسق داخلى فى الكون، ويصف (هانزنبيرج) التناسق بأنه "انسجام الأجزاء بعضها مع بعض ومع الكل، والنظرية الجدية فى أى علم من العلوم هى التى توفق بين حقائق عديدة لم تكن فيما مضى تربط بينها صلة».

● **العنصر الثالث «الروعة»**: للنظرية التى تتصف بهذه الصفة وضوح شديد فى ذاتها، وهى تلقى ضوءا على الكثير من الأشياء الأخرى، موحية بإجراء تجارب جديدة، ويعلن جورج توم سون «إنه لأمر جميل فى الفيزياء كما فى الرياضيات أن تستطيع نظرية من النظريات الجمع بين ظواهر تبدو شديدة الاختلاف، وتبين اتصال الظواهر بعضها ببعض اتصالا وثيقًا، أو أن تجمع بين مختلف عناصر الظاهرة الواحدة، وهذا ما تفعله نظرية النسبية العامة بطريقة أنيقة ومدهشة».

قيمة الزمن:

لقد ذهب المفكر(مالك بن نبى) إلى أن الزمن هو أحد الأبعاد الثلاثة لأى بناء حضارى ذلك أن «مشكلة الحضارة تنحل إلى ثلاث مشكلات أولية: مشكلة الإنسان، مشكلة التراث، مشكلة الوقت، فلكى نقيم بناء حضارة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات، وإنما بأن نحل هذه المشكلات من أساسها» وذلك يعنى أن الوعى بالزمن و بقيمة الوقت له مدلوله وقيمته الحضارية إلى جانب قيمة الإنسان وقيمة المكان.

والزمن – فيما يتصوره مالك بن نبى – هو «نهر قديم يعبر العالم منذ الأزل، فهو يمر خلال المدن يغذى نشاطها بطاقته الأبدية، أو يذلل نومها بأنشودة الساعات التى تذهب هباء، وهو يتدفق على السواء فى أرض كل شعب، ومجال كل فرد بفيض من الساعات اليومية التى لا تغيض، ولكنه فى مجال ما يصير ثروة، وفى مجال آخر يتحول عدما»، وأمر الثروة أو العدم مرتبط مع الزمن بحسب استغلال هذا الزمن الذى يتدفق بفيض ساعاته.

وتبدو أهمية قيمة «الوعى بالزمن» وأهمية أن ترسى المدرسة قواعد هذه القيمة فى نفوس تلاميذها، وإذا نحن علمنا أننا فى عالمنا العربى والإسلامى نعرف شيئا يسمى «الوقت»،

ولكنــه الوقــت الذى ينتهى إلى عــدم، لأننا فى الحقيقة لا ندرك معنــاه، ولا ندرك قيمة أجزائه من ساعة ودقيقة وثانية، ولسنا نعرف إلى الآن فكرة الزمن الذى يتصل اتصالا وثيقًا بالتاريخ، مع أن فلكيا عربيا مســلما هو «أبو الحســن المراكشــى» يعتبر أول من أدرك هذه الفكرة الوثيقة الصلة بنهضة العلم المادى فى عصرنا.

وبتحديــد فكرة الزمن يتحدد معنى التأثــير والإنتاج، وهو معنى الحياة الحاضرة الذى ينقصنا، هذا المعنى الذى لم نكسبه بعد هو مفهوم الزمن الداخل فى تكوين الفكرة والنشاط، فى تكوين المعانى والأشــياء، فالحيــاة والتاريخ الخاضعان للتوقيــت كان وما يزال يفوتنا قطارهما. إن وقتنا لا يجب أن يضيع هباء، كما يهرب الماء من ســاقية خربة، ولا شــك أن التربية هى الوسيلة الضرورية التى تعلمنا تمامًا قيمة الوعى بالزمن[1].

إن المدرســة تســتطيع أن ترســى قواعد «قيمة الوعى بالزمن» فى نفــوس أبنائها، إذا هى استطاعت أن تجعل علاقة التلاميذ بالوقت علاقة تحالف، أى أن تجعلهم ينظرون إلى الزمن على أنه حليف لهم وليس ســيدا يحكم حياتهم بشتى أنواع الأعمال القهرية، ولعل مــن المناســب هنا أن يذكر المعلمون تلاميذهم بأن عظمــاء المفكرين والمبدعين قد توصلوا إلى أعمالهم العظيمة حين أحسنوا استخدام الوقت فى العمل لساعات من اليوم منتظمة ومتسقة وخططوا لذلك جيدا. ومن ثم كان على المدرسة أن تدرب تلاميذها على تنظيم الوقت وحسن إداراته، وأن يخصصوا من أوقاتهم وقتا محددا للعمل فى النشــاطات الإبداعية والنشاطات الذهنية، وأن تعودهم على الاستفادة الصحيحة من الزمن، فلا يجعلون النشاطات التافهة تلتهم أوقاتهم[2].

قيمة التسامح الفكرى:

تعنــى هذه القيمة سماحــة الصدر لاختلاف وجهات النظر، فلا يضيق صدر الإنســان حتى لا يسمع إلا جهة واحدة، والتسامح ضد التعصب الذى هو عقبة كؤود تعترض طريق الإبــداع، وتقف فى وجه العقل والتفكير العلمى، إذ يلغى التعصب التفكير الحر، والقدرة على التساؤل والنقد، ويشجع قيم الخضوع والطاعة والاندماج، وهى قيم قد تصلح فى أى مجال ما عدا مجال الفكر ولا تصلح بحال من الأحوال فى مجال الإبداع بكل ما يتطلبه من

(١) مالك بن نبى – شروط النهضة.

(٢) عبد الستار إبراهيم – الحكمة الضائعة.

أصالــة تعنــى القدرة على إنتاج الأفكار الجيدة والتطلع إلى التجديد، والمرونة بما تعنيه من قدرة على تغيير الفكر كما تغيرت المواقف، ومن نبذ للجمود الفكرى.

والتسامح نقيض التعصب من حيث إن «التعصب هو اعتقاد باطل بأن المرء يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة، وبأن غيره يفتقرون إليها، ومن ثم فهم دائما مخطئون أو خاطئون»[1].

والتســامح الفكرى يعنى ألا يفترض الفرد أن على الآخرين أن يفكروا مثله تمامًا، وأن وجهة نظره هى وجهة النظر الوحيدة الصحيحة، معناه ألا ينغلق الفرد على أفكاره، وألا يتعامــل مع أفكار وآراء الآخرين بطريقة اســتعلائية فوقيــة، وألا يرفض حق الآخرين فى أبداء آرائهم بحرية، فلا يصادر حرياتهم فى التعبير عن أفكارهم وعن آرائهم التى اعتقدوا صحتها، ويظل على استعداد دائم للدفاع عن حرية الآخرين فى التعبير والاختلاف، وقد عــبر (فولتير) عن حال المتســامح فكريا حين قال: «قــد اختلف معك فى الرأى، إلا أننى على استعداد لأن أموت فى سبيل حرية رأيك»[2]، وبالطبع هذا تسامح إلى درجه التعصب.

إنــه ليس بالقــوة ولا بالعنف يمكن إقناع غيرنا بما نعتقد أنــه الحقيقة، وبأن رأيه قد جانبه الصواب، ولا يحق لأى إنســان أن يتحكم فى حق الآخرين فى التعبير عن أرائهم، أو فــى فرض أفكاره عليهم، إنما الإقناع يأتــى بالحجة وقوة المنطق وصحيح الأفكار ونبل الغاية.

والمتعصب لا يستطيع أن يفكر تفكيرًا حرا، ولا يستطيع أن يمارس التساؤل الموضوعى، وهو ينظر إلى طريقة تفكيره الخاصة أو على الأصح تفســير الجماعة التى ينتمى إليها على أنها سلطة لا تقبل المناقشة، كما ينطوى التعصب فى حقيقة الأمر على تفكير أسطورى، إذ أن الموضوع الذى نتحيز له فى حالة التعصب يتحول إلى أسطورة، فيختفى طابعه الحقيقى ويحل محله طابع وهمى مختلف، فضلاً عن أن المتعصب يتمســك برأيه بطريقة خلت من كل متسق، وهو بطبيعته – أى المتعصب – يشجع التفكير اللاعقلى، إنه الدعامة الوحيدة لموقفه[3].

ولا سبيل إلى القضاء على التعصب إلا بأن يتغلب التسامح عليه، فهو القادر على اقتلاع جذوره من النفس، إذ بالتســامح يتســع صدر الإنسان لاختلاف الآراء والأفكار، وبه يتسع

(١) فؤاد زكريا – التفكير العلمى.

(٢) معين زيادة – معالم على طريق تحديث الفكر العربى.

(٣) فؤاد زكريا – التفكير العلمى.

أفق الإنسان العقلى، ويتحرر عقله من الجمود والتحيز، كما يقبل نقد الآخرين، ويعتقد بنسبية الحقيقة العلمية، فينظر إلى الفكرة المعارضة لفكرته بسماحة وهدوء يسمحان لعقله بالتحليل والمقارنة والاستنتاج الصحيح[1].

ولا شك أن للمجتمع كله دوره الفاعل فى إرساء قواعد تلك القيمة فى نفوس الأفراد حتى يشيع جو التسامح، وهو جو يمكن من إقرار السلام فى المجتمع حيث السماحة بمنزلة للجميع لا لجنس ولا لإتباع عقيدة معينة إنما هى للإنسان بوصفه إنسان مع الاحتفاظ بالثوابت الدينية وعقيدة البراء.

غير أن للمدرسة دورا لعله يفوق أدوار مؤسسات المجتمع الأخرى وإن المدرسة تستطيع أن تكسب تلاميذها قيمة التسامح الفكرى عن طريق ما تحدثه أو تكونه فى التلاميذ من وعى بمخاطر التعصب، وأسهل الطرق لتكوين ذلك الوعى هو أن تجعل الحوار والتفاعل هو منطلق العلاقات فى المدرسة بين الإدارة والتلاميذ، وبين التلاميذ ومعلميهم وبين التلاميذ بعضهم وبعض. هذا فضلا عن استخدام المدرسة لطرائق تربوية تمكن التلاميذ من العمل المشترك، العمل معا فى فريق كاللجوء إلى طريقة المشروعات وسواها من طرق العلم الجماعى الذى يدرب التلاميذ على الترابط والتفاعل والتسامح من أجل إنجاز عمل معين، كما يدربهم على تقديم المصلحة العامة والمشتركة على المنازع والمصالح الفردية[2].

ويساعد على القضاء على روح التعصب، ويدعم روح التسامح، القضاء على التنافس السلبى الذى فى الحياة المدرسية، إنه يزكى لدى التلاميذ عدم الشعور بالتناسق، والإحساس بالأفضلية والرغبة فى غلبة الآخرين، كما أنه يؤدى إلى التركز حول الذات،والغرور والكبر، كما قد يؤدى إلى بعث وسائل الخداع والغش التى تضمن النجاح، كما قد تنمى الأنانية. والمدرسة يمكنها أن تؤكد روح التسامح، وأن تقضى على التعصب ومثالبه، وعلى التنافس بسلبياته التى ذكرناها، إذا استخدمت أساليب للتقوى جوهرها تقويم الطالب بالقياس إلى نفسه لا بالقياس إلى غيره، ومتابعة نموه وتقدمه، ويلحق بهذا كله رفض المدرسة تقديم الامتيازات لبعض التلاميذ بسبب منشأهم الاجتماعى الطبقى، أو ارتباطهم القبلى، أو صلاتهم بمراكز القوة فى المجتمع، وجعل الكفاءة والإنجاز المقياس المعتمد لمكانة التلميذ فى المدرسة[3].

---

(١) حسن إبراهيم عبد العال – التربية وصناعة الإبداع.

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد الله عبد الدائم – نحو فلسفة تربوية عربية.

ويمكن للمدرسة فى إرسائها لقيمة التسامح فى التلاميذ، أن تتخذ من المبادئ والقيم السليمة للدين سبيلا إلى ذلك فتقدم لتلاميذها صور التسامح التى حفلت بها صفحات تراثنا الدينى والثقافى، فتبين لهم من خلال تلك الصور كيف أن الإسلام – بروح التسامح – واجبة فى هداية البشرية، وكيف نهض بتكاليفه فى دفع الظلم عنها، حتى لم يبق للظلم وللفساد سلطة تعسفية لفرد أو جماعة، وكيف كان للتسامح الإسلامى آثاره فى تأليف الأجناس والألوان، وإشاعة الود والتراحم بين بنى البشر، وتنقية جو الحياة من سموم التحاسد الفردى، والتطاحن الطبقى، والتناحر العنصرى،قال تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ١٠٧].

فلقد جاءت الكثير من الآيات التى تدعوا إلى التسامح وتعبر عنه فى القرآن الكريم مثل ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٣٤]. ،وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [سورة الحجرات: آية ١٣] وقال أيضا﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [سورة الجاثية: آية ١٤] وكذلك جاء فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٤٥] .وكذلك جاءت أحاديث النبى ﷺ ومواقفه تدعوا الى التسامح أيضا مثل: عن جابر بن عبد الله قال: «مرت بنا جنازة فقام النبى وقمنا فقلنا يا رسول الله إنها جنازة يهودى. فقال: «أو ليست نفسا؟ إذا رأيتم الجنازة فقوموا»[1].وكان النبى ﷺ لا يغضب لنفسه قط، كما أن صفحات التراث الإسلامى مليئة بالمواقف التى تعبر عن روح التسامح وتدعوا له كما تدعوا جميع الأديان السماوية.

الجامعة

يقصد بها تجميع وإدارة المعلومات العلمية، فهى كيان يتطور ويتفاعل...، من أجل فتح سبل الريادة فى المجتمع عن طريق البحث عن الحقيقة وتطوير مفهومها، ثم تحويل النظرية إلى قدرة، وتحويل القدرة إلى منفعة، بتأثير التطور التكنولوجى وأثره على المجتمع المحيط، وذلك مرتبط بقدرة القائمين عليها من مثقفين وعلماء.

(١) رواه البخارى

وهـى بذلك مصنع الرجـال وإعداد القادة، وتتعاظم مكانتهـا وقدرها كلما كانت قادرة على التخطيط للمسـتقبل ووضع الرؤى المنشـودة موضع التطبيـق، وتخريج القدرة المؤهلة على القيام بدورها، فهى تعد الإنسـان ليقوم بدوره التنموى ويشـارك فى بناء وطنه وصنع المسـتقبل، وهذا هو الهـدف من التنمية بالتعليم الذى هو عمليـة متواصلة ومتراكمة، كما أنها تدرس مشـاكل الحاضر، وتضع تصورات الحلول، وتعمل على ملاحقة التطور العلمى والتكنولوجـى بل وصناعته لأخذ زمام الريادة والتقدم مع الحفاظ على القيم المصرية وأيضًا الحفاظ على البيئة.

وحتى يتسـنى لها ذلك فلابد من الربط بين المعلومات المقدمة والسـلوك القويم والقدرة على التطبيق كل ذلك فى إطار من الأصول القومية والحضارية المصرية، كما عليها أن تهتم باسـتمرارية النظر فى تغيير الأوضاع "التطوير" على أن يكـون التعليم والتدريب والبحث العلمى حلقات وصل تتكامل ولا تنقطع.

ومن هذا المنطلق فإن على الجامعة أدوار ومسـئوليات علمية واجتماعية وسياسية والتى تتكامل مع بعضها ومنها:

١ – الدفع إلى المعرفة بالتعليم والاستزادة منها وطرائق البحث و النقض وإعمال الفكر وحفز الملكات والتركيز على الفائدة والتطبيق لتعميم المنفعة ورفعة المجتمع بالتكنولوجيا.

٢ – أن يتبلـور الجهـد الجامعى فى إعداد أفراد ليكونـوا رواد قادرين على القيام بدورهم الكامل فى المجتمع ولديهم توازن بين الحق والواجب فى سـلوكهم، ويعرفون المعنى الحقيقى للوطنية وعلى درجة عالية من الكفاءة التى تسمح لهم بفهم متطلبات المستقبل وتحقيقه، وكذلك الاعتماد علـى النفس والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى الموجه لخدمة المجتمع تحضيرًا لاقتحام فرص التنافس العالمى.

٣ – أن تكون الجامعة منبعًا لإنتاج القيادات القادرة على صنع القرار السليم فى السياسات الحاكمة وتقديم قدراتها ودراستها وبحوثها لتوجيه المصالح الوطنية لأفضل الاتجاهات وأقومها.

٤ – توجيه القدرات الجامعية واسـتخدام الموارد المتاحة فيها ومؤسسـات البحوث لحل مشـاكل المجتمع المحلى، وكيفية النهوض بـه، وذلك عن طريق فتح قنوات اتصال مباشرة بين الجامعة والمنطقة الجغرافية التى تتواجد بها ومؤسسات الإنتاج والخدمات

وتمثيل للمجتمع المحلى، وإقامة المعارض العلمية لتبسيط العلوم، وكذلك توفير قوافل خدمية وطنية تعمل على حل المشاكل، فتقع على عاتق كل جامعة مسئولية تنمية النطاق الإقليمى التى تقع فيه.

٥ – كما يمكن للجامعة أن تشارك فى إصلاح الجهاز الإدارى والتنسيق بين المركزيات والمحليات والربط بينهما فى تنظيم شبكى متكامل بإدخال الكمبيوتر والنظم الحديثة.

٦ – دور الجامعة فى نقل التكنولوجيا: وفى هذا الصدد احتذت الدول المتقدمة أساليب مختلفة، نذكر منها[1]:

(أ) إنشاء محط العلم أو فترة المعرفة: حيث يقام مركز بحوث بجوار الجامعة أو داخلها وظيفته الشراكة بينه وبين الجامعة حيث تقوم الجامعة بتأجير مساحات تمتلكها لمقاول أو مؤسسة متقدمة تكنولوجيًا، لها القدرة الإدارية والمادية على توفير رأس المال المخاطر وتقوم بالمشاركة فى البحوث والتطوير، وكذلك الاستفادة من العوائد، كذلك قد تقوم الجامعة بتأجير بعض معاملها لشركات بحوث متميزة تبحث عن التعاون فى بحوث التطوير مع الجامعات.

(ب) مركز تنمية الابتكارات والمشروعات: يعمل بنفس النمط السابق، ولكنه ينشأ عادة خارج أسوار الجامعة، وقد يكون منفصلاً تمامًا عنها، ويتوجه المركز ليكون وكيلاً أو مقاولاً لتسويق البحوث والمعرفة التكنولوجية المولدة فى الجامعة إلى الصناعة، وكذلك المعاونة فى البحث والاستفادة من نتائج البحوث، مما يعود بالتمويل المناسب على الجامعة.

(ج) شركة لنقل التكنولوجيا: وهذه تتولى وظيفة وسيط يتاجر فى المعارف والبحوث ويكتشف القدرات المتاحة فى الجامعة ويبحث عن المطلوب فى الصناعة ويربطهما ببعض. كذلك يعاون فى نقل التجربة من العمل إلى الصناعة، هذه الشركات تمتاز بقدرتها على تمويل التعليم، وتوفير ما تحتاجه الجامعة من دعم وتشجيعها لاقتحام آفاق جديدة.

٧ – اقتحام ميادين العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، بحيث تخلق للبلاد حضورًا وتفاعلاً مع أحداثها المعاصرة، مثال ذلك:

النانو تكنولوجى و الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا وزراعة الأنسجة،الإنزيمات وتطبيقاتها العملية، الإلكترونيات الدقيقة والميكروبروسيسور والربوتكس،التحكم الآلى فى

(١) د/ إبراهيم بدران – تطلعات لمستقبل مصر.

الإدارة وصنع القرار وفى العمليات الصناعية، والاختيار من بين البدائل فى تصريف الأمور، المـواد الجديدة متفوقة الخصائص والقدرات، من بينها المـواد فائقة التوصيل الكهربائى، الطاقة النوويـة الالتحامية، وصناعة برامج المعلومات ونظـم البيانات والذكاء الاصطناعى وأهميتها فى صنع القرار السـليم، والوسـائط المتعددة ودورها فى التعليم والإدارة، الألياف البصرية والليزر، التشـييد الحيوى الضوئى، الدراسات المستقبلية، مصادر الطاقة الجديدة والبديلة واستخدامات الصحراء.... وغير ذلك)[1].

ويمكـن أن تتجه الجامعات فـى تناولها لهذه العلوم والتكنولوجيـات إلى التمايز فيما بينها واختيار منها ما يخدم المجتمع المصرى ويحتاجه التقدم العلمى والتنموى فى مصر، فتختـص كل جامعة فى مجال محدد وتوليه علـى عاتقها، مع دعم خاص لها من الدولة أو الصناعة أو كليهما معًا، لتعقد الأمل على طفرة علمية تكنولوجية، ونقلة حضارية قائمة على القدرات المصرية.

٨ – توجيه و دعم القرار السياسـى، بالدراسة والرأى العلمى والحلول السليمة فى المسائل المصيرية التى تواجه المجتمع، ويكون إبداء رأى الجامعة ومراكز البحوث – بوصفها الهيئة العلمية العليا وعقل المجتمع وضميره – وتلك مسئولية تقوم بها من تلقاء نفسها دون أن تنتظر التكاليف.

*** الإستراتيجية التى يجب أن يقوم عليها التعليم:**

أولاً: التنسـيق والربط بين مؤسسـات: التعليم والتدريب والبحث العلمى والتشغيل، وهو ما يؤدى إلى الربط بين المنتج (الخريج) والمسـتهلك (المؤسسـات والشـركات والمصانع وأصحاب الأعمال.....)

ثانيًا: الاهتمام باسـتمرارية النظر فى تغيـير الأوضاع (التطوير)، ويتم التطوير بالتدرج والحـرص علـى الجودة فى التعليـم والاعتماد على الذات، ويتم ذلـك من خلال الاهتمام بالمدرسة والمدرس والمنهج.

ثالثًا: التركيز على الفائدة والتطبيق وإتباع الأسـلوب التجريبى فى التعليم و المناقشـة وتنميه القدرات الإبداعية.

رابعًا: تقوية كليات التربية والعلوم ووجود مؤسسـة تقوم على دراسـة مستوى وإدارة واقتصاديات وتخطيط التعليم وذلك إيمانا بتفعيل القدرة الوطنية وتنميتها.

(١) وثيقة التنمية التكنولوجية لمصر إصدار الأكاديمية ١٩٨٣م.

خامسًا: حرص الدولة ودعمها على أن يحصل جميع أبناء الدولة على التعليم وأن تكون نسبة المخرجين فى التعليم مقارنة بمجموع السكان كافية لتكون قادرة على الإسهام بدرجة أعلى على تحمل عبء المجموع السكانى إنتاجًا وإعاشة وتأمينًا للمستقبل و النظر إلى الاستثمار فى التعليم بكافة درجاته ومستوياته على أنه استثمار إنتاجى فى العقول والقدرات والمهارات.

سادسًا: إتباع سياسة التقييم المستمر للعملية التعليمية برمتها (المدارس والجامعات والمدرس والمناهج والخريجين والسياسات والقوانين المنظمة للتعليم) و التركيز على توفير صفات محددة ومجابهة للنمو والتقدم، وذلك لنتمكن من تخريج إنسان متعلم على مستوى العصر يستطيع زيادة القدرة على تجويد العمل والإضافة فى مجال تخصصه وأن يتمتع بروح التحدى والولاء الوطنى، من خلال الربط بين المعلومات والتعليم القائم على أسس علمية مرتبطة بالأصول القومية والحضارية مؤثرًا فيها ومتأثرًا بها.

سابعًا: التركيز فى مراحل التعليم المختلفة على خمسة أسس وهى (الرياضة والعلوم الطبيعية والبيولوجية والهندسة والكمبيوتر) مع مراعاة الاهتمام باللغة العربية واللغات الأخرى بالإضافة للعلوم الأخرى)..

ثامنًا: زياده الإنفاق على البحث والتطوير – كما نص دستور٢٠١٤م – لكى يتناسب طرديًا مع النهضة التكنولوجية المنشودة.

تاسعًا: التكامل والتعاون بين التعليم الحكومى والخاص، مع فتح الباب للقطاع الخاص القائم على التبرعات والمشاركة الشعبية والقادر على تخفيف العبء الملقى على الدولة مع ضرورة تفعيل المراقبة والتوجيه والمحاسبة.

عاشرًا: دفع اتحادات الصناعة والغرف التجارية لإنشاء مراكز متخصصة للتدريب فى مجالات مطلوبة، وإن كانت موجودة فيتم تفعيل دورها بعد تطويرها. وتتعاون تلك الاتحادات والغرف مع الدولة فى التمويل والتوجيه.

إحدى عشر: توجيه التعليم الفنى إلى الحرفية العملية بعيدًا عن التفاصيل غير المطلوبة والحشو الزائد حتى يتخرج الطالب الفنى وهو يحسن القيام بحرفة محددة.

اثنى عشر: الاستعانة بالقدرات الوطنية والمهاجرة وحتى الأجنبية للمعاونة فى أماكن محددة وذلك حتى يتم الاستفادة من كافة القوى العلمية والمهارات الفنية.

ثالث عشر: تحقيق التناسب المستمر بين حاجة السوق المحلى والإقليمى وتخريج القوى البشرية القادرة على إحراز التقدم فى الوطن أو المؤهلة للعمل خارجه.

رابع عشر: التأكيد على وجود تناسب طردى مع الدخل القومى ودخل الفرد ونموه من جهة ومع نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمى والتطور من جهة أخرى.

خامس عشر: الاهتمام بتوفير المدارس والمدرس الكفء والمسئول والباحث المتميز وتشجيعه وتحفيزه فى كل المستويات التعليمية ليكون على مستوى القدرة المؤهلة لحمل أكبر مسئولية لبناء الوطن.

سادس عشر: تيسير وتأهيل الانتقال البشرى من النمط البسيط إلى النمط المركب، بمعنى تنمية ديناميكيات التفاعل النفسى للقضاء على اللامبالاة واحترام الوقت، وتحقيق المشاركة الإيجابية فى مسارات المجتمع بالإضافة إلى ترشيد القرارات وممارسة النقد البناء مما يؤدى إلى تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر إيجابية فى عملية صنع التقدم من خلال إبراز قيادات محلية فعالة، لها القدرة على المشاركة فى أبعاد ثلاثة، اتخاذ القرارات ومزاولة الأنشطة والمهام، والإيمان بقيمة التقدم وصنع الحضارة.

ويتم تحقيق تلك الإستراتيجية من خلال مجلس قومى للتعليم والبحوث والتدريب.

*** المجلس القومى للتعليم والبحوث والتدريب:**

يتشكل من خبراء و متخصصين فى التعليم بجميع مستوياته، وخبراء فى التدريب والتأهيل وعلماء باحثين، ويحتوى داخله المجلس الأعلى للجامعات، وخبراء فى التشغيل والقوى العاملة وممثلين عن القطاع الخاص.

ويتشكل المجلس من رئيس وعدة لجان منها (لجنة التعليم – لجنة البحوث – لجنة التدريب – لجنة التقييم – لجنة جودة التعليم – لجنة التنسيق بين التعليم والعمل– لجنة السياسة التكنولوجية – اللجنة المالية).

١ – ويقوم المجلس القومى بوضع رؤية لتطوير العملية التعليمية ورفع مستوى التعليم بكل مشتملاته وتحسينه وجودته والتأكيد على تطويره بصورة مستمرة، (على النحو الذى سبق وعرضنا له) وتحقيق الانسجام بين رؤى وخطط الجهات المعنية بالتعليم سواء فى مدخلاته أو مخرجاته، وهى تتمثل فى وزارات التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والقوى العاملة والصناعة والاستثمار والمالية، والتخطيط، وأكاديمية البحث

العلمـى وجهـاز التنمية الإدارية، وجهاز التعبئة العامـة والإحصاء والجهاز المركزى للمحاسبات، كل ذلك يتعاون معًا فى وضع خطط مستقبل التنمية.

٢ – يقوم المجلس بوضع الاستراتيجية القومية للتعليم موضع التطبيق.

٣ – كما يقوم المجلس بالتخطيط السـليم لتقديـر احتياجات القوى العاملة من خلال فتح قنوات بين المجتمع التعليمى والأجهزة التنفيذية لتحديد متطلبات سـوق العمل اليوم وفى المستقبل فى الداخل والخارج،وأيضا فتح قنوات اتصال مع القطاع الخاص.

٤ – بجانب التخطيط يتولى المجلس التنظيم والإشـراف والرقابة والمحاسـبة والتنسـيق والتوظيف، ويرتكز ذلك على دراسـة الماضى والمشاكل التى يعانيها المجتمع المصرى وتقويم للحاضر وتصور المستقبل والاستعداد له.

٥ – تطوير نظام التعليم والتدريب، وتعليم الكبار، وإعادة التأهيل من خلال تقييم وتحليل مسـببات البطالـة والعمالة القاصرة، واقتراح الإجراءات المناسـبة لخفض نسـبتها، للوصول إلى توازن مقبول بين القدرة والأهداف.

*** لجان المجلس:**

١ – لجنة التعليم: منوط بها القيام بالمهام الآتية:

(أ) تعديل المناهج الدراسـية فى جميـع المراحل بحيث تنتج من واقع المجتمع ولخدمة أهدافه، وتكون مواكبة للعصر.

(ب) تعديـل المناهـج لتعمل على بث روح الاسـتقصاء والتأمل وتنميـة التفكير الإبداعى والبحث العلمى الجاد القائم على أسـس سليمة، بحيث يكون البحث حافزًا للتنافس الإيجابـى الخـلاق، وأن يعمل المنهج على تنمية قوى الإبداع، ذلك على النحو الذى سبق وتحدثنا عنه.

(ج) تحديـث طـرق ووسـائل التدريس، مما يـؤدى إلى تدعيم التعليم الذاتى والمشـاركة الإيجابيـة للمـدارس فى العمليـة التعليمية القائمة على الإبـداع وتفريد التعليم، مع التوسع فى برامج التدريب الميدانى والمشروعات والنوادى العلمية.

(د) أن تتضمـن خطـط وبرامج التعليـم تدريس قدر من المواد الفنيـة ومبادئ التكنولوجيا ومنجزاتها، بقصد خلق وعى يدرك أهمية التعليم الفنى والهندسة والعلوم وقيمتها فى المستقبل ويحد من التعليم النظرى.

(هـ) أن يرتكز التعليم على تنمية الوجدان وغرس روح الانتماء واحترام قيم الوقت والموضوعية والتسامح، وتنمية روح الابتكار والإبداع، وذلك على النحو الذى سبق عرضه.

(و) العمل على نقل النتائج إلى مستوى التطبيق وفق القواعد الاقتصادية والإدارية السليمة، وذلك بالتعاون مع منظومة (لجنة) التقييم ولجنة الجودة.

(ز) إعداد البشر لتحقيق التوازن فى سوق العمل، وذلك من خلال تنظيم هيكلى يعمل على تخريج التخصصات الأكثر طلبًا والاعتماد عليها فى بناء الوطن، وتغطية لحجم الطلب فى سوق العمل، فذلك يقلل من البطالة.

(ح) تحويل التعليم التلقينى إلى التعليم القائم على الاستنباط والتجريب، والمناقشة والإبداع الذى يقوم على تأهيل البشر لقدرات محددة، لديهم القدرة على اكتساب المعارف والعلوم والتزود بالمفاهيم العلمية التى تنمى ذلك، مع الاهتمام بدراسة الخصائص والاحتياجات الأساسية للمجتمع الذى يعيشون فيه، إيمانًا بأن الفرد مُسخر لخدمة المجتمع، مع الاهتمام بتفريد التعليم.

(ط) النهوض المستمر بمستوى مراحل التعليم المتتالية، بدءًا من محو الأمية الهجائية إلى الأمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية، ولا يكون ذلك إلا من خلال التطوير المستمر للتعليم الأساسى والثانوى وما يتلوهما من درجات، مستهدفة تحسين القدرة الذهنية، ورفع المستوى السلوكى والأخلاقى وتحسين مستوى المهارة والأداء، مما يؤهل الإنسان على التكيف مع مجالات ومتطلبات التنمية والتطور.

(ك) إحداث تغيير فى سياسة التعليم العالى لخدمة المجتمع، حيث تفتح مجالات الاتصال فى الجامعة والبيئة المحيطة مباشرة كما توفر لها قوافل خدمية وطنية تعمل على حل المشاكل، وإقامة المعارض العلمية لتبسيط العلوم، وأيضًا تطوير البرامج والأساليب التعليمية ليرتبط الطالب ببيئته وتقوية هذا الترابط بوضع حوافز مجتمعية وجامعية لكل من يدلى بدلوه فى حل مشاكل المجتمع على سبيل المثال (الأمية – الفقر – تغيير السلوك... إلخ).وذلك بالتنسيق مع اللجان الأخرى.

(ل) دعم دور القطاع الخاص بالمشاركة أو التبرع أو الاستثمار فى التعليم، وكذلك الاهتمام بالتعليم عن بعد لخدمة قضية التنمية البشرية.

(م) التخلص من بيروقراطية اللوائح فى مراحل التعليم المختلفة والتحرر من القوالب النمطية، وكذلك تطوير البرامج والإمكانات وتنويع التخصصات وتوزيعها بين الجامعات.

(و) التركيــز على التخصصات الجديدة المطلوبة والمســتخدمة لخدمة قضايا التنمية، وإذا كانــت البدايــة تكمن فى تطوير التعليم قبل الجامعى، فــإن ذلك لن يأتى إلا بتطوير كليات المعلمين.

(ن) العمل على رفع التنســيق لكليات الآداب والتجارة والحقوق والمعاهد النظرية وإلغاء مسمى العلمى والأدبى فى الثانوية العامة.

٢ - لجنة التدريب:

وهى تعمل على الآتى:

١ – إقامة مؤسسات للتدريب والاهتمام بتحضير فئة المدربين فنيًا وإداريًا فى مراكز مؤهلة، وكذلك تحفيزهم ماديًا ومعنويًا.

٢ – التأكيد على أهمية التدريب المهنى التحويلى فى معالجة الخلل الظاهر فى هيكل قوة العمل، والمتمثل فى وجود فائض فى بعض التخصصات وعجز فى تخصصات أخرى.

٣ – تنميــة القــدرات الفنية والمهاريــة، ويتم ذلك من خلال التدريــب التخصصى الموجه لزيادة المهارات الفنية المتخصصة للاســتفادة من المســتحدثات العلمية والعملية، ويتم ذلك غالبًا داخــل وحدات الإنتاج ذاتها على أيدى خبراء متخصصين، بهدف تنمية مهارات العاملين فى الوظائف الحرفية، ويوجد أنواع متعددة للتدريب منها:

(أ) التدريب الأساســى: وهو التدريب اللازم للتأهيل لممارسة مهنة أو حرفة معينة حتى الصناعات والحرف الصغيرة.

(ب) التدريب التحويلى: وهو الذى يعمل على إعادة تدريب العمالة الزائدة فى بعض التخصصات وتحويلهم إلى تخصصات أخرى تعانى المشروعات عجزًا فيها.

(ج) التدريب الموجه لرفع الكفاءة: ويتم من خلاله رفع كفاءة العاملين بصورة مستمرة لمواكبة التغيرات والتطورات التى تطرأ على أســاليب الإنتاج أو أســاليب أداء العمــل، وهى وظيفة تتولاها الجهود المشــتركة بين الجامعات وجهات التنفيذ والإنتاج والنقابات المهنية أو اتحادات الصناعات، ومعظمها يقع تحت مسمى استمرار التعليم والتأهيل.

(د) تدريــب الطلاب علــى الخيال المبدع والمبادرة الجريئــة، حتى يمكن مواجهة مشاكل المستقبل ودرء البطالة.

٣ - لجنة التنسيق:

١ – تقوم بربط برامج التدريب بالاستخدام الإنتاجى، مع أهمية التنسيق بين التعليم والتدريب، وألا يتم إنشاء مراكز تدريبية جديدة إلا بعد إجراء دراسات الجدوى لخدمة المجالات المحددة.

٢ – تقوم بتحديد التخصصات التى ستكون موضع طلب السوق، حتى يسهل على أجهزة التعليم والتدريب توجيه استثماراتها فى تلك التخصصات، خاصة إذا ما تم التنسيق الكامل بينها وبين جهات العمل المستفيدة، لتحديد المستويات والمهارات اللازمة لإنجاز أعمالها، فهى تقوم بالتنسيق والتكامل بين جميع الجهات المعنية. لتكثيف الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة لتفعيل مسئولية التعليم ونظمه وأنماطه وخصائصه من جهة، ومسئولية قوة التشغيل والعمل وهياكلها واحتياجاتها ونوعيتها من جهة أخرى، مما ينعكس على التأثير الكمى لتخصصات خطة التعليم والتأثير النوعى.

٣ – العمل على تطوير أسلوب التنسيق بين الإسهام الشعبى التطوعى، والإسهامات الحكومية، وإسهامات قطاع الإنتاج الربحى فى مواجهة المشاكل.

٤ – تقوم بالربط بين برامج التعليم وأساليب التدريب ومراكز البحوث والتطوير ومرافق الإنتاج والخدمات فى المجتمع من خلال شبكة متكاملة، حيث التواصل بين التعليم والبحث والإنتاج، كلها فى إطار شبكة قومية موجهة للتنمية التكنولوجية تبدأ من التعليم وتنتهى بالبحوث وتطوير المنتج.

٥ – التمسك بأسلوب البحث عن فرص عمل للخريجين كجزء من البرنامج عند وضع النظام، والعمل على تدريب الطلاب فى المصانع والحقول والمنشآت إيمانا بأن الأمل فيهم بقدرتهم على التفوق بعد التخرج.

٤ - لجنة الجودة:

تقوم بوضع معايير للجودة فى التعليم وتطبق فى جميع المراحل التعليمية والتى قد يكون منها:

١ – رعاية الطلاب، وذلك من خلال الاهتمام بهم ورقابتهم وتقديم المساعدة لهم عند الحاجة مع تقييم الحالة النفسية لهم، ومواجهة الانحراف بالتقويم وليس بالفصل

المؤدى إلى الضياع والانحراف، ويتم ذلك بالتقييم الدقيق المستمر للأداء التعليمى عن طريق المراقبة والمتابعة حتى يتبين تدهور أو تقدم مستواهم.

٢ – توجه باستخدام الانضباط الإيجابى المبنى على الاحترام والتقدير والتشجيع للطلاب، للالتزام بالسلوك القويم فى كل مستويات التعليم.

٣ – رفع الروح المعنوية وتحفيز كافة العاملين فى حقل التعليم من أدنى الدرجات إلى مراكز التخطيط التربوى، مع رعايتهم المادية وتحفيزهم نفسيًا ومعنويًا.

٤ – توجيه جميع المديرين للحصول على مؤهلات قيادية مناسبة حتى يقوموا بواجبهم بالأساليب الحديثة الفاعلة.

٥ – توثيق علاقة المدرس والمدرسة والطالب والمجتمع، وهنا يمكن الاستفادة من الرموز والقيادات وكبار السن فى لقاءات منتظمة مع الطلاب يتبادلون الحوار فى أمور وطنية تاريخية وثقافية، وعقد سلسلة من المحاضرات الأسبوعية يشترك فيها المدرسون ورجال الأعمال ورجال الدولة ورموز المجتمع، ويتم خلالها تعريف الطلاب بأمثلة حية مؤثرة لمختلف المهن والأعمال لخلق قدوة للمستقبل.

٦ – تأكيد أهمية وجود «الحوافز» التى تدفع الفرد إلى الاستمرار فى التقدم ومضاعفة الجهد فى التجويد، وإيجاد أساليب كثيرة للتحفيز فى مجالات البحوث والإنتاج، منها اهتمام الدولة وقيادتها السياسية برعاية العلم والعلماء.

٧ – التأكيد على تنمية الابتكار والإبداع فى العملية التعليمية، واكتشاف و تنمية الأفراد ذوى الملكات والقدرات بأسلوب يخصص له موارد كافية لدعم القوى البشرية المختارة فى بوتقة وبيئة تحاكى التفوق.

٨ – إن معايير الجودة ترتبط أساسًا باحتياجات المجتمع، وهو ما ينعكس على مدى فعالية الخريج وتأثيره فى المجتمع.

٩ – الاعتناء بنوعية المدرس وجودة المنهج والانتظام فى الحضور ومدى حصول القائمين على التدريس على رواتب تكفل لهم حياة كريمة لا يتطلعون فيها إلى إعطاء الدروس الخصوصية وتركيز الجهود فى تنمية قدرات الطلاب فى المعاقل الدراسية.

١٠ – تأكيد الإيمان بجدوى المعرفة و حتمية القدرة على استمرار التعلم والاستزادة منه مدى الحياة، وأن تكون المدرسة جاذبة للمعارف.

١١ – التأكيد على أن يوجه التعليم لتنمية مفهوم موجب للذات والإحساس بالبيئة ولقيمة الوقت والمسئولية عن العمل والموضوعية.
١٢ – التأكيد على أنه لا بديل للعلاقة العميقة بين المدرس وطالب العلم، حيث يزرع فيه روح المسئولية والحوار و تبادل الآراء، وغيره مما سبق عرضه.
١٣ – التأكيد على مشـاركة الأسـرة بالاهتمام والدعم والتوجيه والانضباط ومن الأسرة يمتد الاهتمام إلى المجتمع ككل.
١٤ – التأكيد على وجود وسـائل للمحاسبة داخل العملية التعليمية عبر مراحلها المختلفة تقوم بتوقيع العقوبات المناسبة على من يخالف أو يخرج عن الضوابط الموضوعة لحسن سير العملية التعليمية من (طلاب، ومدرسين، عاملين، وأعضاء هيئة تدريس ومديرين وقادة).

٥- لجنة التقييم:

١ – النظـر فى مـدى إعداد الفرد لاكتسـاب القيم والأخلاقيات المصرية والإسـلامية فى المجتمع المصرى، وتزويده بالمعلومات والمهارات الأساسية حتى يصبح مهيأ للالتحاق بسوق العمل، ومدى اتباع معايير الجودة فى التعليم، وإجراء دراسات فى اقتصاديات التعليم، لتحديد إجمالى تكلفة إعداد الفرد بالمقارنة بإجمالى ناتجه فى مرحلة العمل، بهدف التأكد من أن اسـتثمارات الإعداد مجدية وأن عائد هذه الاسـتثمارات مجدية حتى يمكن للدولة المضى فى سبيل التقدم.
٢ – تقـع عليها مسـئولية الاكتشـاف والإنذار المبكـر لمواقع التدهور فـى بدايته، حتى لا تتفشـى المشـاكل وتتزايد، وتصبح ظاهرة خطيرة يمكن أن تتسبب فى نقل العدوى للمدارس المجاورة، كما تقيم الانضباط داخل المدارس، والالتزام بالكفاءة فى أسـاليب التدريس، واكتشاف الانحراف، ومدى الالتزام بتحقيق أهداف التعليم.
٣ – عمل رصد مؤسسى مبرمج وموجه نحو تقييم رأى المنتجين والمستفيدين والمستهلكين، ويتـم ذلك من خلال مراقبة الأسـواق المحليـة والعالمية، وتحليل تحركات السـلع أو الخدمات للتنافس الناجح.
٤ – التأكـد مـن أن المنتج المخرج من العملية التعليمية قادر على اكتسـاب المعرفة بالتعلم وتقييم مدى زيادة مخزون رأس المال البشرى عن طريق الاستثمار فى التعليم والتدريب.

– تقييم مدى إطلاق القدرة على ابتكار التكنولوجيا وتطبيقها وتطويعها.

– مدى توفير نخبة من الكفاءات ذوى القدرة والكفاءة فى الاستثمار الإنتاجى والخدمى يمكنها شق الطريق أمام الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة ودفعها للانضباط فى الأداء.

– مدى دعم واستمرار شبكة الترابط الداخلى الحاكمة للتطوير الإدارى حتى تكون التنمية شاملة ومتعاونة فى إطار قوى متكامل، إضافة إلى الترابط الخارجى لمتابعة مستجدات التقدم فى مختلف التوجهات العالمية، كل ذلك لتوفير القدرة على التنافس العالمى.

* وتقوم اللجنة بإصدار تقارير عن تقييم الأستاذ للطالب، وتقييم الأستاذ وجهده وتقييم المناهج وتقييم احتياج السوق، وتقييم المجتمع للمنتج من الخريجين.

٦ - لجنة السياسة التكنولوجية:

تهدف هذه اللجنة إلى وضع سياسة تدعم استثمار المورد القومى الرئيس ممثلاً فى القدرات الذاتية العلمية والتكنولوجية، كما تهدف إلى تدعيم هذا المورد وتطويره تحقيقا لقدر متزايد من الاعتماد على الذات فى إطار من التعاون الدولى المتكافئ، فتقوم تلك اللجنة بصياغة تصور علمى متكامل وموضوعى يمكننا من القيام بثورة تكنولوجية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة فى مصر مستفيدة بما لدينا من إمكانيات وقدرات تحقق ذلك.

١ – وفى سبيل ذلك تقوم اللجنة بإقامة مراكز الامتياز العلمى والتكنولوجى ضمن الشبكة القومية لمؤسسات البحث والتطوير تتخصص فى مجالات مختارة من العلوم الحديثة التى أفرزت بالفعل أو ينتظر أن تفرز تكنولوجيات متفرقة، حتى تستطيع البلاد أن تتعامل اليوم مع أحداث الغد، ومن أمثلة تلك المجالات الهندسة الوراثية، البيوتكنولوجيا والإلكترونيات الدقيقة، ونوعيات الطاقة الجديدة والمتجددة، والمواد ذات الخصائص المتفوقة، وتكنولوجيات الفضاء.....، وغيرها.

٢ – ولقد تم وضع وثيقة للسياسة التكنولوجية القومية لمصر من قبل نلخص أهدافها فى الآتى[١]:

(أ) تنمية القدرات التكنولوجية القومية الذاتية.

(ب) تحديد أولويات التنمية.

(ج) رفع كفاءة الاستخدام للموارد القومية.

---

(١) د/ إبراهيم بدران، تطلعات لمستقبل مصر.

(د) تحديد المزيج الأنسب بين التكنولوجيا القومية والمستوردة.
(هـ) رفع كفاءة العائد من استيراد التكنولوجيا.
(و) استهداف الاستمرارية لمراحل نقل التكنولوجيا وتطورها.
(ز) تدعيم القدرة التنافسية والتصديرية للإنتاج المصرى.
(ح) استكمال المقومات التشريعية والإدارية.
(ط) تحديد المسئولية القومية والإشرافية للحفاظ على التقدم.
(ى) تأكيد الحماية الذاتية والقيم الأساسية للمجتمع.
(ك) ترشيد التعاون الدولى لخدمة أغراض التنمية.
(ل) متابعة التطور العالمى لمنع التخلف.

(م) تقوم اللجنة بإعادة دراسة النظم الضريبية والجمركية والتمويلية والتأمينية ونظم الأجور والحوافز ونظم الإعفاءات والحوافز الاستثمارية (ويعاونها فى ذلك ذوى الشأن) فتلك النظم تمثل أدوات أساسية فى تنفيذ السياسة التكنولوجية القومية، بحيث تكفل زيادة الطلب على التكنولوجيا القومية وجذب التكنولوجيا الفعالة الأجنبية ونقلها واستيعابها وتطويرها مع الأخذ فى الاعتبار دور الموازنات القومية والقطاعية فى توفير التمويل والمواد اللآزمة لتدعيم وتطوير القدرات الوطنية.

٣ – تقوم اللجنة بإعادة توصيف وترتيب مهام ووظائف وبرامج الأجهزة المعنية بتطبيق التكنولوجيا وتحقيق الأهداف المرجوة منها على المدى العاجل والمتوسط والطويل الأجل وهو ما سوف يتضمن معالجة برامج هذه المؤسسات والأجهزة ابتداء من مراحل التعليم إلى التأهيل والتدريب، بحيث توفر لهذه البرامج القدرات اللازمة من عماله ماهرة وأخصائيين وفنين وتكنولوجيين وباحثين ومصممين ومنفذين وإداريين وخبراء ومستشارين، كل ذلك يخدم دعم القدرات المؤثرة فى الأداء العملى والإنتاجى التكنولوجى فى إطار من التكامل الذى تنطلق منه برامج وخطط ومشاريع السياسة التكنولوجية لكل قطاع (العام والخاص و المشترك) آخذين فى الاعتبار احتياج البلاد العربية والأفريقية الصديقة.

٤ – تهدف هذه اللجنة من خلال صياغة السياسة التكنولوجية إلى تنمية متكاملة فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية والأمنية، ومع ذلك فهى قد تعطى أولوية لبعض القطاعات التى تضع معايير لاختيارها مثل (التى تتوافر فيها المواد الأولية وموارد الطاقة اللازمة وحجم الطلب فى السوق المحلية وتوفر قاعدة صناعية قوية وقابلة للنمو

واحتمالات التصدير فى نفس الوقت ودعم القدرة على خلق صناعات مساعدة) وطبقا لتلك المعايير يكون من أولويات السياسة التكنولوجية التى تصيغها اللجنة الآتى:

(أ) تصنيع المنتجات والخامات المحلية بدلا من تصديرها فى شكل مواد خام.

(ب) توسيع وتدعيم القاعدة الصناعية لقطاع السلع الاستثمارية مثل المحركات والآلات اللازمة للصناعة والزراعة والخدمات معتمدين على قدرتها فى فك اختناقات التنمية.

(ج) التركيز على القطاعات التكنولوجية الرائدة مثل احتياجات المواطنين لمنتجات القطاع التكنولوجى كما وكيفا، واعتبارات السياسة الخارجية وما تنطوى عليه من مؤشرات واحتمالات التسويق الخارجى، مثل صناعة الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والدواء والكيماويات، والصناعات التحويلية.. وغيرها وكذلك تكنولوجيا الاستفادة من المنتجات الثانوية والمخلفات ووحدات ترشيد استخدام الطاقة ومنع التلوث والمحافظة على البيئة.

٥ – توفير المناخ المواتى للتنمية التكنولوجية خاصة بين (فئات الشباب والطلاب) مناخا مناسبا لتقديم العلم والتكنولوجيا ومعايشتهما واستيعابهما مما يتح أفضل الفرص لتكوين الكفاءات وحفز المواهب.

٧ - لجنة البحوث:

١ – تقوم بتوفير مجموعة متكاملة من وسائل البحث تمثل أهم أسس المنظومة التكنولوجية وتوفير الكفاءات متعددة التخصصات لتعمل على تطوير صورة المنتج، وذلك بعد التأكد من جدوى بحوث التطوير والإنتاج.

٢ – توفير الأجهزة والبرامج المتفوقة للمعلومات وكذلك أدوات الوسائط المتعددة المطلوبة للتدريب، ثم جعلها موثقة ومتاحة لكل من يطلب منها لينقل ويتعلم بها.

ومن هنا فإن هذه اللجنة تقوم بتوفير متطلبات البحوث و تيسير الحصول على المعلومات، وإحكام الاختيار والتطوير والتوجيه ودعم شبكة الترابط بين التعليم والتدريب والبحوث والتطوير والإنتاج والخدمات.

٣ – توجيه البحوث فى الكليات عامة والتربية خاصة لدراسة مشاكل المجتمع التى ترتبط بالتنمية البشرية وتحفيز القائمين عليها.

٤ – التنسيق مع لجنة التنسيق من أجل الانفتاح فى خطط وأساليب البعثات، تجديدا لشباب الجامعات، واقتحام المجالات التى تحتاج إليها خطة التنمية (مثل استغلال الصحراء وحسن استعمال المياه وأساليب الزراعة المتقدمة والطاقة المتجددة، وإعادة بناء القرية المصرية، وكذلك الأمراض المتوطنة، والهندسة الوراثية والمواد الجديدة وأنصاف الموصلات ودراسات المعلومات والإلكترونيات والإدارة الحديثة وعلوم المستقبل...).

٥ – تقوم بوضع خطط بحثية فى الجامعات ومراكز البحوث لكى تتناغم مع التطور الاقتصادى المرتقب.

٦ – تدعم الاستفادة بالقدرة الكامنة فى القطاع الخاص وقطاع الأعمال وكذلك الخبرة المكتسبة فى المصانع الحربية لتكون مدرسة لنهضة صناعية منتظرة.

٧ – وضع إستراتيجية تحقق الاستفادة القصوى من جميع مراكز البحوث على مستوى الجمهورية والعلماء المصريين فى الخارج والداخل وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مع ضرورة الربط بين تلك المراكز.

٨ - اللجنة المالية:

تقوم بتوفير الموارد المالية للجان المختلفة، كما تقوم باستقبال التبرعات والعوائد التى تعود من عمل اللجان الأخرى.

*** قضايا ومفاهيم:**

١ - الشهادة:

هل الشهادة هى الهدف من التعليم، أم هى القيمة والقدرة على التعلم واكتساب المعارف والتميز المجتمعى ومدى الإضافة إلى النفس والأسرة والمجتمع والوطن؟

٢ - الكتاب المدرسى والكتاب الخارجى:

مع تغيير المناهج الذى سوف تقوم به لجنة التعليم سيتغير الكتاب المدرسى فى أسلوبه ومحتواه، ليعبر عن المناهج الجديدة ويكون بجوار الكتاب المدرسى الوسائل الإلكترونية الحديثة فى التعلم، وهذا ما يستدعى أن يقوم نخبة من الخبراء والمتخصصين فى وضع كتاب مدرسى يحقق الفائدة المرجوة منه والتنسيق بينه وبين الوسائل الإلكترونية، مما يختفى

معــه الكتــاب الخارجى ويكون مع ذلك أيضــا العمل بنظام الســاعات المعتمدة و النوادى العلمية ،كما نوهنا سابقا.

٣ - نظام الثانوية العامة:

مع انتهاء أسلوب التدريس القائم على التلقين والتوحيد القياسى وإتباع الأسلوب القائم علــى الإبــداع والابتكار وتنمية الملكات والقدرات الفردية وذلك بعد اكتشــافها ، ســيظهر التخصــص المبكر كنظام للتدريس يتفق مع قدرات وميول الطفل بجانب العلوم الأساســية التى يدرســها ، ومع مرور ســنوات الدراســة يتم التعمق فى التخصص وتأهيل الطالب إلى دخول الكلية التى تتناســب مع تخصصه هذا بجانب استمرار العمل بنظام مكتب التنسيق الذى يحدد مجموع الدرجات المؤهلة للكلية ذات موضوع التخصص ، وطبقا للسياسة العامة للدولة فى نوعية وكم الخريجين.

إن هذا النظام القائم على أســلوب التوجه الحر وممارسة الحق فى الاختيار الذى ينبع من ميول الطلاب وإبراز قدراتهم ، يتم فيه تحديد التخصص من مرحلة التعليم الأساســى ، والتأهيــل لدخول الكلية فى مرحلــة التعليم الثانوى التى هى حلقة وصل ، والتى يتم فيها التوســع فــى التخصــص والتعمق فيه ، وهــذا لا يتطلب وجود نظامــى العلمى و الأدبى ، وفــى هذا الســياق يتم خلق حوافز وأســاليب لجذب الكفاءات إلى كليــات العلوم والتربية والهندســة باعتبارهم أهم مصــادر مطلوبة لدفع التنمية ، ورفع درجات التنســيق لكليات التجارة والحقوق والآداب والمعاهد النظرية.

٤ - الدروس الخصوصية:

يجب التخلص منها بوضع تشــريع يحرم بكل حزم إعطاء الدروس الخصوصية وتوقيع عقاب مشــدد ، يصــل إلى الحرمان من مهنة التدريس ، وذلك بعــد الوصول بالمرتبات التى يتقاضاها القائمون بالتدريس إلى مستوى يكفل لهم توفير مستوى حياة لائق ، وإنهاء العمل بنظــام مــدرس بالحصة ، ويتم وضع برامج تدريبية للمدرســين حتى يتســنى لهم التعامل بالأساليب الحديثة فى التدريس وتغيير أسلوب التلقين ، واعتقد أنه مع العمل بالنظام الذى قمنا بتوضيحه سوف يساعد على اختفاء الدروس الخصوصية.

٥ - محو الأمية:

هى قضية قومية لابد من وجود شيء من التعاون للقضاء عليها منها:

(أ) عــن طريق كليــات التربية والآداب ومعاهد الخدمة الاجتماعيــة تلزم كل طالب من أول ســنة دراســية بمحو أمية ٢٠ من أفراد المجتمع، ولا يتم نقله إلى الســنة التالية إلا بعــد عمل امتحــان من قبل الكلية أو المعهد يجتازه هــؤلاء (٢٠ كل عام) على أن تتوافر بتلك الكليات أماكن للتدريس والامتحان.

(ب) هو واجب قومى وأدبى يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب بالتعاون مع المحليات.

(ج) تقوم القوات المسلحة بمحو أمية المجندين لديها وذلك من خلال دورات محو أمية.

(د) إن تتوافر لدى قطاع السجون إدارة لمحو الأمية.

(هـ) سوف نتحدث فى مقام آخر من هذا الكتاب عن سلاح الخدمة القومية يتفرع منه فرقة لمحو الأمية تنتشر فى المحافظات للقضاء على الأمية.

٦ - التعليم الأهلى:

لــه مزايــا منها أنها ترفع عبئــا ماليا عن الدولــة يمكنها أن تنفقه على شــريحة من المواطنين فى التعليم المجانى وتفتح مجالات للتجديد والتطوير فى التعليم، كذلك يســاعد فــى الإنفاق على اســتمرار التعليم ورفع المســتوى، ذلك الاســتثمار المضــاف يعتبر جهدا موجها لرفع مســتوى الطالب والخريج بأســلوب واضح المعالم يسمح بالتفوق، هذا التعليم (الجامعة الأهليــة) يحتاج لمزيد مــن الدعم والتوجيه والتطوير ووســائل للرقابة من الدولة خاصــة رقابة على التعليــم الخاص الذى يهدف فى المقــام الأول الحصول على أكبر ربح ممكن كعائد من الاســتثمار فى التعليم والذى قد تضطر إليه بعض الأســر نظرا لعدم وجود جودة فى التعليم الحكومى وهو ما يمثل ضغط على ميزانية الكثير من تلك الأسر الأمر الذى يســتلزم معه بســط مزيد من الرقابة وتحديد لهامش الربح الذى يتحصل من وراء الاستثمار فى التعليم (على مختلف مراحله) وكذلك مراعاة جودة المنتج المخرج.

٧ - التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة:

هذا التعليم له مزايا ومنها أنه فى متناول قاعدة عريضة وتكاليفه بسيطة كما أنه موجه للبالغين والكبار الذين يحتاجون للاســتزادة من المعلومات، وطلاب ما بعد المرحلة الثانوية الذين لديهم فرصة للاستزادة مع بعدهم عن الجامعات.

ولابـد أن يوضـع هذا التعليم دائما تحـت المراقبة والتوجيه والتقييـم وتحليل نتائجه ومدى فاعلية خريجيه، والتحقق من قدرة الأستاذ القائم على هذه المؤسسة وسلوكه والتزامه وقدرته على التطوير والتجويد، حتى يتم تلاشى أخطار هذا التعليم وتحقيق الفائدة المرجوة منه.

هذا بالإضافة أن يكون هذا التعليم أكثر تخصصا فى المجالات التى يحتاجها المجتمع وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك بدلا من أن يقوم على تخصصات تزيد من جيش البطالة.

٨ - التواجد والتوزيع الجغرافى:

(أ) يجب أن تكون المدارس والمعاهد والجامعات موزعة على أقاليم الجمهورية بشكل يلبى متطلبات تلك الأقاليم ومشاكلها وحاجة أبنائها من التعليم.

(ب) يجب ألا يكون هناك انفصال مكانى فى التعليم، مثل تواجد كليات الزراعة فى المدن الكبيرة وبعدها عن الحقول والمزارع.

(ج) العمل على إنشـاء بنية أساسية فى المناطق الصحراوية خاصة سيناء والوادى الجديد ومرسـى مطروح والبحر الأحمر وحلايب وشـلاتين تحتوى على المدارس والجامعات الأهلية والحكومية وذلك لتعمير تلك المناطق، ومن ثم يتم تشجيع المشاركة والمبادرات الشـعبية فـى ذلك من منطلـق أن التعليم مهمة قومية يجب أن يشـارك الجميع فى انتشارها فى ربوع الوطن.

٩ - المساواة:

وضـع نظام حاسـم فـى الترقيات يتم الالتزام بـه ولا يجوز تخطيه أو الاسـتثناء منه خصوصا بعد القضاء على الدروس الخصوصية، كذلك المساواة بين الرجل والمرأة فى هيئات التدريس تأكيدا لدورها المجتمعى.

١٠ - الإبتعاث الخارجى:

يجب الاستفادة من التغيرات الحادثة فى شخصية المبتعث من خلال دعوته للمشاركة فـى إحـداث التطوير التعليمى، بالإضافة إلى أنهم لهم دور يقومون به فى خدمة أوطانهم، فهم فى الخارج بمثابة (سفراء) ويمثلون قوة ناعمة لمصر وفى المقابل لابد من ضرورة إحياء

دور الأزهر الشريف كأحد المؤسسات الرائدة فى تخريج السفراء والتركيز على إعادة إحياء دوره التنويرى فى العالم بأسره.

هذا بالإضافة إلى أن تعود مصر لدورها الريادى فى قيادة حركة التعليم والتنوير والثقافة والطب والبناء والصناعة وغيرها فى المنطقة.

١١ - كثرة أعداد الطلاب والتوسع فى التعليم:

إذا ما تم تطوير التعليم على النحو السابق وتحديد المسئوليات والمهام كما بينا، فتكون كثرة أعداد الطلاب لا تؤدى إلى تدهور المستوى التعليمى والحرفى، وحسنا فعل المشرع حين نص على زيادة الإنفاق على التعليم ما يدفع إلى إنشاء المزيد من المدارس والمعاقل العلمية مع مراعاة ألا يزيد عدد الطلاب فى الفصل الواحد عن ٣٠ طالب ووجود مساحات خضراء فى المدارس والجامعات وأماكن لممارسة الرياضة و الهوايات والنوادى العلمية والمكتبات التى تستوعب ١٠٪ من أعداد الطلاب فى الدورة الواحدة، وأن يكون لكل عضو هيئة تدريس ما يعادل ٨: ١٠ طلاب..

١٢ - استقلال الجامعة:

(أ) استقلال الجامعة الهدف منه رعاية مجموعة مصالح متكاملة تبدأ برعاية مصالح المجتمع والدولة أولا، ثم الالتزام برفع مستوى الطلبة ليتحملوا مسئوليتهم، وهذا فى حد ذاته تبعية والتزام لا تنفيه حرية الجامعة فى التصرف فى إدارة الجامعة وأقسامها.

(ب) ومن ثم لا يجوز إطلاقا فرض السيطرة على الجامعة تحت شعار الاستقلال من قبل آراء أصحاب المصالح أو قوى الضغط من مجموعات مهيمنة داخل الجامعة.

(ج) الجامعة لابد أن تتمتع بالاستقلال الأكاديمى، ولا تخضع لاتجاه إيديولوجى واحد، لأنها بتعريفها كجامعة تدرس كل الأيدولوجيات من هنا لابد من توفير الحماية للجامعة من ربط استقلالها بإطارات ايديولوجية، يجعلها تخدم أغراضا ومواقف سياسية مرفوضة فإن حرية الفكر والقدرة على استيعاب تعدد الآراء والاتجاهات هى وظيفة جامعية تمثل مصدرا للفكر وإثرائه.

(د) ولما أن الجامعة جزء من نظام تعليمى يؤلف وحدة متكاملة، فلابد أن تعود لنظام يكون فيه مدرسى المرحلة الأساسية أو الثانوية مرتبطا بالجامعة فى تجديد معلوماته باستمرار وتكون الجامعة مسئولة عن تطوير مستواه، وهذا من أدوار الجامعة فى ريادة المجتمع[1].

(هـ) نؤيد الاتجاه المدعم لضرورة عودة الحرس الجامعى إلى الجامعة، لأنه وسيلة لضبط الأوضاع داخلها، مما يوفر جو من الاستقرار داخلها لسلامة العملية التعليمية ولا يمس استقلالها فى شىء.

١٣ - جامعة البحوث:

هى تجربة استحدثت فى أمريكا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لاستشراف المستقبل والتقدم، وهى متخصصة فى البحوث والتميز فيها، بعد أن فشلت الجامعات الأخرى فى أن تضيف الكثير كعائد قومى تعليمى، فجاءت تلك الجامعة موجهة لحل المشاكل بنظرة مستقبلية فرضتها ظروف الحرب الباردة، والتى أبرزت حتمية خلق كتلة علمية متخصصة ومتفرغة من العلماء، وجهت للبحوث العسكرية والتقدم فى دراسات الفضاء واستعمالات الذرة والرادار، فى نفس الوقت اقتحمت مشاكل المجتمع (مثل الفقر، ونقص الدخل وتدهور الصحة والزراعة والصناعة بعد الحرب العالمية الثانية، وتخصصت أيضا فى تكوين وتعليم هيئات تدريس متفوقة، وكذلك تدريب الكفاءات البشرية المتطلعة إلى الرفعة واقتحام المستقبل، كل هذه الأنشطة تدار فى نفس المكان وفى نفس الوقت وتبقى الكفاءات المختارة، فى خليط موجهة لإشباع حاجات المجتمع الأساسية والسياسية والعلمية والتكنولوجية).

خصائص جامعة البحوث:

١ – الإيمان بالقدرة على حل المشاكل بالأسلوب العلمى المتعمق.
٢ – البعد عن الارتباط المؤسسى وتحرير العلم من طغيان البيروقراطية الإدارية.
٣ – اختيار نوعية متميزة من الطلاب وهيئة التدريس.
٤ – توجيه الدراسات المتقدمة فى تلك الجامعة لتخريج كفاءات متميزة تعمل فى المجالات الآتية:

(١) د/ إبراهيم بدران، تطلعات لمستقبل مصر.

(أ) تخرج قيادات لهيئات التدريس قادرة على ريادة العلم والبحوث فى الجامعات الأخرى.

(ب) تخـرج نوعيات من الباحثيـن المتميزين ذوى القدرة علـى الابتكار والاختراع والإضافة وربطهم بمجالات الإنتاج.

(ج) تخريج نوعيات من قادة المجتمع الذين يمكنهم تطوير أسـلوب الحياة فى كافة المجالات.

٥ – وتقـوم الحكومـة بتوفير الميزانيات واجتـذاب أصحاب الأموال لدعـم هذه الكليات بالتبرعات والمساعدات، كما تقوم بتحديد المتطلبات المستقبلية وتحفيز العلماء لاقتحام الآفاق الحديثة، الاستفادة بالعلماء فى عمليات صنع القرار وتقييم الواقع والنتائج وقد نتـج عن كل ذلك رفع القيمة المجتمعية لصناع العلم والبحث ورجال التعليم ودفعهم وتحفيزهم[١].

نبذه مختصرة عن تكنولوجيا النانو[٢]:

هذه المواد متناهية الصغر والمعدات الدقيقة تسـتخدم لإزالة المخلفات السـامة، وأعمال الإغاثـة، وإجراء الجراحات الدقيقة، ويأمل الأطباء أن تسـاعدهم فـى توصيل الدواء إلى أعضـاء بعينها،حينمـا نتناول قرص دواء تسـرى مادته الفعالة مع الـدم فى كافة أنحاء الجسم بهدف وصولها إلى عضو محدد لعلاجه، إلا أن الدورة التى يسير فيها الدواء كثيرا ما تتسـبب فى ظهور أعراض أخرى «الأعراض الجانبية» تلك الأعراض ليسـت سوى أثر مرور الدواء على أعضاء جسم الإنسان غير تلك التى نتناول الدواء لشفائها، ويعمل العلماء على اسـتخدام تقنية النانو فى توجيه الدواء إلى العضو المصاب دون غيره فتتلافى الإضرار بأعضاء أخرى.

مـن جهـة أخرى، يطمح مصممـو الكمبيوتـر إلى تصنيع أجهزة فائقة السـرعة تصمم معالجتها بتقنية النانو، وتحسـين شاشـات الكمبيوتر، حيث تسـمح بإنتاج ديود عضوى يعطى صورا أكثر وضوحا على شاشـات أخف وزنـا وأقل سمكا، كما يعمل خبراء صناعة النسـيج على صناعة ملابس تتحدى الكرمشـة، وتنظف نفسـها ذاتيـا، ومع ذلك يحذر

(١) د/ إبراهيم بدران – المرجع السابق.

(٢) لمزيد من المعلومات راجع د/ محمد الخياط – الطاقة لعبة الكبار.

البعض من المخاطر البيئية والصحية وسوء استخدام تكنولوجيا النانو، إلا أن المتحفظين يقولون إنه يمكن تطويرها فى إطار من الضمانات والاشتراطات الآمنة، ولقد امتد مجال تقنية النانو لأغراض مكافحة الإرهاب، من خلال إنتاج حساسات نانوية يمكنها تعقب الأفراد واكتشاف المفرقعات والأسلحة الكيمائية والسامة. واتصالا بتكنولوجيا النانو تأتى خلايا الوقود لاستخدامها فى صناعة السيارات ليخرج بخار ماء يتكاثف بدلا من سحابات الدخان[1].

إن هذه التقنية تبشر بقفزة هائلة فى جميع فروع العلوم والهندسة، وكذا مجالات الطب الحديث والاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية وحتى الحياة اليومية للفرد العادى فهى ببساطة ستمكننا من صنع أى شىء نتخيله وذلك عن طريق صف جزيئات المادة إلى جانب بعضها بشكل فريد وبأقل كلفة ممكنة، فلنتخيل حواسب خارقة موضوعة على رءوس الأقلام والدبابيس، وأسطولا من الروبوتات الثانوية الطبية يمكن حقنها فى الدم أو ابتلاعها لتعالج – بإذن الله – الجلطات الدموية والأمراض المستعصية. إن إدراج مبادئ توجيهية تراعى الأخلاق والدين، يمكن أن يسمح لنا باستخدامها فى إطار من الطمأنينة والثقة، بهدف إيجاد عالم أفضل من أجل تلبية المطالب والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء الكافى والمياه الصالحة للشرب، والبيئة النظيفة والسكن والرعاية الطبية والسلامة العامة.. وغيره الكثير التى أوجدتها تكنولوجيا النانو.

■■■

(١) وخلايا الوقود عبارة عن بطاريات ضخمة تعطى الطاقة طالما أنها تزود بالوقود، تعمل أغلب تقنياتها بدمج الهيدروجين مع الأكسجين لإنتاج الكهرباء فى حين أن الانبعاثات الناتجة عن هذا التفاعل لا تعدو عن الماء والحرارة، وإذا استخلص الهيدروجين من مصادر أحفورية كان ذلك مصدرا لانبعاثات ضارة، أما إذا نتج من مصدر متجدد، أطلق عليه هيدروجين نقى، أى لا ينتج عنه انبعاثات ضارة أو ملوثات.

المفتاح الرابع
الرعاية الصحية

١ – لا شك أن الرياضة والاهتمام بالبيئة هما جناحى الصحة الوقائية التى يجب أن تهتم بهما الدولة، فذلك يوفر عليها الكثير من الإنفاق الحكومى على الصحة ويحقق مقولة الوقاية خير من العلاج.

٢ – وفى هذا الصدد يجب أن تتولى وزارة الصحة من خلال مركز المعلومات وأجهزة الرصد الطبى التابعين لها رصد وتحليل والتنبؤ بالمسارات المختلفة للأمراض والأوبئة والكوارث، وإعداد الخطط الملزمة لكافة وحدات العمل الطبى العامة والخاصة لمواجهة الأزمات وفقا لخطط استراتيجية موضوعة للطوارئ ومواجهة الأزمات.

٣ – يجب أن تتولى الوزارة التنسيق بين كافة هيئات ووحدات العمل الطبى وتكون لمعاييرها الموضوعة قوة إلزامية، ومن خلال المجلس الأعلى للصحة الذى يشارك فيه كافة مكونات العمل الطبى العامة أو الخاصة أو النقابية.

٤ – لقد نص المشرع «فى دستور٢٠١٤م» على زيادة الإنفاق على الصحة، لعل ذلك أن ينعكس على مستوى تقديم الخدمات الصحية وتوفير مؤسسات علاجية تليق بالمستوى الإنسانى وتأمين طبى يشمل جميع المصريين.

٥ – يجب تفعيل الجهات الرقابية فى أداء أدوارها.

٦ – عمل دائرة كمبيوتر تربط بين المستشفيات (نظام ربط إليكترونى بين المستشفيات – نظام إحالة).

٧ – ضرورة إلزام الأطباء بعمل تقرير كامل ومفصل يقدم لكل مريض فيه تشخيص حالته والدواء وتوصيات الطبيب (نظام التسجيل).

٨ – يجب عمل خطوات استرشادية علاجية فى كل المستشفيات.

٩ – إصدار قانون للمحاسبة المهنية للأطباء تغلظ فيه عقوبة الإهمال.

١٠ – زيادة وحدات العناية المركزة وحضانات الأطفال بالمستشفيات.

١١ – تفعيل المراقبة على الصيدليات فى (صلاحيات الأدوية وأسعارها).

١٢ – تعظيم قيمة أن العمل الطبى هو فى المقام الأول والأخير رسالة ولا يهدف للربح بأى شكل من الأشكال والطبيب يعرف ذلك حتى قبل التحاقه بهذه التخصصات، وعلى الجانب الآخر على الدولة أن تعمل على تحسين أحوالهم.

جانب من الرعاية الصحية فى الحضارة الإسلامية:

من أهم مظاهر رقى الشعوب وتقدمها درجة اهتمامها بالرعاية الصحية لمواطنيها، ولقد تعلم الغرب من المسلمين كيف تكون الرعاية الصحية، وهنا أقوم بسرد قصة أوردتها الكاتبة «سجريد هونكه» فى كتابها «شمس الله تشرق على الغرب – فضل العرب على أوروبا» لنعرف كيف يجب أن تكون الرعاية الصحية.

كتبت الدكتورة «سجريد هونكه» تحت عنوان «مستشفيات وأطباء لم يرى العالم نظيرهم»[1] حاكية على لسان أحد المرضى من الفرنجة فى مستشفى إسلامى أيام العصر الذهبى للمسلمين، يقول المريض فى رسالة إلى والده: «والدى العزيز، أنك تسأل عما إذا كنت تحضر لى نقودا عند زيارتك، والواقع أننى عندما أغادر المستشفى تصرف لى إدارته كسوة جديدة وتسلمنى خمس قطع نقود ذهبية أنفق منها عقب خروجى من المستشفى مباشرة حتى لا أضطر إلى العمل وأنا فى حاجة إلى الراحة للنقاهة».

ويضيف المريض: «ولما زارنى صباح اليوم كبير الأطباء ومعه مساعدوه والممرضون وكشفوا على، أملى على طبيب القسم شيئا لم أفهمه، وقد شرح لى بعد ذلك أننى قد أغادر السرير غدا وأترك المستشفى قريبا، والواقع أننى لا أريد مغادرة المستشفى، فكل شىء هنا فى غاية النظافة والجمال، فالأسرّة وثيرة وأغطيتها من القماش الدمشقى الأبيض وعليها أخرى هشة ناعمة كالقطيفة، وفى كل غرفة ماء جار وبها تدفئة تستخدم شتاء، أما وجبة الطعام فغالبا ما تتكون من الطيور أو شواء الضأن لأولئك الذين تحتمل صحتهم مثل هذا».

تضيف «سجريد هونكه» معقبة على هذه الرسالة: «فالحالة كما يصورها الخطاب نستطيع أن ننسبها إلى القرن العشرين الذى كثيرا ما نشيد به. والواقع أن هذه الرسالة تصور مستشفى من المستشفيات الكثيرة التى كانت منتشرة فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى قبل ألف عام من الهيمالايا إلى البرنات».

فالمطروح هنا أن نحاول الوصول بمستشفياتنا إلى مستوى عال من الرعاية الصحية، وكما اطلعنا فهو ليس بغريب علينا.

(١) شمس الله تشرق على الغرب – سجريد هونكه.

التنمية البشرية

لا تقف التنمية البشرية عن حد توفير الصحة والتعليم بالمعنى المتعارف عليه، فإصلاح الصحة، وإصلاح التعليم، هى سياسات تدخل ضمن الإصلاح المؤسسى.

أما التنمية البشرية، فهى ما فوق ذلك من إكساب مهارات تعليمية وعلوم تكميلية إضافية، فوق ما تعلمه عبر مراحل التعليم المختلفة، وهذا ما يستوجب إنشاء مؤسسات متخصصة مؤهلة لذلك.

أما عن التنمية البشرية فى الصحة، فهى ما زادت على أن يكون الفرد ممتعا بصحة علاجية جيدة وتتمثل فى ممارسة الرياضة بأنواعها، ولعل أهمها السباحة والرماية وركوب الخيل، وهى ما أمرنا به رسولنا الكريم ﷺ فى قوله تعالى: «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل» والتى يجب أن يتوافر مراكز لكل منها على مستوى عال فى مصر.

■■■

المفتاح الخامس

الأمن

نتيجة حتمية للثورات أن يعقبها الكثير من المشاكل والاضطرابات والتى تظهر ملامحها بوضوح فى الأمن والاقتصاد، ولا شك أن الدولة قطعت شوطا كبيرا وتحسنا ملحوظا فى الناحيتين، ولكن نحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل من أجل الوصول إلى الأوضاع المنشودة من الاستقرار الأمنى الذى يساعد على التقدم الاقتصادى..، ومن هذا المنطلق أرى ضرورة وضع مجموعة من الأدوار يقوم عليها الأمن الداخلى وترتكز على الآتى:

أولا: دور الشعب:

إن رجل الشرطة هو أحد أبناء الشعب ووظيفته حماية الشعب وحماية مصالحه وقد يدفع حياته ثمنا لذلك، الأمر الذى يتطلب المزيد من الإيجابية والتعاون من جميع أفراد الشعب لأداء هذا الدور، فالشعب هو مصدر الدفع المعنوى لرجل الشرطة، كما أنه صاحب المصلحة الأولى والأخيرة فى الحفاظ على حياته وأملاكه سواء كانت عامة أو خاصة، فالأولى بالشعب أن يرعى مصالحه وأملاكه ويرعى من يدافع عنها، "رجل الأمن" وهنا تتحقق مقولة احتضان الشعب للشرطة، فالأمن مسئولية تقع على عائق الجميع، وإحقاقا للحق، فإن الكثير من الشعب المصرى قد وعى ذلك فظهرت مواقفه جلية واضحة فى الكثير من المواقف التى عاون فيها الجيش والشرطة.

ثانيا: دور الإعلام:

الإعلام بوسائله المختلفة مقرؤة ومسموعة ومرئية له دور مهم ويؤثر بفاعلية فى دعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات، كما أنه أداة جوهرية فى التوعية بالأخطار الداخلية والخارجية.

كما أن للإعلام الدينى أيضا دور من خلال ما يبثه من قيم وأخلاقيات تحافظ على رعاية الحقوق والمصالح والوطن وترفض العنف والإرهاب وترويع الآمنين، لذلك يجب أن يتم وضع معايير اختيار القائمين على الإعلام بعناية، وهنا يظهر بوضوح دور الأزهر الشريف

فى ذلك، فهو عليه دور ثقيل نحو استكمال المشوار فى الأداء التنويرى والإشعاع الدينى والعمل نحو التماسك والتلاحم فى نسيج الأمة.

ثالثا: تفعيل دور الوزارات والمؤسسات: فى فرض السيطرة وبسط الأمن داخلها، فهذا دور القيادات التى تديرها وليس دور الشرطة، أما عن الجامعات فواجبها أن تقوم بهذا الدور، وإن كنا نفضل عودة الحرس الجامعى إليها.

رابعا: تفعيل الجهاز الأمنى:

١ – التدريب المستمر لرفع الكفاءة للجنود والضباط، والعقيدة التى تحكم العمل الأمنى دائما هى حماية الوطن وخدمة المواطنين.

٢ – التعريف الدائم بحقوق الإنسان وأداء المهام الأمنية دون المساس بها، ولا شىء يعلو فوق المصلحة الوطنية.

٣ – توفير الدعم المادى والمعنوى لرجال الأمن.

٤ – يجب الاعتماد فى العمل الأمنى على المعلومات والتكنولوجيا وهو ما يتطلب وضع خرائط معلوماتية يقوم عليها العمل الأمنى، واستعمال التكنولوجيا، مثل (وضع كاميرات المراقبة، والاعتماد على الربيوت فى حالة تفكيك المتفجرات، ووضع أجهزة استشعار عن بعد أمام المنشآت الحيوية..)

٥ – وضع قوانين محددة وحاسمة لرجل الأمن دون تهاون أو تجاوز بمعنى أن يعرف بكل دقة ما هو محظور عليه وما هو مسموح به (غطاء قانونى)، وهذا ما يؤهله بأن يكون له رد فعل سريع وحاسم فى المواقف المختلفة، وهذا بمثابة تأمين لرجل الشرطة نفسه، بجانب تزويده بالمعدات الحديثة.

٦ – تفعيل دور الإدارات الرقابية والتفتيش والتأكيد بصورة شخصية من وزير الداخلية ومساعديه بقيام هذه الإدارات بالمهام المنوط بها، وتوقيع أقصى الجزاءات على المقصرين، مما ينعكس بدوره على جهاز الشرطة بكامل قطاعاته وإدارته وأقسامه بأداء مهامهم ووظائفهم، وأيضا توقيع أقصى العقوبات على المخالفين والمقصرين، مما يقضى على أى نوع من التقاعس أو الاستهتار أو التكاسل أو الفساد، فلابد أن يتسم هذا الجهاز بداخله بالحزم والشدة، حتى يستطيع أن يطبق الالتزام بالقوانين وضبط الشارع وفرض الأمن.

٧ – إيقاف معهد أمناء الشـرطة – ولو مؤقتا – والاكتفاء بالعدد الموجود الحالى مع ضرورة إعادة تأهيلهم وتدريبهم وبتر الفاسـدين منهم، ومنع الجمع بين وظيفته الأمنية وأى وظيفة أو عمل آخر، لتحقيق الاستفادة القصوى منهم غالبية الوقت، فهؤلاء هم الفئة الأخطر لاتصالهم المباشر بالناس معظم الوقت وإمكانهم تكوين علاقات معهم، قد تأتى فى بعض الأحيان على حساب العمل.

٨ – إعـادة توزيع أمناء الشـرطة والضبـاط فى القطاعات والمحافظات والأقسـام والمراكز والمديريـات، بحيث تتناسـب الأعداد الموجودة مع ما تحتاجـه المنطقة بالفعل على حسب حيويتها وأهميتها والمهام والمشاكل الموجودة بها.

٩ – وضع البحوث والدراسـات الشرطية والأمنية موضع التطبيق الفعلى والممارسة العملية بدلا من الاكتفاء بالتعليم النظرى فقط، لنجد رجل شـرطة متحضر يعرف جيدا المهام الموكلة إليه، وأفضل الأساليب المتبعة للقيام بها.

ولا شك أنه بمرور الوقت وبمزيد من الجهد واتخاذ القرارات الصائبة تتجه الأمور نحو الهدوء والأوضاع فى مزيد من الاستقرار، وتقل حدة التوتر وتنكمش دوائر الإرهاب، وتفرض الأجهزه الأمنية سطوتها.

أمـا عن سـيناء أرض الفيروز، وبوابة مصر الشـرقية والتى عانـت الكثير من الإهمال والتفريـط والتخاذل والتواطـؤ والتآمر من بعض ولاه الأمور ومن يمسـكون بمقاليد الحكم، والذى كانت فاتورته باهظة الثمن وكأننا نرفض بمنتهى الخزى أن تعيش سيناء تلك البقعة المضيئـة من أرض مصر بدون وجود أعداء، ليظهر كالعـادة الجيش المصرى العظيم مدافعا ومحررا ويعاونه فى ذلك من يتمتعون بالوطنية من أبناء القبائل السيناوية والأمن المصرى.

والأمن فى سـيناء مرتبط ارتباط جذرى بالتنمية وكثرة العمران التى هى ضرورة محتمة تقع على عاتق القيادة السياسية وضمن أولوياتها.

■■■

المفتاح السادس

الإعـلام

لقد نص المشــرع فى دستور ٢٠١٤م على إنشــاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وذلك لصيانــة وحفظ حرية الإعلام، مع ضمــان تفعيل المراقبة الوطنية، وكذا حدد اختصاصات المجلس.. واقترح لضمان أن يقوم هذا المجلس بدوره أن يتفرع عنه عدة لجان منها:

١ - لجنة القيم:

من مهامها توجيه المســار القيمى داخل المجتمع المصرى نحو الاتجاهات الإيجابية، وذلــك فى جميع المنابر الإعلاميــة بأنواعها، والتركيز على الســلوكيات وآداب المعاملة واحتــرام الآخــر والحوار البناء وقواعــد الإيمان الصحيح، والتركيز علــى الإيجابيات فى ســلوكيات المجتمع المصرى ومحاولة إظهارها وانتشــارها والتوسع فيها إعلاميا (كالأفلام والمسلســلات والبرامــج)، فذلك يضخ مزيد من الطاقة الإيجابيــة فى المجتمع، ومعالجة السلبيات فى نطاقها الضيق دون إغفالها أو التعتيم عليها وإقرار صيانة الحقوق والحريات العامة.

كما تقوم اللجنة بالعمل على تعزيز الثقافات المجتمعية مثل (الترشــيد فى الاســتهلاك – وحماية القيم والمحافظة على الوقت والموضوعية، وأهمية المشاركة المجتمعية والإبداع والابتــكار والمحافظة علــى المال العام والخاص، وغيرها مــن الثقافات المؤثرة على قدرة المجتمعات على النمو).

٢ - لجنة التقييم والآمان الاجتماعى:

حيــن تغيب ثقافة التقييم نفتقد إلى الموضوعية، ونخرج عن الأطر الإعلامية الســليمة ويظهر الانحراف، وهذا بمثابة إهدار ثقافى واســتنزاف مجتمعى، من هنا كان دور لجنة التقييم هام فى سبيل دعم الأمان الاجتماعى وذلك من خلال تقييم كل ما يتداول فى وسائل الإعلام بأنواعها واختلافها.

ويتمثل الدور الأساسى للجنة التقييم والأمان الاجتماعى فى معالجة و مقاومة الجوانب السلبية للثقافات والسلوكيات الإعلامية فى المجتمع سواء كان ذلك من خلال تقديمها أو تداولها أو الاستعمال الخاطئ.

فكل وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية التقليدية منها والحديثة إذا حادت عن أداء دورها فى نشر الوعى والتعليم والتثقيف والنقد الموضوعى البناء، أو تم استغلالها بسوء تكون قد أخلت بالأمان الاجتماعى وتقع تحت مساءلة لجنة التقييم والآمان الاجتماعى، والتى يجب أن يخولها القانون سلطة توقيع عقاب واتخاذ ما تراه من إجراءات تناسب ذلك وفى هذا السياق أقترح نقل القابضة الإلكترونية من وزارة الداخلية إلى تلك اللجنة.

٣ - لجنة دعم ونشر الثقافة:

تعمل تلك اللجنة على التنمية الثقافية فى المجتمع من خلال إنشاء المزيد من المكتبات العامة فى كل ربوع الجمهورية والتوعية بأهمية القراءة وتشجيع حركة التأليف والنشر والترجمة، وتوفير الكتاب بسعر مناسب للغالبية العظمى، وتحديث وتطوير قصور الثقافة وتوفير الدعم اللازم للقيام بأعمالها، والمساهمة فى ترميم وتطوير الآثار خاصة فى المحافظات، وإقامة المعارض والمهرجانات السياحية..

٤ - لجنة إنشاء دور العبادة:

تختص اللجنة بهذا الملف بداية من شروط إقامتها والنظر فى القوانين التى تحكم إنشائها مرورا بمواصفتها – بما يليق بقدسيتها وحسن أداء دورها، فلقد يلجأ البعض إلى إنشاء المساجد لمجرد التوظف فيها دون أن تخدم حيز عمرانى معين، وكذلك القيام على تطوير المساجد القائمة وعمل الصيانة الدورية للمساجد والكنائس الأثرية. (ومن هنا فإن الأوقاف والأزهر والكنيسة لهما دور فى ذلك).

ولا يقتصر المجلس الأعلى للإعلام على تلك اللجان فالبطبع يتم الإضافة إليه من لجان أو الحذف منه أو دمج بعضها طبقا لما يتراء للقائمين على الأمر فى مصلحة قيام الإعلام بدوره وتنظيمه.

على الأزهر الشريف أن يقوم بدوره التنويرى والعالمى عن طريق دعمه فى فتح فروع له فى معظم دول العالم الإسلامى كما يمكن أن تقدم منحا لطلاب هذه الدول للدراسة فى

الأزهر، وبالتالى تتكون علاقات تآلف بين مصر وشعوب هذه الدول فنكون قد خدمنا ديننا وكونا علاقات جيدة تمثل عمقا استراتيجيا بيننا وبين تلك الدول يمكن أن تستخدم لتحقيق تفاعل ودعم السياسات الخارجية.

■■■

المفتاح السابع

الجهاز الإدارى

لا شك أن الجهاز الإدارى بصورته الحالية وتنظيمه لا يستطيع أن يقود الدولة نحو التقدم أو حتى تحقيق الدعم والمعاونة للقطاع الخاص فى ظل ما يشوبه من بيروقراطية وقيود إجرائية، وضعف رقابة، وروتين وانعدام الكفاءات فى القيادة والإدارة، وفساد ومحسوبية وبطالة مقنعة، الأمر الذى يستوجب معه إعادة هيكلة للجهاز الإدارى بدءا من إعادة ترتيب شكل القطاع الحكومى من حيث عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها، وكذلك إعادة ترتيب السلطات والصلاحيات الإدارية الممنوحة لها، واللازمة لتسيير النشاط الحكومى. وذلك فى ضوء مدى توافق أو تعارض أو تداخل اختصاص كل وحدة مع اختصاص الوحدات الأخرى، أو مدى الحاجة إلى الوحدة الإدارية أصلا، وما يستتبع ذلك من إعادة هيكلة للموظفين، ووضع نظم لتقييم أداء الأجهزة الحكومية، ويشمل كذلك إعادة ترتيب هياكل الأجهزة الرقابية، وكذلك الأجهزة المساعدة وتحديد دورها، وإعادة تعديل هيكلها الإدارى بالإضافة أو الحذف أو الدمج، وكذلك إعادة تعيين اختصاصاتها، وأثر ذلك على ترشيد الإنفاق الحكومى وأداء الأهداف المنوطة بها فى التنمية و التقدم، الأمر الذى يترتب عليه تحديد وضبط الاختصاصات الوظيفية بدقة، وأيضا ضبط الإنفاق الحكومى، وتحديد العمالة والموظفين الفائضين عن حاجة تلك المؤسسات.

فإعادة الهيكلة إذن الهدف منها:

١ – تقليل عدد الوزارات إلى أقصى حد ممكن، وعلى الرغم من أنه تم تقليصها بالفعل فإنه يمكن تقليل عددها إلى أكثر من ذلك ولا يؤثر ذلك على سير عملها، بل يسهل من عملية اتخاذ القرار والسرعة فيه وسهولة التنسيق بين الوزارات بالإضافة إلى تقليل النفقات.

٢ – تقليص حجم وحدات الجهاز الإدارى و تخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية، وتخليصها من الإدارات التى تمثل عائق ولا تقوم بأى ادوار تذكر، وتركيزها على

رسالتها الحقيقية والأهداف والأدوار التى أنشأت من أجل أن تؤديها فى المجتمع، وليس من أجل أن يتم تخزين فيها أكثر عدد من الخريجين على حساب أداء المهام والواجبات.

٣ – أن تتمتع تلك المؤسسات بالمرونة، والبعد عن الشكلية والجمود، وأن تقوم على الإبداع والتطوير والابتكار والتكيف مع الظروف المستجدة بما يحقق الأهداف التى دعت إلى إنشائها.

٤ – أن تقوم تلك المؤسسات على اللامركزية الإدارية، القائمة على التنظيم الشبكى، وهو الأمر الذى يستوجب رفع كفاءة الإدارة المحلية وتعزيز شفافيتها وتفعيل المراقبة عليها حتى بعد قيامها على اللامركزية حتى لا نكون نحل بيروقراطية محل أخرى.

٥ – تبنى نظم مبسطة وعادلة للأجور والمرتبات داخل تلك المؤسسات والتطبيق الفعلى لنظام الحد الأدنى والأقصى للأجور دون أى استثناءات ولا داعى للخوف من هروب الكفاءات «مصر لا تقف على أحد»، وإن كان لابد فهو حقا اختبار حقيقى للوطنية.

٦ – إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل تلك الوحدات وتوحيد الجهة المسئولة عن جميع الشركات .

٧ – تفعيل العمل بالحكومة الإلكترونية، لسرعة إنجاز الأعمال والمهام، وما يترتب على ذلك من تحقيق مزايا.

٨ – يجب أن يكون تعيين القادة ورؤساء القطاعات ومديرى الأقسام ومديرى الإدارات على أساسيين:

أولا: الكفاءة

ثانيا: القدرة على القيادة:

ويتم عمل اختبار فى ذلك عن طريق (إدارة من القادة) يعاونها الجهة الرقابية التى تخضع لرقابتها المؤسسة، وفى سبيل ذلك اقترح أن يتم عمل دورات فى القيادة لمن يشغلون تلك الوظائف.

فالاختيار على هذا الأساس يعزز القدرة على اتخاذ القرار المناسب والتعامل بشكل محترف مع الأحداث والقدرة على التطوير بجانب المهارة فى أداء الأعمال، وبالتالى المردود سيكون أفضل، وهو ما يؤسس أيضا لفكر تكوين صف ثانى وثالث ورابع من القيادات.والتخلى عن نظام الترقية بالأقدمية.

٩ – ضرورة وجود شاشات إلكترونية داخل وحدات الجهاز الإدارى تبرز مهام المؤسسة بشكل عام وهدفها ومهام الإدارات وتوعية الموظفين بأهمية ما يقومون به، وتوعية المتعاملين بأساليب وطرق التعامل.

١٠ – النظر فى إمكانية نقل بعض الوزارات من القاهرة إلى خارجها وبعض مرافق الدولة وأيضا مجلس الشعب مع الحفاظ على عدم تفريغ القاهرة سياسيًا كعاصمة عريقة لمصر.

١١ – تقليص الأجهزة الحكومية والإدارات التى تقوم أو تؤدى نشاطات أو اختصاصات متشابهة أو متقاربة وذلك بالدمج أو الإلغاء ونتيجة لإعادة الهيكلة سوف يترتب على ذلك توفير فى موظفين وعمال، يتم الاستعانة بهم فى أماكن أخرى تكون فى حاجة إليهم، ويتم ترحيل الفائض بعد ذلك إلى المشاريع الجديدة، وشركات قطاع الأعمال الجديدة، وهو الأمر الذى يستوجب البدء فى تلك المشاريع تزامنا مع إعادة الهيكلة، فيصبح هؤلاء الموظفين والعمال أكثر إنتاجا ولا يمثلون عبئا على الدولة ولا بطالة مقنعة، بل مصادر دخل، ويصبح الجهاز الإدارى أكثر يسر وسهولة فى أداء مهامه و يتحول من جهاز توظيفى إلى جهاز وظيفى.

١٢ – إنشاء شركة مساهمة (قابضة)، تقوم بإعادة هيكلة الشركات التابعة للدولة، وتفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل الجهات الرقابية.

تفعيل آليات المراقبة على كل أجهزة الدولة ووحداتها التابعة.

■■■

المفتاح الثامن

مكافحة الفساد

«الهيئة التنفيذية للجودة والإتقان»

فـى الأحوال العادية والطبيعية، كلما قلت أخلاق التدين، قل الوازع لدى الناس الذى يردعهـم، وبالتالى كثرت الشـرور والمفاسـد، وظهرت الفتن، وانعكـس ذلك على الأمن الإنسـانى، وأدى إلى اختلال البنيان المجتمعى وعجـزه عن النهوض وصنع التقدم، هذا يحـدث فى الأحوال العادية، فما بالنـا بطبيعة الأمور فى أعقاب الثورات، وما يصاحبها من اهتزاز واضطرابات..).

قال عمر رضي الله عنه «من لم يؤدبه الشـرع لا أدبه الله» حرصا على أن يكون الوازع لكل أحد من نفسـه، «ولكن الإنسـان أصله ابن عوائده ومألوفه، لا ابن طبيعته ومزاجه، فالذى ألفه فى الأحوال حتى صار خلقًا وله، وعادة تنزل منزل الطبيعة والجبلة»[1].

وفى علم الاجتماع، تعديل السـلوك الاجتماعى يكون بالثواب والعقاب والقدوة، ولأن القـدوة قد تظهر على اسـتحياء فى ظل مجتمع يموج بالفتن وتصلب الآراء والسـعى نحو تحقيق المكاسـب الذاتية بشتى الطرق، فلقد اشتدت الحاجة إلى تدشين الهيئة التنفيذية للجـودة والإتقان تعمل على القضاء على الفسـاد بشـتى صورته، ومحاربـة الاعتداء على الإنسان وحفظ كرامته وصيانة الحقوق والحريات التى يكفلها الدستور والقانون ورفع الضرر والمعاناة عن أفراد المجتمع.

وتتشـكل هـذه الهيئة من خبراء ومتخصصين فى جميـع المجالات لهم صفة الضبطية القضائيـة، بالإضافة إلى مجموعات عمل وقيـادات من وزارة الداخلية، حتى يجتمع لها أيضا صفة تنفيذ القوانين، وأعضائها ممن يتصفون بالعلم والصدق والعدل، وفى حالة انعقاد مجلس الشعب تضم هذه الهيئة بعض الأعضاء.

---

(١) مقدمة ابن خلدون.

ويتفرع عن هذه الهيئة عدة لجان منها:

١ - لجنة جودة الإدارة والخدمات العامة:

تقــوم هذه اللجنة بمتابعــة تنفيذ القوانين داخل الجهاز الإدارى وحســن أداء الأعمال والخدمات وضبط المخالفات وشتى أنواع الفساد، كما تقوم بتوجيه أسئلة مباشرة للجمهور المتعامل مع الجهات الخدمية تقيس مدى جودة الخدمات المقدمة ومدى مهارة الموظفين فى أدائها واتباع الذوق وأسلوب راقٍ فى التعامل.

٢ - لجنة جودة المواصفات:

وهى تقوم بالرقابة على أصحاب الصناعات والحرف وذلك لضمان جودة الإنتاج وتطبيق الالتزام بالمواصفات التى تضعها الدولة والالتزام بالأماكن المخصصة لهم.

٣ - لجنة مراقبة الأسواق:

هى تكفل حرية حركة السوق وتوفير الظروف المناسبة لممارستها دون إساءة استخدامها وتراقب المعاملات من حيث الأسعار، وتمنع الربح الفاحش من التجار، وتعمل على تطبيق القوانين التى تصدرها الدولة لضبط حركة التعامل التجارى الداخلى.

وتطبيق التزام الباعة الجائلين بالأماكن المخصصة لهم.

٤ - لجنة جودة التكافل:

تراقب على عمل الجهات الأهلية والمنظمات الحقوقية، ومدى التزامها بقوانين الدولة والأهــداف التى قامــت من أجلها وكذلك النقابات المهنيــة (خاصة الأطباء) فإذا صلحت النفوس استقامت الأعمال.

٥ - لجنة مكافحة الانفلات الأخلاقى:

تقوم هذه اللجنة بالقضاء على كل ما يمس الأخلاق والذوق العام والحريات الخاصة فى الشارع المصرى.

٦ - لجنة التكريم وتحفيز الإبداع:

تقــوم هذه اللجنــة بالتكريم فى بعض المواقف للنماذج التــى تراها تدفع إلى مزيد من التعــاون والإيجابية، كما تقوم بعمل مؤتمر جماهيرى وحفل تكريم ســنوى على مســتوى

الجمهوريــة تكــرم فيه أفضل وزيــر – أفضل محافظ – أفضل قائد مؤسســة٠ أفضل مدير قطاع أو قســم – أفضل موظف – أفضل ضابط داخلية – أفضل ضابط جيش ترشــحه وزارة الحربيــة – أفضل أســرة – أفضل قناة تلفزيونية – أفضــل مذيع – أفضل عمل فنى يدعو للقيم – أفضل مشــروع اســتثمارى – أفضل مشروع متوسط – أفضل مشروع صغير – أفضل ابتــكار – أفضل محافظة – أفضل قرية – أفضل طبيب – أفضل مهندس – أفضل جمعية خيريــة – أفضــل جمعية حقوقية – أفضل حزب سياســى – أفضل فكرة – أفضل إنجاز – أفضــل ســفير مصرى – أفضل ســفارة – أفضل مكتب تمثيل تجــارى – أفضل مكتب اســتعلامات فى الخارج – أفضل عالم – أفضل باحث – أفضل رجل دين – أفضل عمل إنســانى – أفضل معلــم – أفضل حرفى.... وهكذا كما تقوم بعمــل تكريم رمزى للمجلس الاستشارى للإدارة، والذى سوف نتحدث عنه فى موضع لاحق.

من هنا فإن هذه الهيئة من الممكن أن تضم تحتها كل الجهات الرقابية التى تقوم بنفس الأعمال، فمن ناحية تتوحد هذه الجهات داخل الهيئة، فيسهل القيام بعملها ومن ناحية أخرى تتحقق لها صفة التنفيذية، فتكون الرقابة مفعلة.

وعلــى ذلك فهذه الهيئة يمكن أن يحدد لهــا القانون توقيع غرامات فورية على بعض المخالفات التى تضبطها تتفق مع جسامة الضرر الواقع من ارتكابها، هذه الأموال المحصلة يخصص جزء منها للمرتبات وجزء لإقامة حفل التكريم السنوى والباقى يذهب إلى خزانة الدولة.

وتقوم هذه الهيئة بتقديم تقرير شهرى عن أعمالها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الشعب.

هذه الهيئة ليســت وســيلة للتســلط على الناس وتتبع صغائرهم لكنها وســيلة لضبط ســلوك الخارجين على القانون والمستغلين لحوائج الناس والمعتدين على حقوقهم، وضبط مخالفات يصعب على الدولة ضبطها بالشكل الحالى، كل ذلك فى ظل جو من الحرية فى التعامل والتجارة والمعاملات ولكن وفقا للضوابط والقوانين والمعايير (فلا غش، ولا خداع، ولا تدليس، ولا رشــوة، ولا مماطلة، ولا فساد ولا اســتقطاع، ولا استغلال، ولا تحرش، ولا إهمال...) وجميعها مما نهت عنه تعاليم الديانات السماوية التى نعتنقها.

والله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة.

وأخيــرا فــإن عمل هذه الهيئة «ميدانــى» يتطلب التعاون من جميــع أفراد المجتمع، وأن يقــوم جميع أبناء الدولة بأعمال هذه الهيئة بالأصالة عن نفســه وبالنيابة عن الدولة، فهو تعاون من أجل تدارك المصالح ودفع الأضرار وهذا هو صلب المدنية.

■■■

الخدمة القومية

⋆ مقترحان للدراسة:

الاقتراح الأول: إنشاء المجلس الاستشارى للإدارة:

ويضم (كل الحكماء والشيوخ الوطنيين، والقيادات، وكبار المديرين فى جميع التخصصات والوزراء السابقين، والكفاءات الكبيرة فى السن) كل هؤلاء ممن يتمتعون بالوطنية، وهذا التشكيل يتكون من قسمين: الأول: ممن يبلغون سن المعاش سنويا يتم تكليفهم بالانضمام إلى هذا المجلس لمدة سنة على الأقل بعد نهاية الخدمة مباشرة، بدون أجر، وهذا التكليف هو نوع من أنواع رد ولو جزء بسيط للوطن والتضامن من أجل مستقبل الأجيال القادمة.

أما عن القسم الثانى من المجلس فهو تطوعى للقدامى من الحكماء والعظماء والفئات السابقة من الكفاءات، وكذلك القضاة ومشايخ القانون، فهذا لهم بدون مقابل أيضا ولكنه تشريف فى حب الوطن.

هذا عن تكوينه، أما وظيفته، فهى تقديم النصح والمشورة لكل أجهزة الدولة وهيئاتها وقطاعاتها وشركاتها ومرافقها، فهم بذلك يساهمون فى اتخاذ القرار ويقدمون للوطن رؤيتهم وخبراتهم وفكرهم، مما يساهم فى تطوير العمل داخل جميع مؤسسات الدولة، كما أنهم يطلقون أفكارا للتحفيز، والتوعية بأهمية أداء الدور الاجتماعى بالنسبة للمؤسسات والشركات فى القطاع العام والخاص، ويطلقون مبادرات العمل التعاونى والتضامن من أجل توفير التمويل للمساهمة فى بناء الوطن، وهؤلاء منوط بهم ذلك لأنهم قدوة المجتمع وتاج فوق رأسه.

كما أن هذا المجلس يعتبر تمهيدًا لتوفير الأموال التى تنفق على المستشارين وبعض الخبراء، أما عن مقر هذا المجلس فمن الممكن استغلال مقر مجلس الشورى، والذى لم يعد له وجود بإتمام الدستور.

ينعقد هذا المجلس بشكل رسمى يومان فى الأسبوع، ويتم الربط المباشر بينه وبين أجهزة وهيئات الدولة (وكل ذلك متروك للدراسة).

على أن يتم تكريمهم بشكل رمزى بسيط فى الحفلة السنوية التى تنظمها الهيئة التنفيذية للجودة والإتقان، ويتم توجيه لهم الشكر والعرفان على ما قدموه من آراء وخبرات وأفكار وتحفيزهم على مواصلة تقديم العطاء والعون والمشورة، ويتم فى هذه الحفلة أيضا تسليم الراية من المكلفين إلى الدفعة السنوية من الخريجين الجدد على المعاش وتعريف الناس بهم.

وهذا المقترح يستتبع عدم التجديد فى الوظائف بعد السن الذى حدده القانون للخروج على المعاش، وإعطاء فرصة للجيل الأصغر لتولى دفة القيادة.

الاقتراح الثانى: سلاح الخدمة القومية:

يتم عند التجاء الشباب إلى مناطق التجنيد أن البعض منهم يجند فى الخدمة العسكرية والبعض الآخر يحصلون على تأجيل، هؤلاء لابد وأن يحولوا مباشرة إلى الخدمة القومية، وهذا ليس من قبيل التعبئة العامة للحرب، بل التعبئة العامة للبناء، وذلك يحقق الآتى:

١ – ينال جميع المجندين خيرية الانتماء إلى الجندية المصرية.

٢ – يتم استثمار هذه الأعداد الهائلة فى المشاريع الكبرى فى الصحراء واستصلاح الأراضى وإنشاء المصانع وتنمية الحدود، ومجمعات الطاقة الشمسية، ومحو الأمية والتشجير، وغيرها من المشاريع والأعمال، كل ذلك ضمن التخطيط الموضوعى للتنمية فى البلاد، وبما يتناسب مع قدرات تلك الأعداد، وتكلفة المهام التى يقومون بها.

٣ – إن هذا يعزز إحساس الدفعات المخرجة من سلاح الخدمة القومية– كما فى الخدمة العسكرية – بالانتماء للوطن، لأنه بانيه.

٤ – ذلك يعد بمثابة التقاط الأنفاس حتى يتم استيعاب بعض الأعداد المخرجة سابقا وتعيينها وذلك يعمل على إيجاد توازى لإقامة المشاريع الجديدة.

٥ – هو أيضا يعمل على أعطاء الدولة مهلة تمكنها من إعادة هيكلة التعليم وإعادة هيكلة الجهاز الإدارى، وإعادة التقييم للشركات التى تساهم فيها الدولة لإصلاحها.

٦ – يحقق سياسة المساواة بين جميع المرشحين للتجنيد.

٧ – يوسع من قاعدة الجنود المصريين الذين قد يتم الاستعانة بهم فى أى لحظة فمصر محاطة دائما بالأخطار.

٨ – يتفرع عن هذا السلاح عدة فرق منها:

(أ) فرقة التشجير – مهامها زرع مليار شجرة فى كل محافظة والتركيز على زراعة النخيل والزيتون ونبات الصبار خاصة فى المحافظات الحدودية.

(ب) فرقة معالجة البيئة: مهامها الاهتمام بنظافة الشوارع والميادين على مستوى – الجمهورية والمظهر العام للشوارع والواجهة الحضارية.

(ج) فرقة محو الأمية: مهامها القضاء على الأمية فى البلاد.

(د) فرقة الحرفيين: وهذه يجب أن تحتوى على العدد الأكثر وتضم أصحاب المهن والحرف والصنائع، ويتم استخدامهم فى أعمال المقاولات والإنشاءات والتصنيع.

(هـ) فرقة أطفال الشوارع: تجمع أطفال الشوارع على مستوى الجمهورية، وتأهيلهم للانضمام إلى فرقة الحرفيين، ويتم فصل العنصر النسائى منهم وتأهيلهم للعمل فى المشاغل والحياكة والأعمال التى تناسبهم.

(و) وهكذا يتم تنويع الفرق على حسب أعمال البناء والتنمية وما يناسب قدرات هؤلاء الأفراد.

٩ – تقوم هذه الفرق بعملها بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المنوط بها القيام بنفس الأعمال.

١٠ – يساعد سلاح الخدمة القومية فى إنجاز بعض المشاريع والتوسعات وتنمية الحدود وإعادة توزيع الانتشار السكانى، ويساعد فى القضاء على البطالة، وبه نبنى جنودا فى البناء، وذلك أيضا يكسب المجندون، نوع من الخشونة والصلابة والبسالة والذين بهم يتجدد شباب الدولة.

■■■

المفتاح التاسع

القضـاء

إن مصر تمتلك مؤسسات قضائية عريقة، منوط بها تحقيق العدل، والقوانين هى وسيلة القضـاء لتحقيـق هذا العدل، ولكن قد يضيع العدل لأسـباب كثيرة منهـا قصور القوانين وثغراتها الأمر الذى يسـتدعى إما معالجة هذا القصور وتلك الثغرات، أو أن تقوم المنظومة القضائية كلها على التوسـع فى السـلطة التقديرية للقاضى، فيسـتطيع القاضى أن يكمل نقص القانون بعدله وحكمته.. وهو الأمر الذى يتوقف على الدقة فى اختيار أعضاء القضاء وتطبيق المعايير الموضوعة فى الاختيار بعيدا عن الواسطة والمحسوبية، ولو علم من يتقدم لهذا المنصب حقيقة خطورته ما أقدم عليه أحد، فحين يقول تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾ [سورة غافر: آية ٢٠]. فكأن القاضى نائب عن الله فى حكمه وفتواه، يقول الإمام الغزالى: «أنه أفضل من الجهاد، لأن طباع البشر مجبولة على التظالم، وقل من ينصف من نفسه، والإمام (أى الحاكم) مشغول بما هو أهم منه، فوجب من يقوم به، فإن امتنع الصالحون له منه أثموا، وأجبر الإمام أحدهم».

وتلك السلطة التقديرية هى ما يسمى بالاجتهاد فى الإسلام، وهو أن يعمل القاضى عقله فى الأمور التى ليس فيها نص من القرآن أو السـنة أو القياس أو الإجماع، فعندئذ يجتهد القاضى برأيه، وله أجر الاجتهاد، إذا كان من أهله مالكا لأدواته.

كمـا أن الحقوق أيضـا تضيع نتيجة لأن العدالة الناجـزة أصبحت بطيئة ودخل فيها التطويل، والمماطلة، فتحولت بذلك إلى ظلم بين، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى الكم الهائل من القوانين وتشـعبها وتداخلها وتعديل القوانين الإجرائية بتحديد مدة معينة يتم خلالهـا البت فى القضايا على حسـب نوعيتها ودرجاتهـا ولا يجوز مخالفتها تعمل تلك المدد على تقصير أمد البت فى القضايا وضرورة الالتزام بها من قبل الأطراف المختلفة.

ونـدرك تمامـا أن هناك الكثير من القضايا التى تحتاج إلى الكثير من الوقت والمجهود من القضاء من أجل التمحيص والتدقيق والتداول لإصدار الأحكام ولكن البعض من الخصوم قد يسـتغل عدم الالتـزام بمدة محددة للبت فـى القضايا من أجل التسـويف والمماطلة،

مما يثقب فى جدران العدالة، وفى المقابل إذا ما اعتاد القضاة وأطراف القضايا وكل ما يتعلق بها على الالتزام بضرورة البت فيها خلال مدة محددة سيتوفر الوقت للفحص والإمعان والتدقيق، وإحضار الأوراق والشهود والمعاينة، والإعلام .. إلخ) وفى سبيل ذلك فلتقوم الدولة بزيادة عدد القضاة فى الدوائر والمحاكم إذا دعت الضرورة إلى ذلك وهذا بالطبع يستدعى زيادة فى النفقات، ولكنها من قبيل الضرورات فلا بأس فى ذلك، لأن تلك المنظومة برمتها هدفها العدل والإنصاف، فيجب أن يتوافر لها ما يعينها على ذلك من حسن التدبير والتنظيم، والتصرف وصياغة القوانين والتشريعات.

ولا شك أن السرعة فى تنفيذ الأحكام تنطوى على شىء من العدالة،إما أن تقوم الجهة المسئولة عن ذلك بأداء هذا الدور على أسرع وجهة وبكل التزام، أو أن يتم دراسة إنشاء هيئة تنفيذية تابعة للقضاء وظيفتها سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء.

- بحث إنشاء أكثر من مصلحة طب شرعى فى القاهرة والجيزة لعدم تعطيل السير فى التحقيق، وكذا سرعة إنجاز تقارير الخبراء والرقابة الشديدة عليهم، وأن يتم الاعتماد على الكمبيوتر داخل المؤسسات القضائية، فإن المعاونين للعمل القضائى (كالطب الشرعى والخبراء والمحضرين) عليهم عامل كبير فى سرعة إنجاز القضايا أمام النيابات وفى المحاكم.
- هناك بعض المشكلات التى يجب ألا تثار أمام القضاء لعدم تعطيل العدالة وحيث يجب أن تقوم بحلها الجهات الإدارية.
- تفعيل دور العمد والمشايخ ورؤساء الأحياء فى حل المشاكل التى تقع فى نطاقهم والتى لا تستدعى إثارتها أمام القضاء، وترسيخ مفهوم اللجوء إلى العمدة أو رئيس الحى لدى المجتمع فى حل المشاكل قبل إثارتها أمام القضاء.

تفعيل دور المجالس العرفية والتوسع فيها والإشراف على عملها من قبل الدولة، لأنها ترفع عن كاهل القضاء الكثير من القضايا.

■■■

المفتاح العاشر

التنمية الاقتصادية

مقدمات ومفاهيم:

أولا: الهدف من الاقتصاد:

إن الإنجازات الحكومية والمؤشرات الاقتصادية ومستوى الاستثمار الوطنى والأجنبى المباشر وغير المباشر واحتياطيات النقد الأجنبى، والدعم ومعدل النمو وكل ما تملكه الدولة من مقومات اقتصادية، لا قيمة له ما لم ينعكس على المواطن فى حياته اليومية من تشغيل وتعليم ومستوى معيشى يليق بالمصريين، ومن هنا فإن المؤشرات الاقتصادية تقاس بمدى انعكاسها على التقدم فى نوعية الحياة التى يعيشها المصريون، والتى لا يمكن اختصارها فى تحسن بعض المؤشرات الكمية كمعدل الاستثمار الخاص، ومعدل النمو الاقتصادى، فهى يجب أن ترتبط بنظام عادل فى توزيع الدخل القومى، ومدى استفادة كل من يعيش على أرض الوطن من ثمار النمو الاقتصادى، والعمل على إزالة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والنجاح فى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتأكيد حق كل مواطن فى أن يرتقى السلم الاجتماعى وينال الوظيفة والمكانة التى يستحقها وفقا لقدراته، وإمكانياته واجتهاده وليس لسبب آخر، وكذلك مدى توافر الحقوق الاجتماعية الأساسية للمواطنين كالحق فى الرعاية الصحية والتعليم والتأمين الاجتماعى، ومدى توافر المرافق الأساسية التى لا غنى عنها للحياة المعاصرة كالمياه النقية والصرف الصحى والبيئة النظيفة والسكن اللائق، والمواصلات والخدمات العامة، مع أن يقترن بذلك الجودة وعدم وجود بيروقراطية وإجراءات مرهقة، هذا بجانب فرض النظام وإنفاذ القانون على الجميع دون تهاون أو تجاوز فى ظل عدالة ناجزه وشفافية كاملة، وهذا ما يقربنا من مفهوم الرفاهة الاجتماعى المحقق من النمو الاقتصادى.

فالتنمية الاقتصادية إذن يجب أن تهدف إلى تحقيق الآتى:

١ – تحقيق مجتمع قوى، يتوافر فيه عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والحضارية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، وكل ذلك مرتبطا بتنمية محور التنمية وهو الفرد.

٢ – تحقيق وفرة فى الإنتاج المتنوع وعدالة فى التوزيع ، أى تحقيق تمام الكفاية لكل فرد.
٣ – تحقيق التوازن النفسى لأفراد المجتمع نتيجة للإشباع المادى لحاجاتهم من ناحية والشعور بالرضا والسعادة لتحقيق الذات من ناحية أخرى.

وإذا أردنا تحقيق ذلك فيجب العمل على:

(أ) تغيير فى السياسة الاقتصادية الحالية بهدف عدم تعطيل الموارد الإنتاجية بالاكتناز مثلا، أو سوء استغلالها مثل استثمار المال عن طريق الربا بما يتعارض مع مكانة عنصر العمل، وإعطاء رأس المال دور فى التحليل والممارسة الاقتصادية أكبر مما يجب أن يكون له.

(ب) توفير موارد الإنتاج وتعبئتها واستثمارها فى إطار تفاعل ديناميكى بين الدولة وأفراد المجتمع ، استنادا على الجهود الفردية الاختيارية الموجهة ، فتحقيق التنمية فى إطار عادل لا يترك للنوايا الطيبة للأفراد فقط، بل هو مسئولية الدولة ، حيث أن للدولة الحق فى التدخل باستخدام أدوات وضوابط محددة لتنظيم سلامة النشاط الاقتصادى ، وتهيئة المناخ المناسب للعمل والإنتاج ، وتشجيع الاستثمار وعدالة التوزيع ، وهذا ما يستدعى تدخل الدولة فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى.

(ج) يتم تنمية العنصر البشرى عن طريق تراكم رأس المال الاجتماعى الذى يشمل كل ما يساهم فى تنمية الإنسان وقدراته ورفع كفاءته الإنتاجية وضمان حد الكفاية من الدخل لكل فرد فى المجتمع ، وتوفير مشروعات البنية الأساسية فى الدولة من طرق ومواصلات ومصادر طاقة وشبكات رى وغيرها من المشروعات اللازمة لكافة القطاعات الإنتاجية.

(د) وعدم الاكتناز يتحقق بالتشغيل الكامل لرأس المال ، بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج والاستثمار، ويساعد على ذلك التخفيض المتدرج للفائدة حتى إلغائها مع توفير بيئة مناسبة من الاستثمار وإقامة المشاريع ، وفتح آفاق جديدة وآليات للعمل والإنتاج.

ومن هنا أيضا يتحقق مشاركة رأس المال فى النشاط الإنتاجى الحقيقى ، وعدم استخدامه لمجرد الحصول على العائد من الاكتناز كل ذلك فى إطار تخطيط اقتصادى يقوم على فكر الأولويات و التحرر من التبعية وترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد لزيادة الإنتاج والتوجيه والمراقبة ، و لنعلم دائما أن الله جعل حاجات الناس أكبر دائما مما

يتصـورون أنهم يملكون من موارد (الندرة النسـبية للمـوارد)، فذلك من خصائص الوجود المادى للإنسان، حتى يكون لديه دائما الحافز على العمل واستخدام قدراته لإعمار الأرض واستثمار مواردها لإشباع حاجاته.

ولنعلم أيضا أن قوة الدولة لا تقدر بما لديها من نقود، بل بقدرتها على الإنتاج، الذى هو مصدر للأموال والدخول وتنمية الثروة.

ثانيا: أنواع الإنفاق وتأثيره على الاستثمار والتنمية:

ينقسم الإنفاق إلى ثلاثة أنواع وهى:

(أ) الإنفاق الاستهلاكى:

هو ترجمة لحاجات الأفراد فى صورة طلب فى السوق.

وبنـاءًا علـى تلك الحاجات تتحـدد أولويات الإنتاج، وتوزيع المـوارد الإنتاجية بين الاسـتخدامات المختلفة، وتتحدد تلك الأولويات على أساس الضرورات، والتى تمثل فى الأصـل حاجات أصحـاب الدخول المنخفضة إلى جانب الحاجـات الضرورية لأصحاب الدخـول المتوسـطة والدخول المرتفعة، وهـذا هو ما يدفع الدول إلى تبنى إسـتراتيجية لتوجيه الإنتاج إلى توفير تلك الحاجات.

«فالإنفاق الاسـتهلاكى هـو الطلب الذى تعززه القوة الشـرائية، ويؤثـر فى القرارات المحددة لمعدل تراكم رأس المال، وهى القرارات الخاصة بتوزيع الدخل بين الاسـتهلاك والادخار أى الاستهلاك المؤجل، فهو يؤثر بالطبع على مستوى التشغيل ومستوى الدخل القومى الإجمالى إلى جانب الإنفاق الاستثمارى[1].

(ب) الإنفاق الاستثمارى:

هو ذلك الجزء من الدخل الذى لا يسـتخدم مباشرة فى إشباع الحاجات، بل يستخدم فى إنتاج أموال أخرى استهلاكية واستثمارية، وبالتالى فهو يشكل مصدرا أساسيا للتوسع فـى الطاقة الإنتاجية، وترتبط تبعا لذلك، طبيعة وسـرعة النمو الاقتصادى بحجم التراكم الرأسمالى، والذى يحدده الإنفاق الاستثمارى[2]، ونظرا لثبات الميل للاستهلاك فى المدى

(١) د/ عبدالفتاح قنديل.اقتصاديات التخطيط.

(٢) د/ عبدالفتاح قنديل.الدخل القومى.

القصير فإن حجم الاستثمار هو المحدد الرئيس لحجم التشغيل والدخل القومى، والإنفاق الاستثمارى هو الجانب الإيجابى من دورة الدخل حيث يشترك بموجبه الفرد بجزء من دخله فى العملية الإنتاجية بهدف الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

وكلا النوعين السابقين متكاملان، فالإنفاق الاستهلاكى هو الدافع الأساسى للإنتاج، وبالتالى فهو يشكل حافزا للإنفاق الاستثمارى فالزيادة المتتالية فى الإنفاق الاستهلاكى تؤدى إلى زيادة متتالية فى الاستثمار، وهذا ما يعرف بالاستثمار المولد والذى ينتج عن النمو الداخلى للنظام فالزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى تستتبع توسعا فى الإنتاج وبالتالى تستلزم زيادة الإنفاق الاستثمارى، وبالتالى تستمر الحركة التراكمية نتيجة لتداخل الاستثمار المولد والاستهلاك المولد، وتؤدى إلى النمو الاقتصادى.

(ج) الإنفاق الصدقى:

وهو حق الله وحق المجتمع فى مال الفرد لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [سورة النور: آية ٣٣].

ويقوم الإنفاق الصدقى على مبدأى الاستخلاف، والتكافل الاجتماعى، كما هو دليل واضح على تكامل الجانب المادى والجانب الروحى والأخلاقى فى النظام الاقتصادى.

ويشمل الإنفاق الصدقى نوعين من الإنفاق، الأول: محدد وثابت ودائم وواجب وفرض وهو الزكاة، ومقداره محدد تبعا لأنواع المال، وأداؤه ثابت فى وقت معين من كل عام، كما أنه واجب دائم الأداء لا يرتبط باحتياج أو عدم احتياج المجتمع إليه، حيث يجب أداؤه من كل من يملك النصاب بشرط حولان الحول، والزكاة هى الحد الأدنى للإنفاق الصدقى، وقد تكفى حصيلتها لمجابهة احتياجات المجتمع إذا لم يقصر الأفراد فى أدائها.

أما النوع الثانى: من الإنفاق الصدقى، فهو الإنفاق الواجب للصالح العام، وهو غير محدد وغير ثابت وغير دائم، وينفقه الفرد من تلقاء نفسه، وقد ميز الله فى آياته بين الزكاة ومصارف الإنفاق الصدقى الآخرى فى قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى﴾ [سورة البقرة: آية ١٧٧].

وعن على ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى الفقراء، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا (أى الفقر والشدة) فمنع الأغنياء، وحق على الله تبارك وتعالى أن يعذبهم ويحاسبهم».

ويلعب الإنفاق الصدقى دورا هاما فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة، وفى دفع النشاط الاستثمارى، وذلك بالطرق التالية:

١ – يمكن استثمار جزء من الإنفاق الصدقى مباشرة بإقامة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات الضرورية، وخلق فرص عمل جديدة، ومن هذه المشروعات إقامة المستشفيات والمدارس، كذلك يمكن توفير أدوات الإنتاج اللازمة لغير القادرين لحثهم على الإنتاج، أى تقديم الصدقة فى صورة سلع إنتاجية وبذلك إيجاد مصدر للدخل لهم، وهذا يكون بديلا للدعم الذى تموله الدولة.

٢ – يؤدى الإنفاق الصدقى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذات الميل الحدى للاستهلاك المرتفع، وينعكس ذلك على النشاط الاقتصادى عن طريق مضاعف الاستثمار[1].

*** دور الدولة فى مجال الإنفاق:**

للدولة دور مهم فى مجالات الإنفاق الثلاثة، حيث تقوم بالإنفاق الاستهلاكى فى صورة نفقات مباشرة لشراء منتجات مختلفة، كما تقوم بنفقات استثمارية بإقامة مشروعات المنافع العامة، أو رأس المال الاجتماعى، وأخيرا فإن الدولة فى مجال الإنفاق الصدقى مسئولة عن مراقبة أداء الزكاة، مما يستوجب على الدولة أن تخصص جهاز أو آلية وظيفتها مراقبة أداء الزكاة وتحصيلها وكان يقوم بهذا الدور «بيت المال» حيث كان يختص بجباية الزكاة وتجميع أموال الصدقة وإنفاقها فى مصارفها المحددة.

أهمية الزكاة:

تعتبر الزكاة مصدرا أساسيا للتمويل ونظاما محكما للتأمين والضمان الاجتماعى، وأداة من أدوات الحث على الإنتاج وتوزيع الثروة وتداولها بين أفراد المجتمع.

---

(١) أميرة عبد اللطيف مشهور.الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى.

١ - الزكاة تحارب الاكتناز:

تمثل الزكاة مصادرة تدريجية للأموال المكتنزة الصالحة للنماء حيث أن استقطاع ٢,٥٪ من الأموال التى تزيد عن حد النصاب يؤدى إلى استقطاع ١٠٪ من الأموال المكتنزة فى أقل من خمس سنوات، وثلثها فى أقل من سبعة عشر عاما[١].

بل إن الزائد عن حد النصاب يذهب زكاة فى نحو أربعين عاما، وبالتالى تمثل الزكاة أداة فعالة لدفع الأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة فى الاستثمار.

٢ - الزكاة تحث على الادخار واستمرار الاستثمار: فإذا افترضنا أن مشروعا رأسماله ١٠٠ جنيها، ومعدل ربحه السنوى هو ١٠٪، أى أن دخل المشروع فى نهاية العام هو عشرة جنيها فإن مقدار الزكاة الواجب على الأرباح المتحققة هى ٠,٢٥ جنيها، وبالتالى فإن نسبة الزكاة إلى الدخل السنوى هى ٢٧,٥٪ ولذا يتعين على المشروع ادخار ما يزيد عن ربع دخله لأداء الزكاة وإلا اضطر إلى استقطاعها من رأس المال، وبالتالى فإن قرار توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك يجب أن يراعى هدف المحافظة على رأسمال المشروع وهو ما يؤدى إلى رفع معامل الادخار بالنسبة للدخل، وبالتالى رفع معامل الادخار الإجمالى[٢].

وتؤدى الزكاة إلى الحث على الاستمرار فى الاستثمار حفاظا على رأس المال من النقصان فسوف يتجه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار مدخراتهم حتى لو انخفض معدل الربح المتوقع عن نسبة الزكاة أى عن ٢,٥٪ بشرط أن يكون معدل الربح المتوقع أقل من ٢,٥٪ حيث يكون مقدار المال المتبقى بعد استثمار المدخرات أكبر من المال المتبقى بعد إخراج الزكاة لو تركت المدخرات بدون استثمار، فاستثمار المال يؤدى إلى إخراج الزكاة من ثمار المال، أو عائد الاستثمار، بدلا من استقطاعها من رأس المال نفسه كما أن انخفاض نصاب الزكاة، يؤدى إلى دفع المدخرات الصغيرة أيضا للاشتراك فى الإنتاجية واستثمارها حتى لا تستقطع الزكاة المستحقة عليها من أصل المال[٣].

٣ – الزكاة تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل وزيادة التشغيل: حيث تمثل الزكاة تيارا نقديا دائم التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، مما يجنب الاقتصاد مخاطر الركود ويعمل على زيادة التشغيل، فالزكاة أداة لإعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة.

(١) د/ محمد محمد الرزاز الزكاة كوسيلة لتمويل المشروعات.

(٢) محمد منذر قحف.الاقتصاد الإسلامى.

(٣) د/أميرة عبد الطيف.المرجع السابق.

٤ - استخدام الزكاة للحث على الاستثمار وحماية المستثمرين:

حيث لا يشترط توزيع الزكاة على مستحقيها نقدا، بل يمكن أداؤها فى شكل مواد استهلاكية أو إنتاجية ذلك أن مقدار العطاء يكون بالقدر الذى يذهب بالفقر ويقضى على أسبابه، أى يحقق قوام العيش[١].

وفى ذلك يقول النووى: فإن كانت عادته أى الفقير الاحتراف أعطى ما يشترى به حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت، وبالتالى تستخدم الزكاة فى تشغيل طاقة إنتاجية معطلة.

كما تمثل الزكاة دافعا للاستثمار وأداة لحماية المستثمرين، لما توفره من ضمان لرؤوس الأموال المستثمرة، حيث يمكن استخدام سهم الغارمين، فى تعويض المشروعات التى تتعرض لضائقة أو كارثة، مما يدفع المستثمرين إلى القيام بمشروعات معينة ترتفع نسبة المخاطرة فيها ويحتاجها الاقتصاد القومى[٢].

٥ - الزكاة أداة لتمويل التنمية الإقليمية:

حيث تعتبر إعادة توزيع الدخل بين الأفراد من الآثار المهمة للزكاة وهو هدف تنشده كل النظم الاقتصادية، وتتسم الزكاة بالمحلية، أى أنه لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها حتى يكتفى أهل هذا المكان تماما.

ولا يسقط شرط توزيع الزكاة فى مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل من فيه، أو فى حالة زيادة حاجة إقليم عن حاجة هذا المكان وهو ما يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل توزيعا حقيقيا، حيث أن ضيق منطقة التوزيع تؤدى إلى ضبط وإحكام هذا التوزيع، كما أن اشتراط الموازنة الحقيقية بين إقليمين قبل نقل الزكاة يؤدى إلى عدالة التوزيع على أساس تفضيل المكان ذى الحاجة الأكثر إلحاحا وهذا ما يمثل مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - الزكاة والضرائب التصاعدية

إلى جانب طبيعة الزكاة كفريضة واجبة، وسندها الشرعى، فإن الزكاة تفرض على بعض الدخول وكل الأموال القابلة للنماء، مما يجعل وعائها أوسع من وعاء الضرائب التصاعدية

(١) النووى – المجموع.

(٢) د/ أميرة مشهور.المرجع السابق.

التى تفرض عادة على الدخول دون الثروات، كذلك فإن حصيلة الزكاة توزع مباشـرة على الفقراء، فينعكس ذلك على الميل للاستهلاك، أما حصيلة الضرائب على الدخل فلا تعود مباشـرة على أصحاب الدخول المحدودة، ومن ناحية أخـرى، فإن الضرائب التصاعدية تؤدى إلى آثار سـلبية على الاسـتثمار حيـث تفرض عادة بمعدلات مرتفعـة على العائد من الاسـتثمارات، مما قد يؤدى إلى اتجاه المدخرات من الاسـتثمار المنتج إلى الإقراض الربـوى، بينمـا تفرض الزكاة على الأمـوال العاطلة والقابلة للنماء ممـا يدفع الأفراد إلى اسـتثمارها لتفادى تآكلها مع مرور الزمن، كذلك فإن تحديد مصارف الزكاة بوضوح يؤدى إلى تيسير عملية التخطيط الاقتصادى من أجل التنمية، إلى جانب أن ثبات فئات الزكاة الواجب أداؤها على الأموال المختلفة يؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى، وهذه الفئات نسبية وليسـت تصاعدية، وبالتالى هى أقل وطأة بالمقارنة بالضرائب التصاعدية وهذا ما يضيف ميزات للاستثمار، يدفع إلى العمل و الإنتاج لأصحاب المدخرات[1].

ومن هنا اقترح إصدار تشـريع ينص على العمـل بالزكاة بدلا من الضرائب التصاعدية التى نص عليها الدستور وتفعيل لجنة لمراقبة أدائها،حيث أن الزكاة ليست منحه من احد ولا طلـب تبرع أو معونة، بل هى نظام اقتصادى كامل متكامل تقتضى العمل به المصلحة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية، ومن هنا فهى تسرى على كل أبناء الدولة.

٧ - الزكاة و التكافل الاجتماعى:

مبدأ التكافل الاجتماعى هو من أسـس الزكاة التى تعتبر أداة رئيسـة لإرسـاء العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة، ويهدف التكافل الاجتماعى إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية المناسـبة لإقامة حياة كريمة لمواطنى الدولة، ويحدث ذلك عن طريق التفاعل القائم على التعـاون والترابـط والتكاتف وهذا هو المبدأ الذى يجب أن يجمع أفراد الدولة كافة، وهذا ما يعنى كفالة الناس بعضهم، وأن يكون كل فرد قادر كفيلا فى مجتمعه، يعاون الآخرين ويمدهـم بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسـانية فى المجتمع متلاقية فى المحافظة على مصالـح الآحاد، ورفـع الضرر، ثم فى المحافظة على دفع الأضـرار عن البناء الاجتماعى وإقامته على أسس سليمة، وهذا ما يؤكد مبدأ الاستخلاف وما ينتج عنه من مسئولية الفرد

(١) د/ محمد الفنجرى – مسئولية الدولة فى تحصيل وتوزيع الزكاة.

عــن مراعاة مصلحة الآخرين والعمــل على تحقيقها، إلى جانب تحقيق مصلحته الذاتية، ذلك فإن تفاوت الأفراد فى المجتمع سبب مباشر لفرض هذا المبدأ حتى يقوم الأفراد بتناول المنافع واستكمال جوانب العجز فى إشباع حاجات الآخرين، قال تعالى ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ ﴾ [سورة الزخرف: آية ٣٢].

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد حاجات البشر وتنوعها يؤدى إلى صعوبة إشباعها فرديا، ولذا فإن التكافل الاجتماعى يؤيد عملية استيفاء الحاجات بين أفراد المجتمع، فهذا المبدأ يدعو إلى أن يرتقى سلوك الفرد فوق الدوافع الذاتية، ويعمل على تحقيق المصلحة العامة.

والتكافــل الاجتماعى يجد مصدره ودوافعه من التديــن الذاتى والضمير الدينى أو إنفاذ القانون وتطبيقه، ومن هنا فالدولة مسئولة عن رعاية تطبيق هذا المبدأ، حيث أنه جزء من نظامها ويدخل فى حدود صلاحياتها.

وأســاس التكافــل الاجتماعــى هو التبــرع أو التطوع، ســواء قام به الأفــراد أو الدولة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات الخيرية، ويتنوع التكافل الاجتماعى تبعا للمجال الذى يخدمه، حيث يشمل تعاون أفراد المجتمع فى كافة نواحى الحياة عملا بقول رسول الله ﷺ عــن ابن عمر رضي الله عنه «كلكم راع وكلكم مســئول عن رعيته» فهنــاك التكافل العلمى، والتكافل السياســى والأمنى والتكافل القانونى، والتكافل الأخلاقى، أما التكافل الاقتصادى فيعتبر أحد وسائل تحقيق الكفاية فى المجتمع».

ومــا يســتتبع كل ذلك من التعــاون للحفاظ على ثروات الأفــراد والمجتمع من التبديد والضياع وســوء الاستعمال، ومن ثم يستوجب كل ذلك على الدولة دفع الناس إلى التكافل والتعــاون وواجب عليها أيضا حماية مصالح الناس من الغش والاحتكار وكل ما يؤدى إلى ضرر ووضع نظاما محكما للرقابة لمتابعة تنفيذ تلك التعاليم والمبادئ.

لمــا كان هــذا هو حقيقة التكافل الاجتماعى والأصل فيه إذن لما لا يتحول نظم التأمين الاجتماعى الذى نعيشــه الآن، والذى يهدف إلى مواجهة ظروف المعيشــة من قلق وعدم اســتقرار ومخاطر غير متوقعة، والذى يقوم على أســاس ربوى لتنمية الأموال المجتمعة فى شــركات التأمين، إلى تطبيق نظام التكافل الاجتماعــى بالمعنى الذى عرضناه مع إضافة

عليه النشـاط الاستثمارى، وذلك بهدف خدمة أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة، وهم يمثلـون الأغلبية إلى جانب أصحاب الدخـول المرتفعة، ولمواجهة المخاطر غير المتوقعة فى النشاط الاسـتثمارى، وذلك بإقامة مشروعات استثمارية للتكافل، يتكون رأسمالها من حصص تسـتقطع من عائد اسـتثمار المدخـرات فى مصارف لا تقوم علـى النظام الربوى (وسـوف نسـتعرضها فيما بعد) مع موافقة أصحاب رؤوس الأموال المودعة فى المصارف، ويتم اسـتثمار هذه الأموال وتقديم المسـاعدات المالية للمستحقين فى المجتمع، وعائلات من يتوفى من المشتركين فى هذا النظام.

وتصـرف هذه المعونات من أرباح اسـتثمار أموال التكافل كما يمكن إقامة مؤسسـات للتكافل تطرح أسهم رأسمالها للاكتتاب ويتم إنشاء مشروعات للخدمة العامة بهذه الأموال، تعود بأرباح على المسـاهمين فيها، وتسـتخدم نسبة من الأرباح فى الصرف على مجالات التكافل المختلفة[1].

فهـذا النظام يؤدى إلى تطبيق عملى للتكافـل والتعاون بين أفراد المجتمع، كما يعتبر وسيلة لاستثمار الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: السياسة الاقتصادية:

★ أولا: الفائدة وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار:

وظيفـة النقود أنها وسـيط للمبادلة ومقيـاس للقيم بهدف تيسـير المعاملات والتبادل الاقتصـادى، بينمـا تأتـى الفائدة لتخرج بها عـن تلك الوظيفة، ممـا يتناقض ذلك مع الأسس الاقتصادية السليمة، بحيث تؤدى إلى تمييز رأس المال على سائر عناصر الإنتاج، باسـتحقاقه لعائد أو فائدة دون مسـاهمة فعلية فى العملية الإنتاجيـة بالعمل أو التعرض لمخاطـرة أو الإنتاج الفعلى، ويتحمل عبئ أداء الزيـادة (الربوية) أفراد المجتمع، وبذلك تتركـز الثروة فى أيدى طبقة محدودة من المجتمـع، فتصبح هى المتحكمة فى رأس ماله وهـو من العناصر اللازمة للاسـتثمار، ومن هنا يتضح أن الربـا يؤدى إلى تعطيل جزء من الأيدى العاملة فى المجتمع وهم مجموعة المرابين الذين يشـكلون طبقة طفيلية غير منتجة تعيش على جهد الآخرين وكسـبهم، دون أن تسـاهم فعليا فـى الإنتاج، وهذا يؤدى إلى تعطيل جزء من الطاقات الاقتصادية وبالتالى عملية التنمية.

(١) د/ أميرة مشهور. المرجع السابق.

ويستتبع ذلك سوء تخصيص رأس المال بين الاستثمارات المختلفة، ذلك أن رأس المال يتوجه أساسًا فى ظل التعامل الربوى إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، التى تحقق أقصى فائدة فى المدى القصير، وهى الاستثمارات الخاصة بقطاع الاستهلاك بصفة عامة، والاستهلاك الترفى بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى أن المرابى يعمل على توجيه أمواله للقروض قصيرة الأجل، على أساس أنها ذات فائدة مرتفعة نسبيا، وتقل فيها المخاطرة، كما أنها سريعة التحصيل، ويؤدى تركيز الاستثمارات على إنتاج السلع الاستهلاكية، والكماليات بصفة خاصة، إلى إهدار الموارد الإنتاجية للمجتمع، وعدم بناء اقتصاده، فالتنمية الاقتصادية تقتضى توجيه جزء من رؤوس الأموال إلى الاستثمارات طويلة الأجل، مع مراعاة التشغيل الأكفاء لعناصر الإنتاج بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية فى المجتمع ومن ناحية أخرى فإن سوء تخصيص رأس المال بين الاستثمارات المختلفة يستتبع أيضا عدم استيفاء الإنتاج لاحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الأساسية.

كما يؤدى التعامل الربوى إلى رفع أسعار المنتجات بسبب إضافة فوائد القروض إلى تكاليف إنتاج السلع، وينتقل بذلك عبء هذه الفوائد إلى المستهلكين، فتضعف القدرة الشرائية للأفراد، وينخفض تبعا لذلك الطلب على أموال الاستهلاك، هذا بالإضافة إلى اتجاه المنتجين إلى تخفيض أجور العمال لخفض تكاليف الإنتاج مع ارتفاع سعر الفائدة، مما يؤدى إلى زيادة انخفاض القوة الشرائية، وانخفاض السيولة النقدية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدى إلى صعوبة تصريف المنتجات، وظهور الركود الاقتصادى أو ظاهرة الكساد. وينعكس ذلك على الإنتاج فى صورة انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال نتيجة لانخفاض الحصيلة المتوقعة للاستثمار وبالتالى تبدأ الاستثمارات فى الانخفاض التدريجى، مما يستتبع انخفاض فى حجم التشغيل وزيادة البطالة، وانخفاض الأجور مرة أخرى، وانخفاض الطلب الفعلى، وزيادة الانكماش الاقتصادى، ومع انخفاض مستوى التشغيل ينخفض الطلب على القروض الإنتاجية، فيبدأ سعر الفائدة فى الانخفاض ويؤدى ذلك إلى أن يتجه الميل للاستثمار إلى الارتفاع بسبب انخفاض سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، ويرتفع مستوى التشغيل مرة أخرى ويرتفع بالتالى الطلب الفعلى، ويبدأ الاقتصاد فى الانتعاش، إلا أن زيادة الطلب على القروض الإنتاجية سوف يؤدى مرة أخرى إلى ارتفاع سعر الفائدة وما يستتبع ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أسعار المنتجات، وخفض أجور العمال، وانخفاض القوة الشرائية، وبالتالى يصل الاقتصاد إلى نقطة الكساد مرة أخرى، وهو ما يعنى تعرض الاقتصاد لتقلبات اقتصادية مستمرة نتيجة

لتأثير سعر الفائدة على مستوى التشغيل، ويرجع عدم استقرار الاقتصاد إلى أن مصالح المرابين تتركز فى المقام الأول على تحقيق أكبر فائدة ممكنة، دون مراعاة لمصلحة المجتمع واحتياجاته بصفة عامة، ودون مراعاة لأسس الاستثمار الرشيد والتنمية الاقتصادية.

ويتحدد سعر الفائدة وفقا لذلك تبعا للكمية النقدية أو عرض النقود، وتفضيل السيولة أى الطلب على النقود، حيث يتخذ اتجاها طرديا مع تفضيل السيولة، ويتجه اتجاها عكسيا مع الكمية النقدية[1].

وفى الثلاثينيات، تعرض الاقتصاد العالمى لظاهرة الركود أو الكساد العالمى العظيم نتيجة لانتشار الفائدة فى النظم الرأسمالية، وقدم «كينز» حلا لهذه الأزمة من خلال نظريته «التوظف والفائدة والنقود» واستبدل مفهوم السياسة المالية المحايدة، الذى يتبناه التحليل التقليدى بسبب افتراضهم توازن التشغيل الكامل، بمفهوم «السياسة المالية المتدخلة» أى ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الدورية، وذلك باتخاذ السياسة الملائمة لتحقيق توازن التشغيل الكامل، وذلك بتشغيل الموارد التى عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها أى برفع النفقات العامة فى حالة الكساد، أو بضغط النفقات العامة فى حالة التضخم، وهذا ما يسمى «بالسياسة المالية المعوضة» إلا إن زيادة السيولة النقدية بهدف رفع القوة الشرائية والطلب الفعلى وبالتالى زيادة الإنتاج، أدت إلى تدهور قيمة النقود، وذلك بسبب عدم زيادة الإنتاج بالقدر اللازم لإشباع الطلب الفعلى، ويرجع هذا العجز فى الإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالى ارتفاع تكلفة الإنتاج، كما أن ارتفاع القوة الشرائية كان سببه زيادة الإصدار النقدى أى زيادة كمية النقود، مما أدى إلى تدهور قيمتها وهذا ما يعرف بظاهرة «التضخم»، وفى العصر الحالى انتشرت ظاهرة «الكساد التضخمى» والتضخم الركودى[2]، فى الاقتصاديات الربوية المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وهى مشاكل هيكلية مزدوجة مزمنة، ترجع إلى انتشار المعاملات الربوية، واستخدام النقود فى غير وظائفها، وذلك ما دفع الولايات الأمريكية صاحبة أكبر اقتصاد فى العالم أن تجعل سعر الفائدة «صفرا»، أو ما يقارب منه وكان ذلك ضمن آليات معالجة الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨م والتى كانت نتيجة للتعامل الربوى و التوسع فيه، فى التمويل العقارى (الرهن العقارى، التوريق).

---

(١) د/ رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى.

(٢) عبد الحميد الغزالى: مقدمة فى الاقتصاديات.

وهى بذلك تقترب إلى حد ما من محاكاة الوضع الاقتصادى فى العهد الأول للإسلام حيث طبق المسلمون تحريم الربا كما نص عليه الشرع فزاد معدل الاستثمار، وتغيرت الأحوال فى المجتمع، حتى وصل إلى حالة الانتعاش والازدهار، أدت إلى أن يخرج الفرد بصدقته فلا يجد من يقبلها أو يستحقها، فالكل يملك النصاب وهو تمام الكفاية.

ولعلنا نلاحظ أيضا فى الفترة الأخيرة تحول أمريكا والغرب التدريجى نحو الصيرفة الإسلامية لأنها تقوم على أسس اقتصادية سليمة تحفظ التوازن الاقتصادى ولا يشوبها تقلبات وأزمات كارثية.

من ناحية أخرى يؤدى سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار أو خفض مستوى التشغيل فالمستثمر عند اختياره لمجال الاستثمار يأخذ فى اعتباره أساسا الكفاءة الحدية لرأسمال المال فى المشروع الذى يريد تمويله، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التى تؤثر على مقدرة وإقبال أصحاب رؤوس الأموال على استخدام مدخراتهم فى العملية الإنتاجية، ومن هذه العوامل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وحجم رأس المال الاجتماعى، غير أن مقارنة سعر الفائدة بمعدل الربحية فى المشروع تعتبر من العوامل الرئيسة الموجهة لقرار الاستثمار، ويتم ذلك من خلال تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال فى المشروع، وهى الناتج الحدى السنوى لهذا المشروع، مطروحا منه قسط الإهلاك السنوى أو نفقات الإنتاج، أى هى مجموع الإيرادات الصافية المتوقعة من المشروع الجديد، وتشمل نفقات الإنتاج الفائدة على رأس المال مع سعر الفائدة، يكون الوضع متساويا بالنسبة للمستثمر سواء أقرض رأس المال مقابل الحصول على سعر الفائدة، أو قام باستثمار رأس المال فى هذا المشروع، أما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، يكون من الأفضل لصاحب رأس المال استثمار مدخراته فى هذا المشروع وبالتالى فإن القرار الخاص بحجم الاستثمار الذى يعتبر مربحًا فعليا لأصحاب رؤوس الأموال، يتوقف أساسا على سعر الفائدة، الجارى، وعلى ذلك، كلما انخفض سعر الفائدة زاد حجم الاستثمار الذى يمكن القيام به فعلا[1]، ومن هنا يمكن المقارنة بين حجم الاستثمار فى اقتصاد ربوى وحجم الاستثمار فى اقتصاد غير ربوى، فحجم الاستثمار فى هذا الأخير يكون أكبر، فإذا افترضا مثلا أن سعر الفائدة السائد فى النظام الربوى هو ١٠٪ فإن المشروعات الاستثمارية ذات كفاية حدية لرأس مال أقل أو مساوية لهذه النسبة لن يتم تنفيذها، حيث أن رؤوس الأموال سوف تحجم عن تمويلها، إذ أنه من الأربح لأصحاب رؤوس الأموال

(١) د/ عبد الفتاح قنديل – الدخل القومى.

إقراض أموالهم بالفائدة السائدة فى السوق بدلا من استثمارها فى هذه المشروعات ويعنى ذلك تعطيل طاقات إنتاجية متوفرة، وزيادة حجم البطالة، أما فى الاقتصاد الغير ربوى (الإسلامى) فإن رؤوس الأموال سوف تتجه إلى تلك المشروعات طالما أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تقل عن ٢,٥٪، وهى زكاة الأموال المدخرة وبالتالى فإن تحريم الربا يؤدى إلى زيادة الاستثمارات ورفع مستوى التشغيل.

ومن هنا فلقد قدم الإسلام صيغ بديلة للاستثمار هى:

١ – عقود المشاركة، وتعتبر شركة العنان فى الأموال من أهم أنواع الشركات التى تتناسب مع ظروف الاستثمار المعاصرة، وتتم فيها المشاركة بالمال والعمل معا.

٢ – عقود المضاربة: ويمثل عقد المضاربة المشتركة أهم صور الاستثمار التى يمكن إتباعها فى المصارف الإسلامية.

٣ – عقود البيوع، ويمثل عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء أهم أنواع هذه العقود، والتى يمكن أن تأخذ بها المصارف لإستثمار الودائع المجمعة لديها، ولمعاونة المستثمرين وصغار المنتجين فى القيام بنشاطهم الإنتاجى.

وبذلك يقوم العمل المصرفى على أساس المشاركة الفعلية فى الإنتاج والوساطة بين عنصرى رأس المال والعمل، والمشاركة فى الأرباح المتحققة من الاستثمار، وليس على أساس اقتضاء عائد ثابت على رأس المال المقرض.

وحرم الإسلام الربا فى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [سورة البقرة: الآيات ٢٧٥ – ٢٨١].

وهذه الآيات تقطع بالتحريم دون تمييز للقليل أو الكثير منه ففى الآية بيان واضح بأن الله لا يبيح سوى استرداد رأس المال فقط دون أى زيادة عليه[1]، كما أن الآيات ٢٧٨ إلى ٢٨١ تحوى دليلا على أن الربا من الكبائر، حيث بها وعيد الله بمحاربة آكليه، ثم بيان طريقة التوبة و التطهير كما فى الآيتين ٢٧٩، ٢٨٠ التى توضح كيفية التعامل مع المدين، ولقد استخدم الله تعالى فيها منهج التدرج لتقرير الأمور بما يتفق وطبيعة النفس البشرية بداية من استرداد أصل الدين، إلى تأجيل الدفع فى حالة صعوبة أداء الدين ثم التصدق بالدين على المعسر، وفى ذلك دعوة للسلوك العادل والكريم دون إجبار[2].

وهناك آيات أخرى لتحريم الربا وكذلك حرمتها السنة النبوية، وتحريم الربا لم يقتصر على الإسلام، بل هو مؤكد فى جميع الأديان السماوية، حيث أن التعامل بالربا قد ساد منذ العصور القديمة، بسبب ارتفاع المخاطر المحيطة بالنشاط الاقتصادى، مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى محاولة تأمين أموالهم ضد الضياع وفرض فوائد عالية.

ولقد حرمت اليهودية الربا، حيث وردت فى التوراة نصوص تحرم أخذ الربا بين اليهود منها: «إذا اقرضت مالا لأحد من أبناء شعبى، فلا تقف منه موقف الدائن، لا تطلب منه ربحا للمالك».

إلا أن اليهود إستخدموا نصوص التوراة بعد تحريفها لإباحة الربا إباحة مطلقة، وجعلوا ذلك التعامل كالعبادة، لأنه يخدم مجتمعهم بإضعاف أعدائهم، وهم فى رأيهم المجتمع الإنسانى كله. من النصوص التى وردت فى التلمود: «بأمر الله تأخذ الربا من غير اليهودى، ولا تقرض إلا تحت شروط مجحفة، وبدون ذلك نكون قد ساعدناه مع أن الواجب علينا ضرره».

بل ذهب اليهود إلى حد إباحة الربا فيما بينهم طمعا فى المال وحبا فيه وقدموا عدة تبريرات لتحليله، فتارة هو هدية أو عرفان بالجميل وتارة أخرى هو غرامة لتأخير سداد الدين، وتارة أخرى هو أسلوب تربوى للتوجيه والإرشاد[3].

---

(١) تفسير ابن كثير.

(٢) محمود عارف وهبة: نظريات الفائدة فى الفكر الاقتصادى.

(٣) جاء فى التلمود «مسموح لليهودى أن يقرض أولاده، وأهل بيته بالربا، ليذوقوا حلاوته ويقدروه حق قدره، حتى يعتادوا هذه العادة» – عادل مرسى (اليهود بين القرآن، والتلمود).

وفى واقع الأمر يعتبر اليهود هم مؤسسو النظام المصرفى الربوى السائد فى أنحاء العالم الآن، وقد قال تعالى عنهم فى كتابه الكريم ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ ﴾ [سورة النساء : آية ١٦١].

كما جاءت المسيحية بتعاليم تحريم الربا[١]، وذهبت إلى حد اتخاذ موقف مثالى متطرف يدعو إلى ترك أصل الدين للمدين[٢]، وعلى هذا الأساس، اتفق رجال الكنيسة حول تحريم التعامل بالربا تحريما قاطعا[٣].

وإلى جانب تحريم الأديان السماوية للربا، فلقد توالت القوانين الوضعية المحرمة للربا منذ العصور القديمة، ومن أهمها اللوائح القانونية لحمورابى فى سنة ١٨٠٠ قبل الميلاد، ودستور «صولون» فى القرن السادس قبل الميلاد فى الدولة الإغريقية، وفكر القس «توماس الأكوينى»، وتعاليم «مارتن لوثر» فى العصور الوسطى، ومع ذلك اتسع التعامل الربوى مع مرور العصور وتطور النظم الاقتصادية، حتى جاءت الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر، فأباحت تقاضى الفوائد بنص من القانون المدنى الذى أصدره نابليون سنة ١٨٠٤م، وانتشر التعامل الربوى فى باقى الدول الأوروبية، ووصل إلى الدول العربية والإسلامية فى صورة المصارف الربوية[٤].

حكمة تحريم الربا فى بالإسلام:

إن التحريم فى الإسلام لا يقوم إلا عند تحقيق ضرر يغلب على المنفعة إن وجدت.. الحكمة من تحريم الربا إنما ترجع إلى أصول ثابتة فى الإسلام ومبادئ أساسية تشكل دعائم النظام الاقتصادى والاجتماعى الإسلامى، وأهم هذه المبادئ هو مبدأ العدالة، ومبدأ عدم أكل أموال الناس بالباطل، ومبدأ التعاون، ومبدأ الغنم بالغرم، وتنويع واقتسام الأخطار بين الأفراد أو الشركاء فى أى عملية إنتاجية، ولذا فإن تعارض المعاملات الربوية

(١) جاء فى انجيل لوقا الفصل السادس، الآية ٣٤ «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة، فأى فضل يعرف لكم، ولكن أفعلوا الخيرات، وأقرضوا غير منتظرين عائدها.. يكون ثوابكم جزيلا» (السيد سابق) – فقه السنة.

(٢) جاء فى انجيل لوقا،الفصل السادس الآية ٣٠ «من سألك فأعطه، ومن أخذ الذى لك فلا تطالبه» (محمود عارف وهبة، نظريات الفائدة فى الفقه الاقتصادى).

(٣) قال سكوبار «أن من يقول أن الربا ليس معصية يعد ملحدا خارجا عن الدين» وقال الأبيوقى «أن المرابين يفقدون شرفهم فى الحياة الدنيا، وليسوا أهل للتكفين بعد موتهم» (السيد سابق، المرجع السابق).

(٤) لمزيد من التفاصيل، راجع محمود عارف وهبة، المرجع السابق.

مع مبادئ وأصول أساسية لروح الإسلام ونظامه تؤدى إلى مفاسد بالغة وأضرار تشتمل الفرد والمجتمع والنظام الاقتصادى كله، ستتم الإشارة إليها فيما يلى:

(أ) مفاسد الربا على المستوى الفردى:

يتعارض التعامل بالربا مع الفطرة الإنسانية السوية فالأصل فى المعاملات الربوية هو الحاجة للمال إما للاستهلاك أو للإنتاج ذلك أن القروض هى إما استهلاكية أو إنتاجية أى استثمارية وأصل التعامل بالقرض هو الحاجة، واستغلال حاجة الفرد بزيادة أصل الدين هو ظلم، ومن ناحية أخرى فالفرد لا يعطى ربا إلا ما زاد من حاجته من المال، يتحمل المحتاج عبء الزيادة الربوية، بينما يستفيد القادر من حاجة وضيق الآخر، ودون حق، وبذلك يكون الربا ضد الصدقة التى أوجبها الله على الأغنياء، والتى تتضمن الغنى والفقير، على حد سواء فى الدنيا والآخرة، فإن حاجة الفقير هى دين على الغنى، وعدم أداء الغنى للصدقة فى هذه الحالة هو تفريط فى حق من حقوق الله[1].

أما إذا اقترض الفرد دون حاجة شديدة للمال، كأن يقترض لشراء سلعة ثانوية، فإن هذا يتعارض مع أصل ثابت فى الإسلام، حيث أن المسلم الصحيح العقيدة يجب أن يكون قادرا على كف إشباع حاجاته، وإن كان قادرا على المتاع العاجل، فلا يجب أن يتطلع إلى الاقتراض من أجل إشباع حاجة تكون ثانويه لا يملكها، ومن ثم فإن ترشيد الاستهلاك هو سبيل للإدخار وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار والتنمية، وكما أن تحريم القروض الربوية هو حفاظ على مال المسلم، حتى لا يؤكل بالباطل عن طريق الفوائد على القروض.

وبخصوص آكل الربا (المرابى) فإنه يتعرض لضرر كبير فى الدنيا والآخرة، ففى الدنيا يحاربه الله ورسوله، وينعكس ذلك على سلوكه حيث صوره القرآن كالمجنون أو المختل، ذلك أن جشع المرابى وحبه الشديد للمال يستحوذ على حواسه فيصيبه بالاضطراب، ويفقده الحس السليم فى التعامل، فلا يميز بين الحلال والحرام، ويصبح هدفه الأول والأخير هو تحصيل المال ولو بغير حق، كما يصيبه التعامل بالربا بالكسل والسلبية لأنه يكسب دون عمل أو عناء، وتحريم الربا يمنع ظلم الإنسان لنفسه الذى هو عدم اشتراكه فى النشاط الاقتصادى، أما ما يلحق بالمرابى من عقاب فى الآخرة، فهو العذاب الأليم

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى.

الخالد، لقولــه تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1] [سـورة البقرة: آية ٢٧٥].

(ب) مفاسد الربا على مستوى المجتمع:

يتعارض التعامل بالربا مع الحس الاجتماعى الســليم والمبادئ الاجتماعية التى يدعو إليها الإسلام، فالتعامل الربوى يؤدى إلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان فيأخذ ماله بدون حــق، فينقطع المعروف بين الأفراد، مما يتعارض مع مبادئ الأخوة والتعاون والمشــاركة والتكامــل الاجتماعى، كما يــؤدى ذلك إلى هدم مبدأ العدالة فــى المجتمع، ومن ناحية أخرى يؤدى اســتغلال المرابين لحاجة الأفراد للمال، إلى انتشار الحقد والتفكك والعدوان والكراهية فى المجتمع نتيجة لشعور الأفراد باحتيال المرابين عليهم، بدلا من فتح أبواب البر والصدقات ونشر روح التعاون والإيثار كذلك يؤدى التعامل بالربا إلى إرهاق المحتاجين حيث يتضاعف الدين عليهم دون أن يقابل تلك الزيادة أى نفع حقيقى، وفى ذلك انتهاك لمبــادئ الرفق والرحمة، وأخيرا فإن انتشــار الربا فى المجتمع يؤدى إلى تركز الثروة فى أيــدى طبقــة المرابين، مما يعمل على زيادة الفروق الطبقيــة، وبذلك فإن الربا يؤدى إلى تفكك المجتمع، وهدم تضامنه، وإضعافه، كما يهدد الأمن والسلام الاجتماعى فيه[2].

(ج) مفاسد الربا على المستوى الاقتصادى:

يتعــارض الربا مع الســلوك الاقتصادى الســليم، الــذى يقضى بالعمــل وبذل الجهد لاســتحقاق الكسب الحلال، وترشــيد العملية الإنتاجية، باســتخدام عناصر الإنتاج أكفأ اســتخدام إلى جانب قيام النقود بوظيفتها كوســيط للمبادلة ومقياس للقيم بهدف تيســير المعامــلات والتبادل الاقتصادى، ويأتى الربا مناقضا لهذه الأســس الاقتصادية، مما ينتج عنه أضرار بالغة تلحق بالبنيان الاقتصادى للمجتمع، هذا بجانب ما بيناه من أضرار على الاقتصاد والاستثمار.

ويجــب التنويه إلى أن تحريم الربا بيــن الأفراد لا ينفصل عن تحريم الربا بين الأفراد والمؤسسات وبينها وبين الحكومات[3].

---

(١) د/ أميرة عبد اللطيف مشهور .مرجع سابق.

(٢) د/ أميرة عبد اللطيف مشهور. الاستثمار فى الإسلام.

(٣) د/ على حسن عبد القادر، دراسات فى الاقتصاد الإسلامى والمعاملات المعاصرة.

* **الرد على تبرير الربا نتيجة لتأثير عنصر الزمن على المعاملات:**

يـرى البعض أن سـعر الفائدة هو مقابل التفضيل الزمنـى، أى مقابل ما يتحمله الفرد المدخر عندما يمتنع عن الاستهلاك فى الحاضر، ذلك أن كل ادخار هو تضحية من جانب الإنفاق على الاسـتهلاك، ولذا يتحتم رفع سعر الفائدة لزيادة التعويض الذى يحصل عليه الفرد عند تضحيته بالاسـتهلاك فى الحاضر، خاصة أن احتمال انخفاض القوة الشـرائية للنقود أمر يؤدى إلى ارتفاع أسـعار السـلع فى المسـتقبل، ولذا فإن سعر الفائدة فى هذه الحالـة هو الفـارق بين قيمة القرض فى الحاضر وقيمته فى المسـتقبل، وهذا التبرير قائم علـى إدخـال عنصر الزمن فى التحليـل، وبمقتضاه فإن العلاقة طردية بين سـعر الفائدة والادخار[1].

إلا أن الامتناع عن الاسـتهلاك والزمن ليس تبريرا للتعويض أو سـعر الفائدة، فالمدخر لا يتحمل أى مخاطر يستحق عنها الفائدة ومن ناحية أخرى، فإن الفائدة تؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالى فهى من أسباب التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وليست نتيجة لهذا الانخفاض، ذلك أن سـعر الفائدة، يضاف إلى نفقات إنتاج السلع ويتم تحميله على المستهلك.

وأخيـرا، فإن التضخم لا يؤثر مباشـرة على تحديد سـعر الفائـدة، والدليل على ذلك اسـتقرار سـعر الفائدة نسـبيا، وعدم تغييره بالقدر اللازم لملاحقة التغيرات المستمرة فى الأسـعار، فمعدل التضخم يرتفع باسـتمرار حتى أنه يصل فى بعض الدول إلى ٣٥٪ بينما سعر الفائدة ثابت نسبيا أو يرتفع ببطء بحيث لا تتجاوز ١٢٪ فى الغالب.

* **الرد على تبرير الربا لتحمل المخاطرة**

حيث يبرر البعض تقاض فائدة عن القروض، بأنه بمثابة تعويض عن المخاطر المختلفة التـى تتعـرض لها هذه القـروض، وبالتالى فهـى صمام أمان أو مقابـل مخاطرة المقرض بمدخراته، إذا قد يفلس المقترض ولا يستطيع الوفاء بقيمة القرض.

وأول رد يتبادر إلى الذهن أمام هذا التبرير هو القول بأنه فى حالة عدم إفلاس المقترض هل يؤثر ذلك على أدائه للدين، فما هو المبرر للفائدة أو الزيادة هنا؟

---

(١) د/ عبد الفتاح قنديل – الدخل القومى.

ويهتم هذا الرأى بالمخاطر التى يتعرض لها المقرض ويتناسى المخاطر التى يتعرض لها المقترض[1]، حيث أن المخاطرة الحقيقية تتمثل فى مشاركة المال فى العملية الاستثمارية، وإمكان تعرضه للخسارة، بينما تمثل الفائدة عائدا مضمونا وثابتا لصاحب المال دون بذله لجهد أو تعرضه لمخاطر حقيقية، وبالتالى لا توجد فيها خطورة بالمرة حيث أن يد المقترض يد ضمان، وليست يد أمان، ومن ناحية أخرى، فمن حق المقرض الإقراض على ضمان أو تأمين الدين بالرهن ذلك أن الفائدة لا يمكن أن تكون ضامنة لأصل القرض لإمكان تعرضها لنفس مخاطر أصل الدين، مما يضمن زوال الخطر، وهو رهن شىء مقابل القرض مثلا[2].

ومن هنا لابد من اتباع سياسة حكمية ومتدرجة فى النزول بالفائدة إلى أن نصل بها إلى صفر، ويتوازى ذلك مع فتح آفاق جديدة للاستثمار.

وأخيرا، إذا أردنا إيقاظ الضمائر فلابد من غروب الربا.

الديون الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد والسياسة البديلة:

إن ارتفاع حجم المديونية واستمرارها لفترة طويلة لابد أن يؤثر فى المؤشرات الآتية: ارتفاع المديونية وازدياد عبء خدمتها (أى عبء دفع أقساط الديون وفوائدها) لابد عاجلا أو آجلا أن يضعف من القدرة على الاستثمار ومن ثم على رفع معدل نمو الناتج الإجمالى ومتوسط الدخل وكذلك يضعف القدرة على تصحيح الهيكل الإنتاجى بتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الصناعة التحويلية وكذلك يصعب القدرة على تخفيف من حدة التفاوت فى الدخول، إذ أنه فى فترات النمو البطىء أو الركود تشتد عادة مقاومة أصحاب الدخول العالية لأى محاولة لإعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المتدنية.

كل ذلك يلقى بأعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات، مما يدفع المخطط لأن يتبنى معدلا للنمو أقل طموحا، ومعدلات أقل للاستثمار ولا يقف عند هذا الحد بل يظل الوضع مع تلك السياسة يتفاقم ويتأزم إلى أن يصل إلى حد الكارثة.

ومن الملاحظ أن مصر تتعرض للاستدانة فى فترات رخائها وتسدد ديونها فى فترات الأزمات العالمية (مثل الحربين العالميتين).

---

(١) فتحى لاشين. أهم الخصائص المميزة للاقتصاد فى الإسلام.

(٢) د/ عبد الهادى النجار. الإسلام والاقتصاد.

وإذا نظرنا إلى تطور أحوال الاقتصاد المصرى خلال الفترات الأخيرة سوف نلاحظ تتابع فترات الأداء الجيد والأداء المتواضع أو السيئ والذى يتوقف ذلك على الآتى:

١ – تغيرات فى الظروف الاقتصادية والسياسة فى العالم الخارجى وانعكاسها على الأحوال فى مصر، إما عن طريق خلق فرص أوسع أو أضيق للتصدير والاستيراد أو للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية (قروضا كانت أو استثمارات خاصة) أو عن طريق زيادة أو نقص الضغوط التى تتعرض لها مصر من القوى الخارجية التى تحاول فرض إرادتها وتوجيه السياسة الاقتصادية المصرية بما يتفق مع مصالحها حتى لو تعارضت مع المصلحة المصرية.

٢ – تغير النظام الاقتصادى (أو طبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة) فى مصر من نظام تحكم فيه الدولة سيطرتها على الاقتصاد إلى نظام يتسم برخاوة الدولة وضعف دورها أو بالعكس من نظام الدولة الضعيفة أو قليلة التدخل فى الاقتصاد إلى الدولة القوية، وكذلك درجة ما يشيع من فساد يؤثر بالضرورة على طبيعة القرارات الاقتصادية من جانب الدولة والأفراد على السواء[1].

أما عن السياسة البديلة فتتمثل فى الآتى:

أولا: التمتع بالإرادة والحرية، واعتقد أن مصر مؤخرا بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م قطعت شوطا كبيرا فى التحرر من التبعية والخضوع وعدم الانصياع للضغوط الخارجية، وامتلكت الإرادة وحرية الاختيار، وبالطبع تحملت فى سبيل ذلك الكثير من المشاق والصعاب والتحديات والضغوط وهذا هو ثمن حرية الإرادة والاستقلال السياسى والاقتصادى، وهذا هو أولى الخطوات وأهمها والتى يترتب عليها منظومة السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية ومنها:

(أ) أن تتسم السياسة الاقتصادية بدرجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، بحيث تدخل الدولة فى أدق تفاصيل النشاط الاقتصادى، وتطبيق نظام التخطيط بدرجة عالية من الجدية، وإخضاع الأسعار للسيطرة الإدارية وتوسع القطاع العام فى الاستثمار.

(ب) إتباع منهج واضح لتقليل المديونية، والتفاوض من أجل تخفيضها مع الجهات المانحة أو حتى إلغاء الفائدة أو على الأقل تعديلها.

---

(١) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصرى.

(ج) اتبـاع سياسـة اقتصادية مرنة لمواجهـة المتغيرات الخارجية ومـا يتطلب ذلك من تخفيض الواردات خاصة الكمالية ومنع تصدير أى مواد خام.

(د) لا يجـب أن نلجأ إلى الاقتراض من أجل عمـل تنمية فإذا كانت التنمية قائمة على الديون، فسـيأتى الوقت الذى نضحى فيه بالتنمية من أجل خدمة الديون، خصوصا إذا كانت أسعار الفوائد على الديون أعلى من معدل العائد على الاستثمارات.

(هـ) لا يجب الاعتماد على القروض فى تمويل مشـروعات لا تسـاهم مباشـرة فى زيادة الإنتاج ومراعاة عدم الالتجاء إلى القروض الربوية.

(و) يجـب أن توجـه المنح والمسـاعدات فى تمويل تلك المشـروعات التى تسـاهم فى الإنتـاج، ولا يتم إنفاقها اسـتهلاكيا، والتوجه إلى الاعتمـاد على الذات، من خلال استغلال القدرات الذاتية والتحكم فى النفقات.

(م) يجـب أن يكـون الاقتصاد المصرى ليس مجرد اسـتهلاكى أو حتى خدمى بل يكون هنـاك تنوع فى الهيكل الإنتاجى قائم على زيـادة معدل النمو فى الصناعة والزراعة والإسكان والنقل والمواصلات والكهرباء والطاقة واستغلال الموارد والتخزين والسياحة وقناة السويس وغيرها.

وذلك فإن الاعتماد على الزيادة فى معدل نمو الناتج القومى على القطاعين الأساسيين: الصناعـة التحويلية والزراعة، يمكن التعويل عليهما فى اسـتمرار النمو المرتفع فى المستقبل ويساهما فى توليد أكبر لفرص العمالة.

(ن) تحدثنـا من قبل عن إعادة هيكلة الجهـاز الإدارى وما يترتب على ذلك من مكافحة الفسـاد و ضبط النفقـات واتباع نظام عادل فى الأجور والمرتبـات، وكذلك معالجة الاختـلالات الهيكليـة فى الموازنـة العامة للدولة ولا يخرج منهـا أى مبالغ تحقق إيرادات عامة للدولة وكذلك تفعيل الجهات الرقابية.

أمـا عـن الإنفـاق الحكومـى، فيجب أن يقـوم على فكـر الأولويات، الأهـم فالمهم أى الضروريات ثم الحاجات ثم التحسينات.

كما يجب على وزارة المالية أن تضع تقديراتها للموازنة العامة فى بداية السنة المالية على أساس دقيق بحيث لا يكون هناك فرق بين الإيرادات والمصروفات، يظهر فى صورة عجـز فى الموازنة فى نهاية السـنة المالية، كما ينبغى عليها ألا تسـمح بتجاوز نفقاتها حـدود إيراداتها المتوقعة عن السـنة المالية المقبلة، بـل إن تقدير هامش عجز يكون له

حساب عند عدم تحقيقه فى الإيرادات العامة بحيث تنتهى الموازنة فى الحساب الختامى بصورة متوازنة، أو بالفائض لصالح الإيرادات، حتى لو اتبعت أساليب التقشف فى ذلك.

وهـذا التوازن فى الموازنة يكون بداية لوقف الاقتراض الداخلى لسـد العجز والتحول لسـداد تلك الديـون أيضا، خاصة للجهات التـى لا تمتلكها الدولـة وتتحول البنوك من المتاجرة فى أذون الخزانة إلى مشـاركة الدولة فى الاسـتثمار الحقيقى الذى يخدم الإنتاج الفعلى، أما عن الجهات التى تمتلكها الدولة فيتم إسـقاط تلك الديون على أن تظل الدولة ضامنة لها فى أداء تلك الديون.

ولتحقيق ذلك لابد من توافر الإرادة السياسـة والتخطيط المالى الحكيم خاصة فى ظل نص الدستور على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة.

(ل) تعظيم الاسـتفادة من الموارد السـيادية مثل الطاقة المتجددة والنفط والغاز والثروات المعدنية وقناة السـويس، كذلك تعظيم الاستفادة من السـياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

والسؤال الآن:

هل الاسـتثمار الأجنبى المباشـر، العائد الذى يتحصل منه يعـادل ويفوق ضخ البنك المركـزى للعملـة الصعبة فى السـوق للحفاظ على سـعر الدولار وبالتالى التشـجيع على الاستثمار، وهل الحفاظ على سعر صرف الدولار يتناسب مع فقر مصر فى الموارد الدولارية الآن، وما هو حجم الاسـتثمار المباشـر الموجود فى مصر، أم أن ذلك هو استمرار لسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى تأتى الاسـتثمارات حين اسـتقرار الأمن والدولة، السـؤال الآن هل اسـتفادت مصر من الانفتاح الاقتصادى، وما هـى مقومات الاقتصاد المصرى للانفتاح ومؤهلاته وقدرات الدولة المصرية على المسـاومة من أجل وضع أفضل للصادرات المصرية والتحكم فى الاسـتيراد، وهـل تم توجيه الاسـتثمارات الأجنبية نحـو الإنتاج الحقيقى فى الدولة وبشـروطها وتشـغيل العمالة المصرية وجلب التكنولوجيا والاعتماد على موارد الداخل، أم أن تلك الاستثمارات تشكل فى بعض الأحيان عبئا متزايدا على ميزان المعاملات الجارية، مما تولده من طلب على الواردات وما تحوله من أرباح للخارج؟

كل ذلك يستوجب إعادة النظر فى الحكمة المتوخاة من دعم الجنيه أمام الدولار حتى تتحقـق تلك الحكمة، وإلا فالأولى عدم إهـدار الاحتياطى الضعيف من الدولار وتعبئة كل موارد الدولة من أجل الإنتاج الفعلى والقضاء على جيش البطالة.

كما يجب أن تقوم الدولة بتنظيم عملية الاستيراد وأن يقوم الجهاز الحكومى بالاستيراد ولا يترك ذلك للوسطاء.

(ع) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب العدد الأكبر من العمالة.

(غ) إعادة النظر فى التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبى والمحلى وضبطها وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الضرورية والتى تحتاج إليها الدولة.

إن الهدف الذى نصبو إليه من تلك السياسة الاقتصادية هو تأسيس وتدعيم هياكل الإنتاج وأساليبه لإحداث نمو ذاتى متواصل فى الإنتاج القومى وتأسيس الأوضاع المؤسسية وتأهيلها لتوليد القوى الداعمة لهذا الهيكل الإنتاجى عن طريق الاستفادة من مواردنا المحلية وتبنى استراتيجيات قائمة على فكر الأولويات من إشباع الحاجات الأساسية ثم الضرورات ثم التحسينات، وأن يكون ذلك فى إطار توزيع عادل لعوائد الإنتاج من الثروات والدخول، فهذا هو الشرط الأول لإعادة توزيع السلطة السياسية التى هى بدورها أساس كل تغير فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى، وذلك هو السبيل الأكبر لإعادة ترتيب الأولويات على النحو الذى يضع هدف إشباع الاحتياجات الأساسية فى مقدمة الأولويات الاجتماعية وهو أيضا ضرورة اقتصادية، إذ يؤدى إلى توسيع السوق المحلية وتوليد قوى شرائية تكفى لاستيعاب المنتجات المحلية وتضمن دوران عمليه الإنتاج على أساس ذاتى مستقل، وأخيرا فإن إعادة توزيع الدخول والثروات ستضمن أن يوضع تحت تصرف الدولة عدد من المفاتيح الرئيسة للاقتصاد القومى تمكن من زيادة فعالية التخطيط والإدارة الاقتصادية وما يستتبع ذلك من تقوية وتوسيع نطاق عمل القطاع العام، حيث أن التخطيط يصبح عملية شكلية إذا لم يستند إلى أداة قوية لضبط إيقاع الحركة الاقتصادية بما يحقق الأولويات التى يسعى المجتمع لتحقيقها، والتجربة قد أثبتت أن التكوين التاريخى للقطاع الخاص المحلى يجعله يقبل على أنشطة ليست هى دائما مما يساعد على بناء قاعدة إنتاجية قوية، كما أن القطاع الخاص الأجنبى تحركه دوافع الربحية الخاصة وارتباطه بالشركات متعددة الجنسيات ومصالحها فى دول مختلفة، ولذا فلا مناص من الاعتماد على قطاع عام قوى يقود الحركة الاقتصادية وتمارس الدولة من خلاله دورها فى وضع الأولويات القومية موضع التنفيذ وفقا لخطة شاملة يمكن للقطاع الخاص المنتج أن يسهم فيها فى حدود مرسومة له.

كل ذلك مع ضرورة إشاعة مناخ ديمقراطى يفسح المجال لمشاركة شعبية فى اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها فتلك هى الضمانة لعدم الانحراف عن الأولويات الموضوعة،

ولمحاصرة الفساد والتسيب، وللحيلولة دون استئثار فئة قليلة بمقاليد الأمور لصالحها الخاص، فضلا عن أنها شرط لازم لحسن التخطيط وفعالية متابعة الخطط.

ومن هنا فإن كل ما سبق يعتبر من قبيل التخطيط للتنمية وهى تطوير السياسات والمؤسسات والتدابير الإدارية والسياسية الضرورية لإنجاز التنمية، ووسائل هذا التخطيط وأدواته وأجهزته وكوادره وبياناته، وما يستتبع ذلك من الآتى:

(أ) إصلاح قاعدة البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بعد ما أصابها من تدهور وتشويه.

(ب) إعادة بناء أجهزة التخطيط وتدعيم إمكاناتها وتقوية كوادرها وإعادة تنظيم العلاقات بينها وبين مؤسسات الدولة.

(ج) تحسين أدوات التخطيط وأساليبه وإعادة صياغة بعضها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة فى الاقتصاد، بأن يكون أساليب التخطيط فى اتجاهات ثلاثة ، الأول هو: التخطيط الاستراتيجى الذى يركز على السياسات والمتغيرات صاحبة الشأن الأكبر فى تشكيل سلوك النظام الاقتصادى والاجتماعى، والثانى هو: التخطيط التأشيرى بعد ما اتسعت رقعة النشاط الخاص وتعددت مجالات عمله والثالث هو: التخطيط للطوارئ الذى من الضرورى العمل به حيث أصبح الاقتصاد المصرى شديد الحساسية والتقلب للثورات الداخلية والأزمات المحلية والعالمية، والعلاقات والتغيرات الخارجية.

كل ذلك يؤدى إلى التوصل إلى مجموعة متكاملة ومتناسقة من السياسات الضرورية لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمناخ السياسى فى ضوء تصور طويل المدى لمستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات مصر بالمنطقة العربية والأفريقية والمجتمع الدولى بصفة عامة، بما يوفر قدرا معقولا من إمكانات التحكم والتوجيه الاقتصادى فى يد الدولة، ويهيئ بيئة أكثر استقرارا ويقينية يتيسر معها ممارسة التخطيط على نحو فعال، وإنجاز الخطط الاقتصادية لأهدافها.

ولا شك أن للقطاع الخاص دور رئيس فى التنمية، وذلك بعد تحديد مجالات عمل النشاط الخاص من خلال تدخل حكومى واع ودفعة نحو المجالات الإنتاجية وفقا لنظام الأولويات القومية المحدد، وأن يعمل قانون استثمار المال العربى والأجنبى على الربط

بيــن ما يحصل عليه المســتثمر مــن إعفاءات ومزايا وما يحقق مــن إنجازات، خاصة مع اســتخدام المنتجات والعمالة والخبرة المحلية، وأن يعمل القطاع الخاص على أرض صلبة دون أن يواجــه تهديد بالتأميم أو المصادرة، بل فى إطــار تعاون أوثق بين القطاعين العام والخاص.

إن التخطيــط الاقتصــادى يجب أن يُبنــى أولاً على قاعدة القدرة الذاتية التى تســتند إلــى تحقيق قدر مطلوب مــن الاكتفاء الذاتى فى الزراعة والصناعة، يوفر للدولة الأمان من ضغوط قوى خارجية ومن أخطار حدوث ندرة فى المواد الغذائية، محتويا ما تمتلكه مصر من موارد ومشــروعات إنتاجية، ثم يقوم بعــد ذلك على التكامل العربى والتعاون الأفريقى والدولى.

■■■

الدعم

الدعم هو أحد وسائل إعادة توزيع الدخول وحماية مستوى معيشة محدودى الدخل.

والدعم يشتمل على عنصرين هما:

(أ) الدعم المباشر للسلع والخدمات.

(ب) الدعم غير المباشر، وهو الفرق المالى بين بيع سلعة من (الطاقة الأحفورية) فى الداخل وسعر بيعها دوليا وهو الفرق الذى تتحمله الدولة.

أولا: دعم الطاقة:

يأتى فى إطار إعادة الهيكلة لقطاعات ووحدات الدولة إعادة هيكلة قطاع البترول يتم خلالها النظر فى النقاط الآتية:

١ – إعادة التفاوض مع الشركات الأجنبية على شروط ومعدلات استخراج البترول لتأمين قدر أكبر من الاحتياجات المستقبلية وزيادة حصة مصر من عائدات البترول،هذا إلى جانب مراجعة نمط إدارة استثمارات قطاع البترول الحكومى ومدى الجدوى الفائدة المحققة من شركات البترول التابعة أو المشارك فيها وزارة البترول والهيئة.

٢ – مراجعة سياسات التشغيل سواء فى مجال الإنتاج أو التوزيع والحد من الدور المهيمن للقطاع الخاص فى مجالى الإنتاج والتوزيع ،وكذلك مراجعة النظام المالى والإدارى، والمبررات الموضوعية أو غير الموضوعية لاستنزاف جزء كبير من الفائض المتاح عبر صرف الأجور والمكافآت المبالغ فيها، داخل هذا القطاع[1].

٣ – مراجعة نمط الاستثمار والتركيز على التوسع فى مجال الاستثمار الداخلى فى مجال التكرير ومعاملة، للحد من استيراد الكثير من المنتجات البترولية.

يتزامن مع ذلك:

(أ) العمل على ترشيد استخدام الطاقة.

(ب) إجراء مزج متوازن بين مصادر الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة، وإعادة استخدام المشتقات.

---

(١) عبد الخالق فاروق، أزمة الاقتصاد المصرى.

(ج) اتباع سياسة متدرجة فى تعديل هيكل أسعار الطاقة.

ثانيا: دعم السلع والخدمات:

نؤيد التحول إلى الدعم النقدى، وحتى هذا الدعم النقدى سيكون بصورة مؤقتة لحين استحداث آليات جديدة تعمل على رفع مستوى معيشة الفقراء ومحدودى الدخل، وتوفير لهم أدوات للإنتاج يستطيعون بها العمل على زيادة دخولهم والمساهمة فى الإنتاج القومى، وسوف نتحدث عن آلية من شأنها أن تساهم فى ذلك وهى «بنك الاستثمار المصرى» ولحين البدء الفعلى فيه والوصول إلى تمام التشغيل وتحقيق الأهداف، يجب العمل الآن على تشكيل «لجنة الدعم» تقوم تلك اللجنة بحصر الفئات والأسر المستحقة للدعم النقدى بالتعاون مع الأجهزة المختصة والإشراف على وصول الدعم النقدى لتلك الفئات.

■■■

المجلس القومى للاقتصاد

مهمته: صياغة الرؤى ووضع الأسس العامة والاستراتيجيات التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى، وضمان التنفيذ الفعلى لها، والعمل على تبنى برامج واضحة لها أهدفا محققة وتعظيم الفائدة من عمليات الإنفاق ويتفرع عن هذا المجلس عدة لجان:

١ - لجنة مراجعة تأثير القرارات السياسية على الاقتصاد:

تعمل بالتنسيق بين الوزارات وتقوم بمراجعة سابقة ولاحقة ويتمتع جميع أفرادها بحس سياسى واقتصادى قوى وبعد نظر لمردود القرارات السياسية على الاقتصاد، كما تقوم بمراجعة التشريعات الاقتصادية ومنها (قانون الثروة المعدنية وقانون المناجم والمحاجر وقوانين الاستثمار – وقوانين سوق رأس المال... إلخ).

٢ - لجنة التنسيق والتخطيط:

تقوم بالتنسيق بين الوزارات فى إقامة المشاريع والتخطيط لها، كما تبحث فى المشروعات المقامة كيفية تطويرها والتخطيط لإقامة مشروعات جديدة مستفيدة من الإمكانيات التى تتمتع بها مصر وتبحث فى مدى جدوى المشاريع الاقتصادية التى لم تستكمل والمخطط لها وتوفير المعلومات اللازمة، كذلك التخطيط العمرانى، حيث أن التخطيط الاقتصادى وثيق الصلة بالتخطيط العمرانى، فتقوم التنمية والاستثمار والعمران فى شكل منظم ومنسق خالى من التضارب.

كما تقوم هذه اللجنة بتنسيق مخططات التنمية وذلك ضمن الإستراتيجية الموضوعة لتنمية كل محافظة من محافظات مصر، بما يتناسب مع استغلال موقعها والاستفادة من مواردها والتكامل بينها وبين باقى المحافظات، وتحديد المشروعات التى لها أولوية فى التنفيذ (مثل سيناء ومحور القناة)، وكذلك أيضا التخطيط لإقامة التصنيع الزراعى. وتضم هذه اللجنة تحتها بنك المعلومات الذى (يحوى الخطط والمشاريع والثروات.. وهكذا).

٣ - لجنة المتابعة والمراقبة:

مهمتها هى متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية ووضعها موضع التطبيق العملى، ومتابعة مراحل تنفيذ المشـاريع، ومتابعة ومراقبة إلزام المستثمرين بعقودهم مع الدولة على الوجه المتفق عليه، حتى تتحقق التنمية الفعلية والمرجوة من الاستثمار.

٤ - لجنة إدارة أراضى وأصول الدولة:

إن الدولة لديها أراضى وعقارات تابعة للوزارات و للأجهزة والشـركات المختلفة وهى غير مسـتغلة (فـى الداخل والخارج)، تقوم هذه اللجنة بالتنسـيق مـع الجهات المالكة لإدارة تلك الأصول والأراضى واسـتغلالها الاسـتغلال الأمثل، منها جميع الوزارات وكما أن الشـركات القابضة لديها أراضى غير مستغلة يمكن إقامة فيها صناعات كثيفة العمالة، ومثـال لأراضـى الدولة وممتلكاتها فى الخارج، تلك التى تركها محمد على باشـا (وقف) لوزارة الأوقات المصرية بدولة اليونان والوزارة تحصل منها على مبلغ إيجار (زهيدا جدا) وقد شيع أن الحكومة اليونانية تقوم باستغلالها والتعدى عليها.

٥ - لجنة ضم الاقتصاد الموازى:

تهتم بإنشاء مناطق صغير صناعية على مستوى المحافظات يتم فيها تجميع الصناعات غير الرسـمية بعد حصرهـا، وتحتضنهم الدولة وتقدم لهم الدعم وتقـوم بتمليكهم الأماكن بالتقسيط أو تأجيرها، ويعاون مركز تحديث الصناعات فى ذلك، ثم استخراج كل التصاريح والتراخيص الرسمية.

كما تقوم هذه اللجنة بالتنسـيق لمنح الحرفيين رخصة للعمل، لأن ذلك سـوف يرقى بالمهنة مثل السائق الذى يحمل رخصة درجة ثالثة – ثانية – أولى.

وتقوم بتخصيص أماكن مجمعة للباعة الجائلين والمستحوذين على الأراضى والطرقات، ويكون بهذه الأماكن أكشـاك مجهزة بالمرافق، ولها سـجل تجارى وملف ضريبى، ويتم سـداد ثمنها على أقسـاط ميسرة أو بنظام إيجار حتى التمليك، ولا يسمح بعد ذلك بوجود للباعة الجائلين فى غير الأماكن المخصصة لهم.

٦ - لجنة التفعيل الإليكترونى:

مسئولة عن تعميم استخدام الكمبيوتر على مستوى وحدات وأجهزة وقطاعات الجمهورية والربط الشبكى بينها ومنظومة استخراج التصاريح والموافقات التجارية والأوراق الرسمية للمواطنين.

٧ - لجنة الطاقة:

مهمتها البحث فى ترشيد استخدامات الطاقة بكل وسائلة وترشيد دعم الطاقة، والقضاء على السوق السوداء فى الطاقة، والتدرج فى استعمال الطاقة النظيفة واستخدامها، وتبنى تطبيق الاستراتيجية الموضوعة لمنظومة الطاقة المتجددة.

٨ - لجنة محاربة الاحتكار:

مهمتها وضع الإستراتيجية العامة لمحاربة الاحتكار وأساليبه ومنها:

(أ) القضاء على الاحتكار بإجبار المحتكر على بيع ما يحتجزه من سلع وذلك لإزالة الضيق ورفع الظلم عن الأفراد، حيث تقوم اللجنة بإنذار المحتكرين لبيع سلعهم بأثمان معتدلة أو ثمن المثل، وإذا رفض المحتكر تنفيذ الأمر جاز للسلطة التنفيذية المختصة مصادرة السلع المخزونة وبيعها فى السوق بسعر المثل، ويجوز تعويض المحتكر بعد ذلك أو عدم تعويضه فالاحتكار جريمة تعزيزية، ويتم تحديد عقوبتها وتقديرها تبعا لظروف المخالفة، والأضرار المترتبة عليها، والقاعدة أن «ما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه للّه».

(ب) توفير السلع وزيادة المعروض منها فى الأسواق.

(ج) الاستيراد المنظم لسد حاجة الناس من السلع الضرورية لارتفاع أسعارها لحين توفير منافذ إنتاج داخلية لها.

(د) التسعير: حيث تقوم اللجنة بمحاربة الاحتكار عن طريق تسعير السلع، ولا مناص فى ذلك إذا دعت الضرورة، وعلى كل الأحوال تقوم اللجنة بتحديد هامش ربح يلتزم به المنتجين للسلع والخدمات ولا يسمح بتعديه وفى هذا الصدد من الممكن وضع تكت على السلعة يفيد التكاليف وسعر البيع حتى يتم معرفة هامش الربح والتسعير يتحدد بثمن المثل ولا تلجأ الدولة إليه إلا بعد استنفاد الطرق السالفة.

٩ - لجنة استعادة الأموال المهربة.

١٠ - لجنة مراقبة أداء الزكاة:

مسـئولة عن مراقبة تحصيل الزكاة ووضع أساليب تحقيق ذلك، وكذلك مراقبة صرفها فى الأوجه التى سبق عرضها.

١١ - لجنة البيئة:

مهمتها ضمان أن تقوم التنمية الاقتصادية والعمرانية فى البلاد على أسس تراعى البعد البيئى والتنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

١٢ - لجنة التعاون العربى:

مسـئولة عن وضع إسـتراتيجية التعاون العربى فى النواحى الاقتصادية وذلك فى إطار خطوات مرحلية نحو تحقيق الوصول إلى الاتحاد العربى المنشود، واستغلال كل المقومات المتاحة حتى يكتمل هذا البناء.

ويتفـرع منها لجنة فرعية «لإدارة المنح والمسـاعدات» ومهمتها اسـتغلال تلك المنح والمساعدات الاستغلال الأمثل بالتنسيق والتعاون مع لجنة التخطيط والتنسيق، حتى تقوم بتحديد المشاريع والاستثمارات التى تدخل فيها تلك الأموال ولا توجه إلى أى وجه إنفاق آخر.

١٣ - لجنة التعاون الأفريقى:

مسئولة عن وضع استراتيجية التعاون الأفريقى فى النواحى الاقتصادية وتعمل بالتنسيق مع لجنة إدارة أزمة السد.

١٤ - اللجنة المالية:

مهمتهـا تنظيم النواحى الماليـة (الإيرادات والنفقات) وتقوم علـى ضبط الإنفاق العام بخـلاف إدارة الموازنـة العامة بوزارة الماليـة، تتولى مراجعة النفقـات وتقرير أولويات الإنفاق، بحيث لا يخرج نفقات تزيد على حد معين إلا بعد الرجوع إليها، كما تقوم بتدقيق موازنـات الجهات الإدارية قبل اعتمادها، مع تفعيل رقابة الجهاز المركزى للمحاسـبات واشـتراكه فى الاختصاص المعقـود لمراقب المالية المنصوص عليه فى قانون المحاسـبة الحكومية لجعل رقابته سابقة ومجدية، ويمكن أن تضم تحتها لجنة مراقبة أداء الزكاة.

ونذكر هنا باختصار بعض المصادر التى يمكن أن توفر تمويل:

١ – إعادة تنظيم هياكل ومؤسسات الدولة وضبطها.
٢ – تفعيل الزكاة.
٣ – تفعيل الوقف.
٤ – إنشاء بنك الاستثمار المصرى.
٥ – تشـجيع المبادرات الشـعبية (خاصة رجال الأعمال والإعلام والرياضيين والفنانين) وقد تكون مبادرات مباشرة وغير مباشرة.
٦ – إنهاء منظومة العمل الربوى.
٧ – ضبط النفقات وترشيد الاستهلاك.
٨ – الاستثمار طبقا لاستراتيجية الأولويات.
٩ – تعديل المنظومة النقدية (السياسة النقدية).
١٠ – الصناديق الخاصة وتم بالفعل النص على ضمها إلى الموازنة العامة فى دستور ٢٠١٤م.
١١ – تخفيض التمثيل الدبلوماسـى مع الدول التى لا يوجد بها جاليات مصرية أو حجم استثمار كبير على الأقل فى الفترة الحالية.
١٢ – الاستغلال الأمثل للموارد.
١٣ – تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، وتبنى الدولة للاستيراد بدلا من الوسطاء.
١٤ – ولما لا يتم الاستثمار فى بعض المشاريع الكبرى عن طريق طرحها للاكتتاب العام.

لجنة الدعم:

تضع إسـتراتيجية لإعادة هيكلة منظومة الدعم بكاملها على أسـس تضمن وصول الدعم لمستحقيه وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى.

■■■

المفتاح الحادى عشر

التنمية الصناعية

الاستراتيجية التى يجب أن تقوم عليها التنمية الصناعية:

١ – الاهتمام بالتعليم الهندسى والفنى والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ولقد تحدثنا عن ذلك.

٢ – أن يكون نمو الصناعة وثيق الصلة بنمو الزراعة وأن يتضافر القطاعان فى سبيل تحقيق هدف إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان، ويعنى ذلك التركيز على قيام الصناعة بتوفير احتياجات الزراعة من المدخلات الصناعية، وكذلك إعطاء اهتمام أكبر لقيام الصناعات ذات الأساس الزراعى والصناعات الريفية ما يتيح فرصا أكبر لزيادة العمالة والدخول، ويوسع بالتالى من سوق تصريف المنتجات الصناعية، ويحد من هجرة أهل الريف إلى المدن، هذا بجانب الاهتمام بالصناعات الرأسمالية والوسيطة، إن ذلك يعنى ضمان إشباع مستمر للاحتياجات الأساسية، وبناء القدرات الذاتية الضرورية، وهذا يقتضى إقامة قاعدة صناعية قوية ومتنوعة قادرة على النمو الذاتى، وهذا لا يعنى أيضا الاقتصار على تلبية احتياجات السوق المحلية وإهمال التصدير، فالتصدير مطلوب لتوفير النقد الأجنبى اللازم لإقامة الهيكل الصناعى، وطبيعة السلع المنتجة للتصدير تختلف مع الاختلاف المتصور للأسواق المستهدفة للتصدير (ذلك بشرط ألا يكون الإنتاج للتصدير على حساب الإنتاج للاحتياجات الداخلية)

٣ – التركيز على التكنولوجيات ذات الكثافة العمالية العالية مع عدم استبعاد الأخذ بتكنولوجيات ذات كثافة رأسمالية عالية فى بعض المجالات التى يتم تحديدها بعناية فائقة.

٤ – البحث فى أسباب المصانع المتوقفة والمساعدة فى حل مشاكلها وتطويرها وتفعيل دور مركز تحديث الصناعات فى ذلك.

٥ – العمل على تطوير الصناعات الموجودة وإزالة ما بها من خلل لزيادة الجودة ورفع الكفاءة وتقليل النفقات.

٦ – تطبيــق الدراســات البحثيــة الموجودة فى مصر فــى مجال الصناعة بعــد تطويرها واستخدامها لابتكار تكنولوجيات جديدة.

٧ – تشجيع القطاع الخاص المصرى (فى إطار سياسة واضحة)على الاستثمار فى الصناعة والطاقة المتجددة والتوســع الزراعى والبنية الأساســية، بالتعاون مع القطاع العام فى بعــض المجالات والتنافس فــى مجالات أخرى وكذلك إنشــاء مصانع إعادة تصنيع المواد.

٨ – عقد تحالفات إســتراتيجية مع روسيا والصين للاستفادة من تجاربهم الصناعية ونقل تكنولوجيا التصنيع.

٩ – إنشاء مجمع بحوث عربى يضم علماء عرب ومهندسين لدراسة الصناعات القائمة فى البلدان العربية وسبل تطويرها والمزايا الصناعية الموجودة فى كل دولة، وتقديم فرص الاســتثمار ودراسات الجدوى والبحوث اللازمة لبناء دول صناعية قائمة على التكامل فيما بينها مســتفيدين من تلك المزايا، ومحاولة ابتكار التكنولوجيات المتطورة والتى تســتخدم فيها العقول العربية، وذلك للاستفادة من علمائنا ومهندسينا، لنقلل فاتورة اســتيراد التكنولوجيا، وذلك فى إطار صياغة رؤية شــاملة بين القادة العرب فى ظل إطار من التعاون والتكامل العربى.

١٠ – يجب إعادة إحياء دور الهيئة العربية للتصنيع وعودتها إلى تصنيع المنتجات التى قامت أصلا من أجلها (إن كان فى ذلك جدوى) وذلك بعد تطويرها.

وأخيرا يجب أن تكون التنمية الصناعية قائمة على الترشيد فى استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وسبل حماية البيئة، حتى لا تكون ضحية التقدم.

التنميــة الصناعيــة والتنمية عموما تطلب دائما توفير مصــادر الطاقة ونظرا لأهمية هذا الملف سوف نعرض له ولكن، بشئ من الإيجاز.

إن مشــكلة الطاقة التى تعانيهــا مصر الآن والكثير من المشــاكل ترجع لغياب الرؤية وضعف التخطيط.

من هنا فإن على مصر أن تتبنى استراتيجية تخطيطية للطاقة تقوم على الآتى:

١ – إجــراء مزج متوازن لمصــادر الطاقة المتجددة وتلك القائمة علــى الوقود الأحفورى، لنتمكن من توفير كهرباء مستدامة بتكلفة مناسبة وآمنة فنيا.

٢ – ضرورة وجود بنية تحتية تتميز بالكفاءة والقدرة على استيعاب نظم إنتاج طاقة متجددة ترتبط بظواهر طبيعية تتغير من حين لآخر، وشبكات نقل تستجيب لاحتياجات العملاء وتحولهم من وقت لآخر من مستهلكين للطاقة إلى منتجين لها ذلك من خلال شبكة كهربائية تتميز بكفاءة نقل وتوصيل عالية من محطات الإنتاج إلى مراكز الطلب الرئيسية، تربط بين شبكة كهرباء التيار المستمر العالى الجهد وشبكة التيار المتردد المنخفض الجهد، والعمل على استقرارها، وتأمين نموها وإضفاء مزيد من الأمان فى جانب الإمداد والتشجيع على المنافسة[1].

٣ – يتم الاقتصار تدريجيا فى استخدام الطاقة المنتجة من الوقود الأحفورى حتى يتحول إلى الأغراض الاحتياطية مع وجود ضوابط بشأن العوادم الناتجة من الحرق بما يقلل من استهلاك الوقود إلى مستوى مستدام وبذلك ينحصر استخدام الوقود الأحفورى لأغراض ضمان توليد القدرة المؤكدة فى الحدود المرسومة.

٤ – هذا ما يستدعى إنشاء الكثير من محطات المصادر المتغيرة (مثل الرياح والشمس) وهذا يؤدى إلى تزايد أهمية تكنولوجيا التيار المستمر العالى الجهد بالنسبة لاستقرار شبكات الكهرباء الكبرى، حيث أن التيار المستمر العالى الجهد والذى ينقل إلى مسافات طويلة يساهم إلى حد كبير فى دعم التوازن بين مصادر الطاقة المحلية والنائية، كما يسمح بالتعويض عند فصل إحدى محطات الكهرباء الضخمة عن الشبكة من خلال القدرات الاحتياطية النائية وسوف تولد الطاقة من الشمس والرياح والمساقط المائية والحرارة الأرضية والكتلة الحيوية.

٥ – تعاون الدول العربية فى شبكة ربط كهربائى، فكثير من الدول العربية ذات ثراء فريد فى مصادر البترول والغاز الطبيعى وأيضا طاقة شمسية وسرعات رياح تسمح بمشاركة فاعلة لهذه المصادر النظيفة فى خدمة الطاقة بتلك الدول، فإن قراءة تاريخ الإنسانية من وجهة نظر الطاقة تبين أن الحضارة الأقوى هى التى كانت تجيد استعمال الطاقة بشكل أكثر فاعلية وإنتاجا من الحضارات الأخرى، ومع الارتباط المباشر بين الطاقة والكثير من القضايا الاجتماعية التى تؤثر على التنمية مثل الفقر والعمل والصحة وتغير المناخ، نشأت علوم ومناهج اهتمت بدراسة الطاقة، مثل اقتصاديات الطاقة، إدارة وتخطيط الطاقة وتشريعات الطاقة، بل أصبح نصيب الفرد من الطاقة أحد مؤشرات التنمية.

(١) د/ محمد سعيد الخياط.الطاقة لعبة الكبار.

تشريعات الطاقة:

إنها تمثل الإطار الذى يحدد العلاقة بين الأطراف المعنية بشئون الطاقة «المنتج الناقل – الموزع – المستهلك» حيث تضع الدولة القوانين والتشريعات التى تنظم تلك العلاقات.

وفى هذا الصدد تضع الدولة سياسات تنظيمية وإدارية تشتمل على توقيع عقود طويلة المدى لشراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة، إلى جانب تقديم تسهيلات للربط بشبكة نقل الكهرباء، ويمكن أيضا تطبيق قانون يلزم كل من يقدم على تشييد عقار أو تجديد مبنى بإنشاء وحدات تسخين شمسية، و لقد طبقت تلك التجربة فى إقليم «برشلونة» بإسبانيا، فتلك النظم توفر نحو ٥٠٪ من الطاقة اللازمة لتسخين المياه فى المبانى السكنية، أما المبانى غير السكنية مثل الأسواق والمستشفيات، فسوف تحتوى على خلايا فوتوفلطية لتوليد جزء من الطاقة الكهربائية التى تحتاجها.

كما يتم وضع معايير للمبانى تستهلك قدرا أقل من الطاقة فى الإضاءة والتدفئة والتبريد، من حيث استخدام المواد العازلة فى البناء، وتحسين صيانة أنظمة التسخين والتبريد، وزيادة الاعتماد على الإضاءة الطبيعية فى تصميم المبانى وهذا ما يهدف إلى توفير الطاقة بنسبة من ٣٠ إلى ٤٠٪ فى كل مبنى، وتقليل إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة بنسب تتراوح من ٤٠ إلى ٥٥٪.

ويرى بعض المتخصصين أن المعايير الجديدة سوف ترفع تكلفة المبانى بنسبة ١٢٪، إلا أن المسئولين «الأسبان» يؤكدون أنها لن تتجاوز ١٪ تعوض من وفورات مصروفات الطاقة[١].

أولا: الطاقة الشمسية:

تستخدم الطاقة الشمسية فى العديد من المجالات، سواء لتسخين المياه أو إنتاج البخار للعمليات الصناعية المختلفة مثل عمليات التبييض والصباغة فى مصانع النسيج إلى جانب استخدامها فى تجفيف الحبوب، وتحلية المياه، وإنتاج الكهرباء كما أن الخلايا الفوتوفولطية[٢] التى تحول ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة تستخدم أيضا على نطاق واسع

(١) المرجع السابق.

(٢) تصنع تلك الخلايا من السليكون – إحدى صور الرمل المنصهر وتصف الخلايا الشمسية مع بعضها البعض فى وحدات تكرارية لإنتاج الطاقة.

فــى العديد من التطبيقات المتنوعة ابتداء من الآلات الحاســبة مرورا بالســيارات وانتهاء بمركبات الفضاء و الطائرات الشمسية، وتوجد من تلك الخلايا أنواع عديدة تسمح بتركيبها على أســطح المنازل لإمدادها بالكهرباء اللازمة مع إمكانية ضخ فائض الإنتاج فى الشــبكة العامة للكهرباء، وتطبق العديد من الدول الأوروبية هذه الأفكار، وتشــجع المواطنين على الاســتثمار الصغير فى تلك الأنظمة، حيث تدر عليهم دخلا جراء بيع الطاقة المنتجة من تلك الخلايا للشبكة، لينعكس بشكل مباشر فى خفض كلفة إنشاء محطات توليد لمواجهة تزايد الطلب المنزلى[1].

ثانيًا: طاقة الرياح:

لقلة تكلفتها وبفضل عدم وجود لها تأثير السلبى على البيئة فهى تعد منافس للمصادر التقليدية التى تعتمد على النفط والغاز والفحم، وإن عاب عليها البعض تغيرها طبقا لسرعة الريــاح فى الموقــع، ولكن نظم التخزين تســتطيع أن توفر حلولا لإمدادنــا بالطاقة وقت الطلب، فالبطاريات التى تصنعها العديد من الشركات العالمية مثل «متسوبيشى اليابانية» تلعب دورا كبيرا فى ذلك.

ثالثًا: الكهرباء من النفايات:

باستخدام تقنيات عديدة يتم إنتاج الكهرباء من المخلفات، مثل المحركات التى تعمل بنواتــج حرق المخلفات حرقًا آمنًا يراعى البعد البيئى، وكذلك محطات تعمل على تخمير بقايــا المأكولات، أو مخلفــات الحيوانات والطيور لإنتاج غاز المثيان[2] واســتخدامه فى الطهى.

وهــذه المحطــات تحتاج إلى أنواع شــتى من مصادر إنتاج الطاقــة مثل روث الحيوان ومخلفــات الطيــور، ومخلفات المنــازل والمحــلات بأنواعها والأســواق والمطاعم، وكل ما يستغنى عنه الإنسان ويراه من وجهة نظره غير ذى قيمة.

وكل ذلك يستتبع إجراء تنفيذى يعرف باسم الفرز من المصدر بمعنى قيام الأفراد بفرز مخلفاتهم وتصنيفها بما يســمح باســتخدامها فى العمليات المختلفة، فنجد فى الشــارع

(١) الطاقة لعبة الكبار د/ محمد مصطفى الخياط.

(٢) يتم إنتاج غاز المثيان بإجراء تخمر لا هوائى لمخلفات الحيوانات، إذ توضع المخلفات فى حاوية محكمة لا يسمح للأكسجين بالنفاذ عبرها للمخلفات، فتتولى البكتريا تحليل المخلفات فى جو خال من الأكسجين، فينتج غاز الميثان وأكسيد الكربون، ثم يجمع الغاز الناتج من عمليات التحلل فى خزانات لحين استخدامه.

حاويـات ذات ألوان مختلفة يكتب عليها الأصناف التى يمكن وضعها فيها فهناك حاوية للمخلفـات الورقية، وأخرى للمنسـوجات، وثالثة للزجاج، وتسـمح كل هذه الإجراءات باستخدام المخلفات بشكل مباشر[1].

* **الكتلة الحيوية:**

ويقصـد بها كل مـا يتم تجميعه من مخلفات، مثل الأشـجار الميتة وفروع الأشـجار وقشـور المحاصيل، وجذوع النباتات، قطع الخشـب، وغيرها مـن المخلفات الأخرى، ويمكن الاسـتفادة منها من خلال إجراء إعادة التدوير أو إعادة الاسـتخدام وذلك للحصول علـى منتجـات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلى وهذا معنـاه إعادة التدوير، أما إعادة الاستخدام فهو مثلا إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه بعد تعقيمها.

وتنتـج الكتلة الحيوية من الغابـات والعمليات الزراعيـة، ومخلفات الصرف الصحى وأيضا من تنمية بعض النباتات لغرض اسـتخدامها كوقود صلب مثل قوالح الذرة، وشرائح الخشب، ووقود سـائل مثل الزيوت النباتية والمخلفات الحيوانية، وغازى نتيجة لعملية تخمر الكتلة الإحيائية الصلبة والسـائلة، فيما يعرف بالتغوير، كما تستخدم لإنتاج الطاقة الحراريـة من خلال عمليات الاحتراق، وحرقها فى محطـات خاصة يقلل من الإنبعثات الضارة، تلك المحطات تستخدم المخلفات كمصدر للحصول على طاقة حرارية تنتج بخارا يوجـه نحو ريش توربينيه لتوليد الكهرباء، وبالمقارنة بالفحم تحتوى الكتلة الحيوية على القليل من الكبريت المركب لذا فإن استبدال الفحم بها يخفض من انبعاث أكاسيد الكبريت وأظهرت نتائج حرقهما معا إلى انخفاض انبعاث أكاسـيد النيتروجين، كما أن اسـتخدام الكتلة الحيوية سـيخفض من انبعاثات الكربون!!. وتقدر الطاقة التى يمكن اسـتخدامها مـن طن قمامة بثلث الطاقة المختزنة فـى طن فحم، وهذا ما يجعل القمامة مصدرا للطاقة يصعب إغفاله[2].

ويذكـر تقريـر عن «أزمة القمامة فـى مصر». وحلول مطروحة للتنفيذ سـبتمبر ٢٠٠٩م العدد ٤٥٥، مركز الأهرام للدراسـات السياسية والإسـتراتيجية: أن القمامة فى مصر تعد

(١) د/ محمد سعيد الخياط، لعبة الكبار.

(٢) المرجع السابق.

هــى الأغنــى من نوعها فى العالم، حيث يصل ســعر الطن منها إلــى ٦٠٠٠ جنيها نظرا لاحتوائها على مواد ومكونات يمكن أن تقوم عليها عدة صناعات هامة مثل إنتاج الكحول والخــل والغازات وغيرها من الصناعات، كمــا أن القاهرة تنتج وحدها قرابة ١٣ ألف طن قمامة يوميا، ويمكن للطن الواحد أن يوفر فرص عمل لـ ٨ أفراد على الأقل، مما يعنى أنه يتيح توفير ١٢٠ ألف فرصة عمل من خلال عمليات الفرز والجمع والتصنيع.

تقــدر قيمة القمامة فى مصر بســتة مليارات جنيه تتضاعــف قيمتها إلى ١٢ مليار عند تحويلها إلى ســلع وسيطة فى صورة خامات ومســتلزمات تستخدم فى الصناعة، وتتزايد قيمتهــا مــرة أخرى إلى حوالــى ٢٤ مليار جنيه عند اســتخدامها فــى تصنيع منتجات نهائية مثل الزجاج والورق والصاج ولعب الأطفال والأحذية الرياضية والموكيت والمواســير والأجهــزة الكهربائيــة والعبوات، فســلة المهملات تحتوى على بلاســتيك وورق وصفيح وألمونيوم وزجاج ومواد عضوية تختلف أســعارها اختلافا شديدا، وإذا استطعنا تدوير هذه المخلفات سنحقق مبالغ طائلة وفرص عمل كثيرة.

تؤكد إحصائيات وزارة البيئة أن مصر تنتج سنويا ٢٠ مليون طن مخلفات بلدية، تخرج من المنازل والفنادق والمنشــآت الســياحية، بما يعادل ٥٥ ألف طن يوميا؛ حيث تتعدى مخلفات الفرد الواحد ٧٠٠ جرام يوميا..

ويؤكــد تقريــر حالة البيئة لعــام ٢٠٠٨م أن كفاءة عمليات الجمــع والنقل لا تزيد عن ٦٥٪ مما أدى إلى وجود تراكمات يومية من هذه المخلفات داخل حدود المناطق السكنية والأراض الفضاء، فضلا عن افتقار عمليات التدوير للوسائل الآمنة بيئيا مما يعرض المواطنين والعاملين بهذه العمليات إلى مخاطر كثيرة.

ولعلنا نرى شوارع القاهرة وما يعتريها من أكوام للقمامة، ولا ندرك أنها تختزل بداخلها ثروه لا نحسن استغلالها بل هى مصدر لتراكم الأعباء والتلوث، ولقد كانت سنغافورة صورة من هذا الواقع خلال الخمســينيات من القرن الماضى حتى جاء «لى كوان» رئيســا للوزراء وأمســك أدوات النظافــة وراح يعمل فى الشــارع ليعطى الأفراد العاديين المثل والقدوة، ولتتحول سنغافورة إلى عاصمة من عواصم النظافة والجمال.

الإيثانول[1]:

يتــم إنتاج الإيثانول من الذرة – والتى تعمل الولايــات المتحدة الأمريكية على جعلها مصدرا رئيســا لإنتاج الإيثانول لاســتخدامه كبديل للبنزين وتوفر الدعم الحكومى لذلك – كمــا يتــم انتاج الإيثانول أيضا من القصب و البنجر والقمح والذرة الســكرية وتعد البرازيل والولايات المتحدة المنتجين الرئيسين للإيثانول بنسبة ٧٠٪ عالميا[2].

ويعتبــر الإيثانول فى الكثير من المناطق وقود المســتقبل البديل، باعتباره مصدر طاقة نظيفا، فهو يمنح الفلاحون فى البلدان النامية فرصا جيدة لرفع دخولهم.

إن الطاقات المتجددة بأنواعها، وإن ارتفعت تكلفتها الاستثمارية تعد هى السوق المستقبلى للطاقة ويكفى شاهدا على ذلك التحولات الكبرى فى سياسات الطاقة فى الدول المتقدمة.

لذلك يجب علينا محاولة اســتنباط تكنولوجيات الطاقة المتجددة محليا وإقليميا بغية وصــول نتائج الأبحاث إلى مكونات تراعى أبعــاد مناخنا ومتطلباتنا نحن، وذلك بدلا من انتظار تكنولوجيا مســتوردة، فالتحدى الآن علمى تكنولوجى بحثى صناعى واســتثمارى، كمــا أن التقــدم المنتظر فى مجالات الطاقة يظل فى جانب منه مرهونا بالتقدم فى مجالى تصنيع نظم الطاقة نفســها (رفــع كفاءة النظم، تطوير تركيب الخلايــا الفوتوفلطية، رفع كفاءة أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، زيادة عوالية خلايا الوقود) والقدرة على دمج هذه الأجهزة بالتقدم المعلوماتى منعكسا فى إثبات مصداقية هذه الأنظمة وثقة المستهلكين فيها، كم أن أجهزة التحكم القابلة للبرمجة يمكنها تلبية الكثير من رغبات المســتهلكين عبر أتمتة رغباتهم فى شكل عمليات كهروواليكتروميكانيكية.

هذا ولا يقف التطور العلمى عند هذا الحد، بل يبشــرنا العلماء أنه ســوف يأتى اليوم الذى نتحدث فيه عن اقتصاد الهيدروجين وعن انتقال الكهرباء لاسلكيا وعن أنه سوف يتم تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية بواسطة الأقمار الاصطناعية تبثها فى مناطق معينة وسوف يتم استقبال هذه الكهرباء من خلال هوائيات صممت لهذا الغرض.

---

(١) يعرف الإيثانول بأنه مركب كيميائى ينتمى إلى فصيلة الكحوليات وهو مادة قابلة للاشتعال عديمة اللون تتكون من تخمر السكر يستعمل فى صناعة العطور ويستخدم كوقود فى المحركات الميكانيكية المجهزة للإيثانول، أو خليط الإيثانول مع البنزين.

(٢) د/ محمد الخياط –المرجع السابق

إن مجابهة الطلب على الطاقة يعتمد فى المقام الأول على ترشيد استهلاكنا، لأن الترشيد سوف يوجه الطاقة التى تم توفيرها إلى نقاط استهلاك أخرى، ويصل بمستوى الخدمة إلى درجة عالية، ولدينا ولاية كاليفورنيا التى استطاعت ترشيد ثلث احتياجاتها من الطاقة لتضرب المثل فى إمكانية بلوغ برامج كفاءة الطاقة منزلة أعلى من إنشاء محطات جديدة تستدعى توفير تمويلات ووقود وتنفث فى سماء ملبدة بسحب الكربون مزيدا من الكربون، وكأنما هو التأكيد على طبيعة الحضارة التى نحياها بأنها كربونية الأصل والجوهر والمنتهى، ولكن كما تستطيع الحضارة أن تنمو من جذور كثيرة يمكن للطاقة أيضا أن تزدهر من مصادر عديدة، لتنشأ نظم مختلفة الأصل متآلفة الهدف ولعلنا نتطلع إلى اليوم الذى نعيش فيه حياتنا على نظم طاقة نظيفة صنعت منظومتها بالكامل فى بلادنا، فتشرق حضارة ما بعد الكربون[1].

■■■

(١) المرجع السابق.

المفتاح الثانى عشر

التنمية المحلية

لقد نظم المشـرع فى الدسـتور (٢٠١٤م) الإدارة المحلية ومنها النص على اللامركزية – وحسـنا فعل المشـرع – وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية كثيرة، منها نقل بعض اختصاصات السلطة المركزية إلى المحليات وذلك بعد رفع كفاءتها وتطويرها وتعزيز مستوى الشـفافية فيها ورقابة المواطنين للبيروقراطية على نحو يستجيب لمطالبهم وتطلعاتهم مما يعمل على تحسين الأوضاع وتحقيق التطوير.

ولكنا فى هذا المقام سـوف نتحدث عن آلية تسـاعد فى التمويل والتطوير والمشـاركة الشـعبية ألا وهى: «بنك الاسـتثمار المصرى» ويقوم بنك الاسـتثمار المصرى على مبدأين أساسيين هما مبدأ المشاركة ومبدأ اللامركزية.

ويراعى مبدأ المشاركة ظروف المجتمع النفسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يكفل عدالة التوزيع فى المعاملات سـواء فى توزيع أعباء الاسـتثمار أو توزيع العائد منه، كما أن تقديم البنك الاستشارات الفنية والخبرات التنفيذية للمشروعات الاستثمارية يؤدى إلى مشـاركته فى مواجهة مخاطر الاسـتثمار والحد منها، ويؤدى ذلك إلى حث الأفراد على الادخار والاستثمار.

أمـا مبـدأ اللامركزية الذى يقوم عليه هـذا البنك، فيتمثل فى إقامة علاقات مباشـرة بين البنك والعملاء من فلاحين وتجار وطلبة وموظفين، ويؤدى هذا الاتصال المباشـر إلى كسـب ثقتهم، مع مراعاة الظروف النفسـية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى، ويسـتتبع ذلك تفاعل الأفراد مع المشـروعات الاسـتثمارية المرتبطة ببيئتهم، وشـعورهم بالمسـئولية، ومشاركتهم الإيجابية فيها، مما يساهم فى دفع عملية التنمية المحلية، ومن ناحيـة أخرى يؤدى إتباع مبدأ اللامركزية إلى اسـتغلال طاقات البيئة والمجتمع المحلى أفضل استغلال، واستخدام الحلول المناسبة للمشاكل المحلية، مما يؤدى إلى تحقيق نمو متـوازن للبيئة، كذلك يكفل مبدأ اللامركزية توفير عامـل الضمان فى العمليات الائتمانية والاسـتثمارية، ذلك أن القروض التى يحصل عليها أصحاب المدخرات من البنك تتم فى

ضوء معرفة البنك الشـخصية بهم، ومعرفته لظروفهم والغرض من الاقتراض، وهو ما يوفر عنصر الضمان دون تقديم ضمانات مالية من جانب العميل، يتناسب هذا الوضع مع ظروف الـدول النامية من حيث عدم إرهاق العميل ماديا.ومن ناحية أخرى يحقق مبدأ اللامركزية ميزة استثمار المدخرات فى منطقة وجود البنك، مما يؤدى إلى النهوض بالبيئة المحلية، ويحـث على تنمية الوعـى الإدخارى لدى الأفراد، إلى جانب تدعيـم الروابط بين البنك والمجتمع المحلى.

ويؤدى بنك الاسـتثمار المصرى إلى تحويل سـلوك الأفراد من السلبية إلى الإيجابية، نتيجة لمشاركتهم فى عملية التنمية المحلية، وذلك يساعد على الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

ومن هنا فإن بنك الاستثمار المصرى يمكنه القيام بالأدوار الآتية:

أولا: تحركات البنك نحو الاستثمار ليست تحركات عشوائية بل تكون فى إطار الرؤية العامة للدولة والتخطيط الموضوع لكل محافظة (القائم على التكامل بين جميع المحافظات مع تحقيق الاستفادة من جميع الثروات والموارد التى تتمتع بها كل محافظة).

ويتم التنسـيق بين البنـك والمحليات، وبذلك يتحقق التعاون والمشـاركة الفعالة بين الدولة والمؤسسات والمواطنين والاستفادة من كل الجهود وتوجيهها نحو الإنتاج الحقيقى المتنوع، ويخضع البنك لرقابة الجهات المعنية.

ثانيا: الأدوار التى يمكن أن يؤديها البنك:

١ – يتم من خلاله اسـتثمار الفرص المتاحة فى جميع أنحاء الجمهورية ولا يعمل البنك بنظام الفوائد.

٢ – يساعد وزارة الزراعة فى الإشراف على تنفيذ الدورة الزراعية ومهام الزراعة التعاقدية والحفـاظ على الرقعـة الزراعية وزيادتها وزيـادة إنتاجية المحاصيل والتوسـع فى الصحراء والاستثمار بأنواعه المختلفة.

٣ – يقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية، ومنها فتح الحسابات والتى تتنوع إلى ثلاثة:

(أ) الحسـابات الادخارية: يتم فيها تجميع أموال المصريين وليس لها حد أدنى وهذه الحسابات تحقق عامل السيولة للمودعين إلى جانب تقديمها لقروض بدون فائدة لهم.

(ب) الحسابات الاستثمارية: ويشارك أصحاب تلك الحسابات البنك فى الاستثمارات، تبعا لحجم ومدة وديعة كل منهم، وبذلك يتوفر فى هذه الحسابات دافع للربح. ويترتب على عدم تحديد حد أدنى للحسابات الادخارية والاستثمارية حرص وتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم للبنك حيث يتيح الفرصة لقاعدة كبيرة للتعامل معه وهو نوع من التربية الادخارية، إلى جانب حث الأفراد على استثمار مدخراتهم فى أوجه شرعية، وهو ما يميل إليه غالبية الشعب المصرى.

(ج) صندوق الخدمة الاجتماعية: وتتكون موارده من تبرعات الأفراد وحصيلة الزكاة ويستخدم جزء من موارد هذا الصندوق فى مواجهة الكوارث التى قد يتعرض لها المودعون، كما يتم توزيع حصيلة الزكاة على مصارفها الشرعية، ويحقق بذلك البنك عنصر الطمأنينة والاستقرار لعملائه، إلى جانب تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعى.

(د) يقوم البنك ومن خلال اتصاله الوثيق بالناس ومعرفته بهم فى المنطقة التى يخدمها تحديد الأسر والفئات المستحقة للدعم ويقوم بتقديم لها أدوات إنتاج من صندوق الخدمة الاجتماعية ويساعدها فى الاستثمار مما يوفر لها دخل ثابت لا تحتاج معه إلى دعم، وبالتالى يتم رفع فاتورة الدعم عن كاهل الدولة دون المساس بالفقراء ومحدودى الدخل.

(هـ) يتم توجيه مدخرات المصريين فى الخارج إلى الحسابات الاستثمارية مما يعمل على زيادة المقدرة التمويلية والقيام بالاستثمارات اللازمة مباشرة سواء بالمشاركة أو بتمويل المشروعات ويؤدى ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد ككل، وبالتالى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات الداخلية والخارجية.

(و) تحدثنا عن أن البنك يقوم بالاستثمار فى كافة أوجه الثروات الموجودة فى نطاقه وأمثلة على ذلك الاستثمار الزراعى، والصناعات القائمة على القطاع الزراعى والثروات المتاحة والإنتاج الحيوانى والداجنى والثروة السمكية والصناعات القائمة عليها والتطوير السياحى والتوسع فى الصحراء، وقطاع الإسكان، والتجارة الداخلية والخارجية أيضا، وقطاع الأدوية والتعبئة والتغليف.. إلخ.

وبصفة عامة فإن مجالات الاستثمار التى يقوم البنك بتمويلها تنتج فى الغالب سلعا وخدمات تعتبر من الأولويات الضرورية تبعا لاستراتيجية الأولويات التى تحدثنا عنها، ويمكن للبنك إنشاء من الشركات ما يراه مناسبا للقيام بذلك.

ومن هنا فإن الضرورة تقتضى تدشين بنك الاستثمار المصرى فهو تطبيق عملى وفعلى لمبدأ اللامركزية.

ويمكن فى هذا السياق تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتحويلها إلى بنوك استثمار كما يمكن تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى للعمل بالنظام السابق، وعلى ذلك لابد من النظر بجدية فى إسقاط الديون المتعثرة على الفلاحين، خاصة الذين منهم لا يملكون سدادها.

ولقد كان فى مصر تجربة مشابهة لذلك بدأت فى عام ١٩٦٣م وهى محاولة تجربة للمصارف الإسلامية، ولقد ثم إنشاء تسعة مصارف حتى فبراير ١٩٦٧م[١]، ولكنها تعرضت للتجميد فى هذا التاريخ بعد تجريدها من سمتها الرئيسة وهى التعامل بدون فائدة، فلم تكن تتمتع بمظلة قانونية عند إنشائها، ولذا قرر البنك المركزى المصرى تغيير نظامها حتى تتمشى مع الخط الذى تسير عليه البنوك الأخرى، ولكن إذا أردنا الاقتصاد الحقيقى والاستثمار السليم، فيجب على البنوك الأخرى توفيق أوضاعها بما يتماشى مع نظام بنك الاستثمار المصرى فيما يخص المعاملات الربوية.

ولقد أعقب تلك التجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعى فى بداية السبعينات، ويتميز هذا المصرف اللاربوى بقيامة بأعمال تجارية من شأنها مساعدة أفراد المجتمع من المهنيين والحرفيين والمزارعين وذلك بتمليكهم آلات ومعدات أو غيرها من السلع الإنتاجية التى تكفل لهم مزاولة عمل يعود عليهم بدخل منتظم، ويتم تسديد أسعار تلك السلع على أساس عقد البيع الآجل.

وفى سنة ١٩٧٩م ثم إنشاء بنك فيصل الإسلامى الدولى وهو من المصارف الإسلاميين متعددة الأغراض، حيث يقوم بتأدية الخدمات المصرفية التى تؤديها البنوك التجارية، إلى جانب قيامة بمشروعات استثمارية بالمشاركة، ومشروعات تخدم احتياجات أصحاب الدخول المحدودة[٢].

وفى بداية الثمانينات تم إنشاء المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية الذى يقوم باستثمارات طويلة الأجل فى قطاع المقاولات والاستثمارات العقارية، والقطاع التجارى والقطاع الزراعى وفى مجال الإعلام الدينى.

---

(١) د. يوسف قاسم: التعامل التجارى.

(٢) المصرف الإسلامى الدولى – التقرير السنوى ١٩٨٣م.

وإذا كانت مصر قد شـهدت توالى إنشاء المصارف الإسـلامية منذ بداية الستينيات، فلقد شهدت أيضا بداية عملية التنسيق والتعاون بين هذه المصارف، وذلك بإنشاء «الإتحاد الدولى للبنوك الإسـلامية» سـنة ١٩٧٧م، وهو هيئة علمية منظمة لربط أنشـطة وعمليات المصارف الإسـلامية وتحقيق الغاية من وجودها، وهى تطبيق القواعد والأحكام الشـرعية فى المعاملات الإسـلامية، إلى جانب قيام الهيئة بالمساهمة فى الحركة العلمية والفكرية لنشر الثقافة الإسلامية فى هذا المجال.

تلك كانت نظرة عابرة على البنوك الإسلامية وتاريخ نشأتها فى مصر.

وبصفة عامة، فإن إنشاء المصارف الإسلامية فى مصر يؤدى إلى دعم الجهاز المصرفى بوحـدات مصرفية جديدة، تتميز بكفـاءة فنية وقدرة تمويلية عاليـة، وذلك فى مواجهة المصارف الأجنبية الربوية المتزايدة، ولا ننسـى أن تلك المصارف سـاهمت بشكل ما فى فترة من الفترات فى خروج أموال المصريين إلى الخارج .

كما تؤدى المصارف الإسـلامية إلى زيادة الأوعية الادخارية مما يسـاهم فى ترشـيد الاسـتهلاك والحث على الادخار وفقا للأحكام الشـرعية، ومن ناحية أخرى يؤدى حشد المدخـرات، وخاصـة مدخرات العاملين بالخارج إلى زيادة المقـدرة التمويلية للدولة كما ذكرنا سـابقا، فهى تهدف إلى تطوير العادات الادخارية للأفراد، وإصلاح نظام الإقراض وتمويل المشـروعات الاستثمارية، بما يؤدى إلى المشـاركة فى تنمية المجتمع المحلية، وبذلـك تعمل تلك البنوك على تحقيـق التوازن بين الاتجاهـات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ومن هذا المنطلق فإنه لابد من التوسع فى تدريس الصيرفة الإسلامية فى مصر، ولعلنا نلاحظ توجه كثير من دول العالم مؤخرا إلى ذلك .

التخطيط للمدن الجديدة:

أمـا عن التخطيط للمدن الجديدة والتوسـع فى الصحـراء والذى هو ضرورة لابد منها، فأعتقد أن الدولة المصرية الآن لديها خطة طموحة للتوسع فى الصحراء وفتح آفاق جديدة لمحافظـات الجمهوريـة، ولابـد أن تكون خطة التوسـع تلك ضمن تخطيط عام وشـامل ومتدرج، بحيث يعالج الأمور الأكثر إلحاحا، فتلك الخطة تنفيذها يتطلب الكثير من الوقت بالإضافة إلى تمويل هائل، ومن هنا يجب أن تكون الزاوية التى ننظر منها هى الآتى:

(أ) التوسع فى الصحراء بما يخدم المحافظة على الرقعة الزراعية وزيادتها وفك التكدس السكانى والقضاء على العشوائيات.

(ب) استكمال المشاريع التى بدأت وأنفقت عليها مليارات أولا إذا كان هناك جدوى اقتصادية منها، ثم البدء فى مشاريع جديدة.

(ج) يأتى ذلك أيضا بعد إعداد وترتيب الأوضاع الداخلية وتعديل القوانين وتفعيل المؤسسات، ويعد ذلك تأسيس للمرحلة الثانية مع الأخذ فى الاعتبار المرونة وعدم الجمود والتعامل مع الأمور الطارئة.

(د) يجب أن يكون التخطيط للمناطق العمرانية الجديدة قائم على الآتى:

١ – إن نشأة المدن و تطورها يرتبط بمجموعة من العوامل الاستراتيجية المتعلقة بالموقع والموضع والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج خاصة التوسع الزراعى بالنسبة لمصر، وأيضا العوامل السياسية نظرا لتقسيمها الإدارى، هذا بالإضافة إلى التفاصيل التى يضعها المتخصصون فى تصميم المدن وتنفيذها.

٢ – محاولة أن يضع مخططو المدن المستقبلية اعتبارات عديدة قبل الشروع فى تصميم مدن منسجمة بيئيا فالدراسات البيئية لها صفة الأولوية والقول الفصل فى تحديد مصير المخططات المقترحة لإنشاء المدن.

٣ – فى هذا الإطار يأتى محاولة إخضاع المبانى لدراسات عن الطاقة والعزل المستخدم، والخامات المستخدمة فى البناء، بحيث تحصل المبانى المكتفية ذاتيا من الطاقة على تصاريح فورية خضراء اللون، فى حين يضطر أصحاب المبانى المستعيرة للطاقة لتوقيع اتفاقيات شراء طاقة من شركات بيع الطاقة الخضراء حتى يمكنهم الحصول على تراخيص البناء. كما يتم دراسة امتداد شبكات غاز الميثان على الجدران الخارجية للمبانى ناقلة نواتج تخمر المخلفات وبواقى الطعام لتخمرها وتنتج منها غاز ميثان يتصل على شبكة الغاز الخاصة بالمبنى من خلال صمامات تحكم وعدادات قياس، أما المخلفات الأخرى كالورق والزجاج والمواد البلاستيكية فسيتم تجميعها منفصلة لإعادة تدويرها وتقليل الطاقة المستهلكة لإنتاج عبوات جديدة، والمبانى تشمل المنازل والمصانع والمدارس والمستشفيات.. إلخ[1]. ويتم العمل على ذلك إن أمكن طبعا.

(١) د/ محمد مصطفى الخياط – الطاقة لعبة الكبار.

٤ – أن تتميز المدن ببساطة العمران والتخطيط، ويكون ذلك بالاستفادة من المساحات الأفقيــة قدر الإمــكان، بدلا من تكديس الأدوار فوق بعضهــا، بحيث لا يرتفع أدوار المبنى على اثنين أو ثلاثة، فذلك يعطينا الإحســاس بالرحابة والاتساع، ولا تحتاج إلى مصاعد، ويتوافر لها المســاحات الخضراء، وذات شوارع واسعة تســتوعب التطور المستقبلى كما تتناسب شبكات الطرق والمواصلات مع حجم المدينة وتوقعات المستقبل، وأن تكون المبانى معبرة عن روح الهوية المصرية.

٥ – إن المدن ترتبط أوصالها بوســائل المواصلات فهى العنصر الحيوى لربط المركز بالأطراف والأوصال ببعضها البعض، وبحسب مرونة شبكات المواصلات يتحرك العمران وتتدفق الحركة شــمالا وجنوبا وشــرقا وغربا، مما يعمل على الســهولة والزيادة فى الاســتثمار وتنشيط الحركة التجارية (شبكة طرق مرنة)، ولا نحتاج إلى شبكة داخلية فقط بل نحتاج إلى تعظيم الشبكة الدولية.

٦ – أمــا عــن المقابر، فيتم تخصيص لها الأراضى التى تخدم كل منطقة وتتناســب مع حجم التوســع المســتقبلى والزيادة الســكانية وضرورة إصــدار قانون يمنع بناء المقابر المرتفعة عن ســطح الأرض، فيتم بناء المقابر الشــرعية والتى تظهر كمساحة خضراء دون عشش أو عشوائيات.

٧ – كل ذلك طبعًا بالإضافة إلى الخدمات الأساسية والمرافق وأماكن المنزهات... إلخ)

■■■

المفتاح الثالث عشر

التطوير السياحى

التطويــر الســياحى يختلف عن التنشــيط الســياحى، حيث أن هــذا الأخير هو تلك الإجراءات التى تتخذها الدولة لتشجيع النشاط السياحى فى مصر وترتبط فى المقام الأول بالاستقرار الأمنى.

أما التطوير السياحى فهو أعم وأشمل من ذلك، وقد يحدث بالتوازى مع ضبط الأمن فى البلاد وترميم وتطوير جميع الآثار والمناطق السياحية على مستوى الجمهورية وإعادة إليها رونقها الحقيقى والطبيعى، وكذلك اســتخدام مناطق جديدة تكون عوامل جذب سياحية، والإعداد لنوعيات الســياحة الدينية والعلاجية بجانب التاريخية، و سياحة المهرجانات والمؤتمرات وتنظيم كافة جوانب النشاط السياحى.

والسياحة فى ظل الأوضاع الطبيعية للبلاد تعد من أهم مصادر الدخل، كما تبرز كنشاط اقتصــادى كثيف العمالة، حيث تعد من أبرز القطاعات توظيفا ســواء من خلال الوظائف المباشــرة فى المنشــآت المقدمة للخدمات الســياحية أو فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التــى يملكها ويديرها أفراد حرفيون تعد مصدر دخلهم الوحيد، وبالنظر إلى الوظائف غير المباشرة فإن كل وظيفة مباشرة فى قطاع السياحة تقابلها وظيفتان غير مباشرتان، بما يعنى أن كل وظيفة تحدث فى القطاع تمثل ثلاث فرص عمل وليست وظيفة واحدة.

ونظرا بأن مصر تتمتع بمميزات نســبية فى هذا القطاع مقارنة بدول العالم منها التراث التاريخى والحضارى المتنوع وكذلك، تمتلك مصر مقومات جميع أنواع السياحة بأنشطتها المختلفة لما تملكه من موقع فريد ومناخ متميز وشــواطئ على البحرين الأحمر والمتوســط، كل ذلك يؤهلها بأن تكون المرصد السياحى الأول فى العالم.

الأمر الذى يستدعى إنشاء المجلس الأعلى للسياحة:

يشــمل هذا المجلس كافة الوزارات والهيئات المعنية بصناعة السياحة لتوحيد قرارات هــذا المجلس فى عمل خطة قومية للتنمية الســياحية فى مصــر، ولتبدأ من وزارة التربية والتعليــم والتعليم العالى إلى وزارة الدفاع والداخلية والنقل والمواصلات، والبيئة والصحة

والمـوارد المائية والآثار والاتصالات والتنمية المحليـة والتخطيط والتعاون الدولى والمالية والاتحـاد العـام للغرف السـياحية، والتطوير الحضرى ليشـترك الجميع فى وضع تصور واستراتيجية قومية لإعادة التخطيط لاستغلال مقومات مصر السياحية بصورة لائقة وبدراسة جدوى اقتصادية، على أعلى مسـتوى وإعادة ترتيب وتعديـل كافة القوانين والأنظمة مع توفير البنية الأساسـية لتلك الصناعة، وذلك فى صورة خطة قومية تنفذ على مراحل طبقا لإمكانيات الدولة الحالية.

وتلك هى العناصر التى يجب العمل عليها:

١ – العمل على أن تكون مصر عبارة عن متحف مفتوح حيث أننا نمتلك ثروة أثرية وحضارية عظيمة، تنتشـر فى ربوع مصر، محافظاتها ومراكزها وشوارعها وقراها لا تخلو من أثر من الآثار علينا أن نبرز كل ذلك ونظهره فى شكل حضارى يليق بمصر، وكذلك كل ما يعبر عن ثقافتنا وتاريخنا وهويتنا عبر التاريخ... حيث تصبح مصر قبلة للعالم أجمع.

٢ – إزالة جميع مظاهر العشـوائية من منطقة الحسين والأزهر والعتبة وترميم جميع الآثار الإسلامية الموجودة بها وإعلانها معرض مفتوح للسياحة الإسلامية ودائم، وما يستلزم ذلك من إجراءات.

٣ – ترميـم جميع الآثار المعبرة عـن مصر القبطية وإظهارها على نحو يليق بها، وكذلك الآثار الموجود بالمحافظات والتى تعانى من الإهمال والتقصير الذى سوف يتسبب فى فقدان ثروة عظيمة تعبر عن ماضينا وحاضرا وميراثا لأبنائنا.

٤ – الاهتمام بالنيل وإزالة جميع مظاهر التعدى عليه وتطهير مجراه والاستفادة بكورنيش النيـل على أكمل وجه وبشـكل حضارى جمالى وتفعيل السـياحة النيلية وتنظيمها وإقامة المسـابقات والعروض النيلية والنوافير الراقصـة، وكل ذلك مع الحرص على عدم الضرر بمجرى النهر.

٥ – إعادة ميدان رمسـيس إلى طبيعته الجمالية وعودة إليه تمثاله ونافورته المائية وإزالة كل مظاهر العشوائية التى توجد بالميدان.

٦ – منطقـة وسـط البلد وما بها من تـراث حضارى يعبر عن القاهـرة الخديوية، ومعظم المبانى الموجودة بها هى شبه خالية من السكان المالكة باستثناء المحلات فى الأدوار الأرضية وبعض الشقق السكنية، لما لا يقوم ذلك المجلس بترميم تلك المبانى الأثرية

والتى تركها أصحابها وتحويلها إلى منطقة فنادق سياحية وأثرية، ولقد ترددت أقوال أن أحد رجال الأعمال قد طلب من حكومة نظام مبارك بعمل هذا المشروع وتطوير منطقة وسط البلد، وحتى البحث عن أصحاب هذه العقارات ومالكيها فى الداخل والخارج والتسوية معهم حتى لا تتم بعد ذلك أى منازعات قضائية ولكن تم الرفض من قبل الحكومة، ألا يحتاج هذه الموضوع إلى دراسة!؟

٧ – تطوير منطقة الأهرامات والمتحف الكبير، وذلك بعمل نفق أسفل الطريق تمر منه سيارات القاهرة المتجه إلى الفيوم، ثم ضم تلك المنطقة (ما بين الأهرامات والمتحف) خاصة أن بها نادى الرماية للقوات المسلحة، وفندق المينا هاوس، وبعض المنشآت الأخرى، ثم تحويل المنطقة بالكامل إلى معرض سياحى مفتوح فنادق وبازارات ووسائل ترفية وجذب سياحى ومنطقة خدمات سياحية، وإقامة مسابقة سنوية دولية للخيول تحت سفح الأهرامات.

٨ – تطوير المناطق المتاخمة للمناطق السياحية وهذا ضمن برنامج موسع للقضاء على العشوائيات.

٩ – الدعوة إلى حملة قومية للوعى السياحى تشارك فيها كليات ومعاهد السياحة الموجودة فى مصر، مع ضرورة أن يكون الخريج أصلا صانع سياحة،كما يتم التوعية بأهمية السياحة وأسلوب التعامل اللائق مع السائح الأجنبى وذلك بعد وضع رؤية محددة لهذه الحملة.

١٠ – حملة تسويق سياحى داخلية وخارجية ضمن برنامج إعلامى شامل وتوجيه الاهتمام اللازم لتنشيط السياحة.

١١ – وضع نموذج لإعادة تخطيط القرية المصرية والتى قامت بشكل عشوائى وتفتقد إلى الرونق والهوية، والعمل على تنفيذ هذا النموذج فى جميع القرى المصرية من المحليات، لنبرز الريف المصرى بسحر ورونق خاص وهذا ما يعنى وضع نموذج مخطط للقرية والمدينة المصرية تتبناه وزارة التطوير الحضرى، تصل فيه بجميع قرى ومراكز الجمهورية إلى هذا النموذج وذلك فى ظل إستراتيجية بعيدة المدى.

١٢ – عمل خطة تنمية شاملة لساحلى البحرين الأبيض والأحمر واستغلال هذا الموقع الفريد الاستغلال الأمثل وتنظيم المسابقات المائية الإقليمية والدولية والعروض فيها.

١٣ – الاهتمام باستغلال سياحة السفارى فى الصحراوين الغربية والشرقية فى ظل خطة موضوعة لذلك مع تأمين الحدود.

١٤ – إنشاء مدينة متكاملة للألعاب الرياضية قادرة على استضافة الأولمبياد وتكون فى الصحراء، وتحتوى على استادات حديثة لإقامة مباريات كرة القدم، بحيث يتم وضع مصر على خريطة السياحة الرياضية وتوفير البنية الأساسية لذلك.

١٥ – الاهتمام البيئى بالمناطق السياحية والتأمين الجيد بالوسائل الحديثة للمناطق السياحية والمناطق الأثرية وهو ما يستلزم عمل منظومة مراقبة شديدة ومتقدمة على كل المناطق الأثرية والمتاحف فى الجمهورية.

١٦ – اهتمام المحليات بالمناطق السياحية وعدم فرض إتاوات فى صورة رسوم من المحليات دون تقديم خدمة.

١٧ – تفعيل كافة قوانين الدولة المنظمة للعمل فى المجال السياحى وعدم إهدار حقوق الشركات من الوزارات المسمى وزارات سيادية (ملف الحج المصرى).

١٨ – تفعيل قوانين العمل فى كافة قطاعات الفنادق بصورة حضارية وعدم تركها للسياسة العشوائية التى تعمل بها، لما لها من أثر سلبى على الأداء السياحى.

١٩ – الاهتمام بعمل شبكة طرق محترمة تليق بمصر سياحيا وتجاريا وحضريا.

٢٠ – إعادة النظر فى خريطة مصر السياحية واستغلال إمكانيات الكثير من المناطق الموجودة والمهملة سياحيا مثل سيناء ومالها من قدسية عظيمة وكذا مدينة رشيد بآثارها وموقعها المميز (النيل – البحر المتوسط)، وكذلك مدينة الفيوم التى يمكن وضع مخطط خاص لها على بحيرة قارون ووادى الريان بمنظور سياحى عالمى يليق بهذه المنطقة المهملة وعدم تركها للعشوائيات السياحية فى صورة لا تليق بهذا الموقع الفريد والذى إذا وجد فى أى دولة فى العالم سوف يكون مقصد سياحى عالمى وحده إلى جانب توافر الحضارات القديمة فيه، كما أن ذلك سوف يوجد فرص عمل لأهالى المدينة مما يحد من الهجرة الداخلية.

٢١ – استغلال إمكانيات المنطقة الأثرية الكبيرة فى أخميم والتى تعد مثل مدينة الأقصر ولكنها بعيدة كل البعد عن الخريطة السياحية.

٢٢ – على وزارة التربية والتعليم تدريس فى مادة التربية القومية لتلاميذ المدارس أهمية السياحة للاقتصاد القومى وضرورة الاهتمام بالسائح والتعامل معه على أنه سفير لبلده لدينا.

٢٣ – العمــل على زيادة أســطول الطيــران المصرى، وزيادة الخطوط المباشــرة بين مصر والدول الصديقة، وعمل سوق تجارى متكامل على أعلى مستوى يحتوى على متحف للآثار بالمطارات الكبرى، وكذا تفعيل سياحة الترانزيت.

٢٤ – تكثيف ســعى وزارة الآثار لاســتعادة الآثار المهربة للخارج وتعاون وزارة الخارجية معها وهيئة الاستعلامات، فهذه ثروتنا ومظهر حضارتنا وذاكرتنا التاريخية.

■■■

المفتاح الرابع عشر
التنمية الزراعية

تتطلب التنمية الزراعية الآتى:

أولا: التصدى بكل حزم للتعدى على الأراضى الزراعية، والحفاظ على كل شبر يمكن زراعته، وكل محافظ مسئول عن ذلك فى محافظته، يعاونه وزارة الزراعة، وبنك الاستثمار بعد إنشائه.

ثانيا: يتم معاقبة كل من تعدى على الأرض الزراعية ليس بالإزالة ولكن باقتضاء تعويض مادى يتناسب مع هذا التعدى على الرقعة الزراعية وتحويل أرض خصبة مجهزة بوسائل رى وصرف.. وغيرها، وتساهم فى الإنتاج القومى إلى غرض عقارى، فمن الممكن أن يصل التعويض المادى إلى الفرق بين سعر المتر أرض زراعية وسعره أرض سكنية خاصة إذا كان هذا التحويل هدفه تجارى وليس الحاجة الشديدة والمتعثرة للسكن.

ثالثا: اعتقد أن الدولة لديها خطة زمنية لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية يشارك فى إقامتها القطاع الخاص مع الدولة بقوانين واضحة ومباشرة وبرقابة الدولة تستهدف استيعاب الزيادة السكانية فى الدلتا ووادى النيل حتى تكون متنفسا للخروج إليها، حتى يتم المحافظة على الأرض الزراعية الحالية والتوسع فيها دون التوغل السكانى عليها، وهذا ما يسمى بالتوسع الأفقى.

رابعا: حماية الثروة الأرضية بالتوسع فى مشروعات صيانة التربة ورفع مستوى إنتاجيتها، والاهتمام بمشروعات الصرف واستكمال المشروعات الأخرى المكملة للسد العالى ومنها غرب النوبارية – توشكى – ترعة السلام – شرق العوينات – درب الأربعين – برنامج القرية الجديدة، ويرتبط بذلك أيضا التصدى لتصحر الأراضى الزراعية وكذلك وقف التدهور فى قطاع الأراضى المستصلحة، والتفاوض من أجل عودة حقوق الدولة مع المستثمرين ووضع نظام مرن ييسر المراقبة والمحاسبة فى إدارة واستغلال أراضى الدولة.

خامسا: الحد من الضياع فى الأراضى الناشئة عن تفتت الحيازات الزراعية، وما يصاحب ذلك من بعثرة محصولية وانخفاض فى إنتاجية الموارد الزراعية، وتفعيل نظامى الزراعة التعاقدية والدورة الزراعية، والاتجاه إلى إنتاج المحاصيل الإستراتجية

طبقا لإستراتيجية الأولويات، وضرورة عودة القطن المصرى إلى مكانته ليس فقط فى صورة مواد خام، بل فى صورة منتجات تشبع السوق المحلى و تغزوا العالم من مصانع الغزل والنسيج المصرية.

سادسا: العمل على ترشيد الاستهلاك فى المياه وإدخال النظم الحديثة فى الرى كالرش والتنقيط وتحلية مياه البحر، وذلك على حسب طبيعة التربة ونوع الزراعة، واستغلال خزانات المياه الجوفية التى تعوم عليها صحراء مصر خاصة الغربية.

سابعا: التعاون مع دول حوض النيل فى الاستثمار الزراعى للاستفادة من مياه النيل والأرض الخصبة والتبادل التجارى.

ثامنا: توفير وسائل نقل جيدة ووسائل تخزين مناسبة تمنع وتقلل من الإهدار والفاقد من التخزين.

تاسعا: تطوير الزراعة القائمة بتطبيق البحوث الزراعية، واستنباط بذور زراعية أكثر إنتاجية وأقل استهلاكا للمياه والتوسع فى زراعة الصبار لإنتاج البيوديزل وهو يمكن أن ينمو فى الأراضى الصحراوية والملحية وحواف الترع والمصارف وتروى بمياه المخلفات.

عاشرا: إنشاء مصانع على أطراف المدن استغلالا لثرواتها وتقوم على الاستفادة من تصنيع المنتجات الزراعية.

أحد عشر: الاستفادة من ملايين الأطنان من الطمى خلف السد العالى والذى حملته مياه الفيضانات ثم ترسبت أمام السد وتقدر بنحو ستين مليون طن فى العام الواحد، ويتم استغلالها فى تخصيب الأرض الزراعية، وذلك عن طريق استخراجها وتجفيفها ثم نقلها بالصنادل بدلا من تركها تقلل من سعة تخزين السد العالى، ولا شك أن ذلك يقلل من استخدام الأسمدة والمبيدات وما تتركه من آثار ضارة.

اثنى عشر: إزالة الألغام فى منطقة الساحل الشمالى واستغلال الأراضى فى الزراعة وإقامة مشاريع.

ثالث عشر: الاهتمام بالثروة الداجنة والحيوانية والجمال والأغنام بتوفير المراعى لها وإقامة مصانع الأعلاف، فتهبط أسعار التسمين مما ينعكس على أسعار اللحوم ومنع ذبح الإناث منها إلا فى أضيق الحدود ومنع ذبح العجول البتلو، حتى يتم نضجها وتسمينها، فتنعكس ذلك على الكمية المعروضة من اللحوم بالزيادة فيؤدى إلى هبوط الأسعار.

أربعة عشر: أما عن الثروة السمكية، فإنها تعتبر واحدة من أهم مصادر الدخل القومى، وكذلك تعتبر مصدر من مصادر البروتين الآمن والذى يوفر الاحتياجات الغذائية، وينمى صناعات أخرى بجانبه، وتشغل المصايد السمكية فى مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان، فمنها البحرين الأحمر والمتوسط ومنها البحيرات كالمنزلة والبرلس والبروديل وإدكو وقارون ومريوط والبحار المرة وملاحة بور فؤاد ومنها أيضا نهر النيل والترع والمصارف، وهناك أيضا بحيرة ناصر والريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة فى إنحاء مختلفة من مصر والتى يجب العمل على زيادتها.

ونظرا لتلك الثروة الهائلة لابد وأن تقوم الدولة باستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أكثر فائدة منها مع المحافظة عليها، ويتم ذلك عن طريق وضع خريطة للمصايد السمكية لرصد التجمعات السمكية فى المياه العميقة والمتوسطة بالإضافة إلى تحديد أماكن ومواسم توالد الأنواع المختلفة من الأسماك على طول السواحل لمنع صيدها خلال فترة توالدها، ويمكن من خلال تلك الخرائط توجيه أسطول الصيد للأماكن الأكثر عمقا، حيث توجد مجاميع الأسماك بكثافة اقتصادية يساعد استغلالها على كثافة الإنتاج السمكى، كما يجب تطوير طرق ومعدات الصيد المستخدمة كما تقوم هيئة الثروة السمكية بتقديم الإشراف والدعم الفنى والمعلومات عن أنواع الأسماك المناسبة وكثافة السمك فى الأحواض والعلف وعلاج الأمراض والتسويق، للمزارع السمكية، حتى لا تترك تلك الأمور للاجتهاد، بجانب ذلك تقوم بتوفير محطة صرف صحية عند نهاية كل مصب، والعمل على إمداد المزارع بالعمال والخفراء، كل ذلك يعظم من إنتاج الثروة السمكية وينظمها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ومن ثم يمكن قيام صناعات متكاملة على تلك الثروة بداية من تصنيع الشباك والسفن وتجهيزها ووسائل الصيد، ثم تصنيع المنتجات السمكية أو بيعه طازج، نهاية بالتعبئة والتصريف.

* **أهمية الاستثمار الزراعى:**

(أ) أزمة الغذاء العالمى:

- ارتفاع أسعار الطاقة.
- التنافس بين الوقود الحيوى والإنسان على الغذاء والتربة الزراعية والمياه العذبة.
- زيادة استهلاك الدول المنطلقة اقتصاديًا والكثيفة السكان من الغذاء وخاصة الصين والهند ومعهم البرازيل بعد الطفرة التى حدثت لمواطنيها من ارتفاع معدلات دخولهم.

– تغيــرات المناخ وخاصة زيادة تكرار نوبات الجفاف والفيضانات مما أدى إلى نقض إنتاج الغذاء فى العديد من المناطق.

(ب) تزايد أعداد الجوعى فى العالم

* نحو مليون شخص فى العالم (١,٠٣٢ مليون) يعيشون على دخل دولار أمريكى واحدا أو أقل فى اليوم ويعانون الفقر المدقع.
* فى الفترة الأخيرة دفع بمائة مليون شــخص جديــد إلى دائرة الجوع طبقا لتقديرات البنك الدولى ٢٠٠٩م و١٣٠ مليون طبقا لبرنامج الغذاء العالمى.
* ظهور الوجه الآخر للجوع وهو توافر الســلع بالأســواق وعلى أرفف الســوبر ماركت بأسعار تفوق قدرات الفقراء فى الحصول عليها بما يتساوى مع عدم وجودها وهذا ما يسمى «الكوارث السعرية».
* تزايــد أعداد مرض ســوء التغذيــة وعديمى القدرة على العلاج فــى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبى.

وهذا يدفعنا إلى الآتى:

الانتهاء من المشروعات القومية الكبرى لإضافة ٣ مليون فدان مساحات زراعية جديدة:

١ – مشروع ترعة السلام بزمام ٦٢٠ ألف فدان.
٢ – مشروع امتداد ترعة الحمام بالساحل الشمالى الغربى بزمام تقريبى ٧٥٠ ألف فدان من غرب النوبارية إلى مطروح قد يصل إلى ١,٥ مليون فدان حتى مدينة السلوم.
٣ – مشــروع جنوب الــوادى ويضم ٣ مليون فدان منهــا ٥٤٠ ألف فدان فى المرحلة الأولى.
٤ – الزمام الصحراوى للمحافظات المصرية بمساحات تزيد عن مليون فدان.
٥ – اســتصلاح أراضى الواحات وتخصيصهــا لإنتاج حاصلات الوقود الحيوى خاصة أشــجار الجاتروفا والبنجاميا والصبار نتيجة لارتفاع ملوحة كل من التربة ومياه الآبــار وكلاهما يتحمل هذه الظروف ويعطى محصولا مجزيا وتتجاوز مســاحتها ١,٥ مليون فدان.
٦ – مشروع محور التنمية للدكتور فاروق الباز.
٧ – الاتجاه إلى البعد النيلى المهم والاستراتيجى (إفريقيا).

سد إثيوبيا

تنويه:

١ – كثيرا ما أشعر حين أنظر إلى النيل وهو أطول أنهار العالم أنه كان بمقدوره أن ينحرف عن مساره الحالى، ويصب فى البحر الأحمر مثلا، أو أن تكون طبيعة الأرض التى خلقها الله فأبدع خلقها على غير ذات النحو التى هى عليه الآن ما تجعل النيل ينحرف عن مساره الحالى، ولكنى أرى النيل يأبى أن يكون عكس الطبيعى، ولا يريد إلا أن يمر من أرض مصر – هكذا كانت طبيعة المياه مع الجغرافيا – وكأنها رغبة قوية منه لا يحيد عنها، يفيض فوق الحواجز، يخترق السدود والحدود والقيود ليصل إليها (أرض مصر) طالما كانت أرضه ومجراه، هدفه ومنتهاه، ليروى أهلها وأرضها ويصب فى بحرها ويكمل بهائها وجمالها، وأن يرسم زهرة خضراء يافعة فى قلب صحرائها، وهنا تتجلى أقوى معانى الارتباط والتمسك والفيض والكرم.

٢ – «من هنا كان وجود النيل فى مصر كظاهرة طبيعية، قامت عليها حياة بشرية كاملة، قبل أن تعرف المنابع العليا للنيل السكنى والاستقرار المنظم فى أى صورة كانت، وكأن النيل كان ينبع من الجنوب هدفه إقامة الحياة فى الشمال، وبهذا فمياه النيل، «حق مكتسب شرعا وتاريخيا وجغرافيا وحياتيا، يعترف به القانون الإنسانى والدولى والشريعة والجغرافيا معا»[1]، فهو ملكية ذاتية طبيعية.

٣ – إن الله تبارك وتعالى يخلق البشر ويقدر لهم أقواتهم وسبل حياتهم، ويمهد الطبيعة والكون لذلك، فجاءت الطبيعة موازنة بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع من النهر، فبانتظام مطرد يقل اعتماد كل قطاع من النهر على مياهه كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، لتجد الطبيعة تمنح الجنوب الأمطار لتقيم عليها حياته وبالتالى المياه الجوفية غير العميقة العزبة والمتجددة، فأوجدت الطبيعة تكاملا بين اعتماد الجنوب على الأمطار والشمال على النهر، «لنجد أن تنزانيا تعتمد على النهر

(١) د/ جمال حمدان – شخصية مصر.

بنسبة ١٪ رواندا ١٪ أوغندا ٢٪، بروندى ٢٪، إثيوبيا ٢٪، الكونغو ٣٪، إرتريا ٣٪، كينيا ٩٪، السودان ١٢٪، مصر ٩٨,٥٪»[١]

هذه هى نسب الزراعات المروية، أما النسب الكلية فلا تختلف كثيرا عن ذلك وبذلك تكون الأغلبية العظمى لمياه النيل إرثا طبيعيا مصريا، وأخيرا جاءت جميع الاتفاقيات التى وقعتها مصر تؤكد هذا المعنى.

والحقيقة أن سد إثيوبيا كان نتاج لعدة عوامل، نذكر منها:

أولا: الغياب المصرى عن دول حوض النيل:

أهملت الحكومات المتعاقبة فى الفترة الأخيرة دول حوض النيل وقضاياه، بعد ما كانت مصر فى عهد الرئيس عبد الناصر تقود حركة التحرر الأفريقى، والتنمية الاقتصادية، وبدلا من أن تستكمل المسيرة، أدارت الحكومات المتعاقبة ظهرها لعمقنا الجنوبى الإستراتيجى ومنبع سريان الحياة، بل بدأت تنظر إلى إفريقيا نظرات من التعالى، وراحت تبحث عن شراكة أورومتوسطية وشراكة مع أمريكا وإسرائيل فى اتفاقية الكويز وابتعدت تمامًا عن شراكة مماثلة مع الدول الأفريقية وخاصة دول حوض النيل بل وصل الأمر إلى حد استهتار القيادة السياسية بالأمن القومى المصرى، حين عرضت مناقشة موضوع السد فى جلسة علنية على الهواء فى ٣/ ٦/ ٢٠١٣م، كل ذلك أوصلنا إلى الوضع الذى نراه اليوم، وما يهدد الأمن المائى المصرى والسلام المجتمعى ومستقبل التنمية، بل ويهدد الحياة.

فلقد غابت مصر تماما عن الحضور فى دول حوض النيل إلا فى بعض المواقف الطارئة التى لا تغنى ولا تسمن من جوع، ومنها لقد أقامت مصر المزارع التجريبية والإرشادية فى زامبيا والنيجر، وهى ليست من دول منابع النيل ولم تقم أى مزرعة إرشادية فى دول الحوض، كما وعدت مصر بإنشاء جامعة فى مدينة جوبا بجنوب السودان كفرع بجامعة الإسكندرية منذ أكثر من عشر سنوات ولم تنفذها حتى الآن وقد انفصلت دولة جنوب السودان فعلا، فهل يتبقى هناك جدوى من إنشائها؟[٢].

---

(١) المصدر Nile bnasin Initative.

(٢) د/ نادر نور الدين، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع.

فقــدت مصر أوراق الضغط بإثيوبيا، حتى جاء تجميــد عضويتها فى الإتحاد الإفريقى مؤخــرا ليكمل هذا الابتعاد ولقد تجلــى التقصير المصرى فى الحضور الحقيقى فى أفريقيا فى توقيع اتفاقية «عنتيبى».

وجاء سد إثيوبيا لوضع تلك الاتفاقية فى إطار عملى متعنت ضد مصر والسودان.

ونتيجة للتقصير أيضا وجدت الشــركات والدول الأجنبية ومنها إسرائيل فرصة سانحة لاســتغلال أراضى وثروات دول الحوض وتعويض تلك الدول التى تعانى من معدلات زيادة سكانية عالية وعجز فى التنمية والغذاء والاستثمار ومعدلات النمو، رغم ما بها من ثروات.

وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن دور إسرائيل فى دول حوض النيل

غياب مصرى وتغلغل إسرائيلى ويمكن إيجازه فى النقاط التالية[1]:

١ – لإســرائيل استثمارات مباشرة ســواء بمفردها أو بالشراكة مع دول أوروبية فى إثيوبيا وحدها فى زراعة حاصلات الوقود الحيوى تصل إلى نحو ٤٠٠ ألف فدان.

٢ – هناك شــواهد كثيرة تشــير إلى أن التواجد الإســرائيلى الكبير فى دولة مثل إريتريا ودعم التســليح بالسلاح الإسرائيلى إضافة إلى الدعم الفنى والتقنى تشير إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف وإن كان بعض الخبراء العســكريين يرون بأن هذا التواجد فقط لمنع أن يكون البحر الأحمر عربيا خالصا يمكن أن يســبب القلق لإســرائيل والتى تقع فى نهايته كدولة وحيدة غير عربية.

٣ – إن إسرائيل لديها كفاءات فنية وأكاديمية كبيرة فى علوم وتقنيات تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وأنها تعرضها دائما على دول الحوض والكثيرون من الإسرائيليين يعملون فى هذا المجال وفى بناء السدود أيضا فى العديد من دول الحوض.

٤ – يــرى العديد من المفســرين بأن: الولايات المتحدة تلعــب دورا مهما فى دفع البنك الدولى لدعم مشــروعات محاربة الجوع والفقر فى إثيوبيا بغرض الضغط عليها لتطوير علاقتها بإسرائيل.

٥ – تعمل العديد من الشركات الأمريكية وبغطاء إسرائيلى فى الدعم الفنى فى دول الحوض ســواء فى تطوير زراعات حاصلات الوقود الحيوى أو بناء الســدود وتطوير طرق الرى

(١) المرجع السابق.

للاستفادة من الوفرة المائية الأرضية فى دول الحوض على حساب ما يتدفق من المياه إلى مصر.

٦ – الصحـف الأوغندية و التنزانية ترد على قلق مصر من التواجد الإسـرائيلى فيها بأنه إن كان هـذا التواجد لا يروق لمصر فعليها أن تفعل ما يفعله الإسـرائيليون لنا وتقدم مـا يقدمونه بدلا من الانتقاد غير الهادف والبعيد عن مصالح هذه الدول ومصالح مصر أيضا.

٧ – ليس الدور الإسـرائيلى وحده هو الذى يجب أن يسبب القلق لمصر ولكن تواجد أكثر من ٢٥ دولة أجنبية بينهم دول كبرى غربية وآسـيوية يجب أن يسـبب قلقلا كبيرا لمصر.

* **الموقف الإثيوبى:**

١ – بدايـة جـاءت اتفاقيـة «عنتيبى» لا تعتـرف بالحقوق التاريخية فـى المياه لمصر، ولا تعتـرف بمبدأ الإخطار المسـبق والإجراءات التابعة للإخطـار، كما يمكن تغيير الاتفاقية بالأغلبية وبالطبع مصر والسـودان هما دولتا مصب، وعلى الناحية الأخرى باقـى الدول هى دول منابـع، وبالتالى من الممكن أن يكـون أى تغيير يحدث على حساب دولتى المصب.

فجـاءت تلك الاتفاقية هدفها النهائى هو إعادة صياغة الأوضاع النهائية، فى حوض النيل وإعادة توزيع الموارد الموجودة فى مجرى النهر (المياه الزرقاء) علما بأن المياه الخضراء (الأمطار) خارج الحسـبان، وهذه المياه الزرقاء هى ٩٥٪ من الموارد والتى تريد الاتفاقية أن تعيد تقسيمها مرة أخرى على أساس معيار الاستخدام العادل.

والملفت للنظر أن تلك الدول لا تحتاج لمياه إضافية لأنها تغرق فى مياه الأمطار.

إذن هنـاك هدفان مخفيـان مرتبطان بتلك الاتفاقية ولقد ظهـروا قبل ذلك، ولكنهما يختفيان إذا ما كشرت مصر عن أنيابها.

الهـدف الأول: فكـرة تسـعير المياه، بمعنـى أن لو هناك دولة معينـة (س) كانت تأخـذ ٣ مليار متر مكعب وبعـد الاتفاقية يكون حصتها ٤ مليـار، فى حين أن تلك الدولة ليسـت فى حاجة لهذه الزيادة، فتقوم بعرضها على الدول التى نقص نصيبها لشـرائها، وذلك قياسا على الدول العربية التى تمتلك البترول، فالمياه تعنى بالنسبة لها كالبترول.

وإذا كانت دولة الحوض لا تملك دفع ثمن المياه، أو ليست فى حاجة لها، يتم بيع الميـاه لدولة أخرى خارج حوض النيل، وهذا هـو الهدف الثانى: نقل المياه خارج حوض النيل، وأغلب الأحوال أن إسرائيل على استعداد لشراء تلك المياه.

٢ – إثيوبيا كانت طرف رئيسـى فى تصعيد أزمة اتفاقية «عنتيبى» وفى إفشـال التفاوض حول الوصول لتفاهمات، وبالتالى تشجيع دول المنابع على التوقيع المنفرد للاتفاقية، وكان الدافع إلى ذلك إظهار وجود أزمة بين دول حوض النيل وانقسام بين دول المنابع من ناحية ومصر والسودان فى ناحية أخرى، أما الكونغو فكانت على الحياد، حيث أن اعتمادها على نهر النيل صفرا، وبالتالى هذا الانقسـام العام فى دول حوض النيل استخدمته بعد ذلك إثيوبيا، لتدعى أن خلافها مع مصر بشأن السد ليس هو الخلاف الوحيـد، أو هو الخلاف الأصلى وإنما هو خلاف فرعى، ولكن الخلاف الأصلى بين مصر من ناحية ومعها السودان وبين دول المنابع، بينما الخلاف مع إثيوبيا هو جزء من الخلاف الأكبر، وهى بذلك تقوم بعمل تكتل يسـتخدم ضد مصر، كما أنها كانت ترتب لاجتماعات مع مجموعة دول اتفاقية «عنتيبى» لعرض عليها آخر التطورات.

٣ – ظهر تعنت الجانب الإثيوبى فى عمل اللجنة الثلاثية، حيث تم الاتفاق على اللجنة الثلاثيـة (مصر – السـودان – إثيوبيا)، ثم عمل لجنة تـدرس تقارير تلك اللجنة، ثم النظر فى كيفية تنفيذ تقارير تلك اللجنة، وهذا ما يعنى اسـتغراق للوقت من أجل إنجـاز المشـروع، وفى نفس الوقـت إظهار للمجتمع الدولى بـأن إثيوبيا تجلس مع المسـئولين المصريين فى تفاوض، وأنهـم ليس لديهم مانع من التعاون وعدم الإضرار وفى الواقع يمضون فى التنفيذ بشـكل منفـرد، وهذا ما يخالف القانون الدولى، لأنه ليس نهرا داخليا وإنما هو نهر دولى.

٤ – مـن هنـا فإن الطـرف الإثيوبى يقـوم بالمراوغة والخداع والعمل على كسـب الوقت ويتحدث بلهجة بالغة الخشونة متعنتة للغاية، على الرغم من أن إجمالى القوة للدولة الإثيوبية لا تؤهل مسـئوليها للتحدث بهذه اللهجة، ولا حتى بناء سد بهذا الحجم، ويرجع هذا التعنت إلى الأسباب الآتية:

(أ) سـوء إدارة النظام السـابق لهذا الملف وضعفه فى التعامل معه حتى أدى إلى توحيد الجبهة الداخلية لإثيوبيا.

(ب) إن إثيوبيا هى الوكيل الأمريكى فى منطقة القرن الأفريقى، حتى أنها قد كلفت بإسقاط حكم الإتحاد المحاكم الإسلامية فى الصومال، حيث أن لكل من أمريكا وإثيوبيا مصلحة مشتركة فى ذلك وتأتى مشروعات توليد الطاقة جزء من الخطة الإستراتيجية لانتقال إثيوبيا من الدول الأكثر فقرا إلى الاقتصاديات المتوسطة، وبذلك تدخل إثيوبيا استثمارات ضخمة ومعونات جعلها تتحدث على أن لديها نسبة نمو بمعدل ١٠٪.

(جـ) تركيا تقدم لإثيوبيا خبرتها فى إقامة السدود على دجلة والفرات وذلك تحريضا ضد مصر.

(د) قطر لديها استثمارات ضخمة فى إثيوبيا.

(هـ) إسرائيل (شركة إسرائيلية وقعت عقد توزيع الكهرباء الناتجة عن السد الإثيوبى، وهو ما يعنى أنها ستكون جزء من عملية تشغيل السد وبالتالى التحكم فى تدفقات المياه).

(و) أمريكا وأوروبا تقدم لإثيوبيا معونات تنموية لمحاربة الفقر تستخدمها الأخيرة فى بناء السد.

(ز) وأخيرا: الصين وقعت عقد مع إثيوبيا، ولكنها تعهدت بتجميد هذا العقد بعد تحدث مصر معها، لحين وصول إلى تفهم بهذا الشأن.

والحقيقة أنه كان هناك شد وجذب بين كل من مصر وإثيوبيا فى ظل حكم الرئيسين السادات ومبارك.

* نبذة معلوماتية حول إثيوبيا والسد:

المساحة الكلية ١,١ مليون كم٢، عدد السكان ٨٤ مليون نسمة تقريبًا إجمالى الأراضى الزراعية ٢٥,٥ مليون فدان بنسبة ١٠٪ من المساحة الكلية، الأراضى القابلة للزراعة ٢٤ مليون فدان الزراعات المروية والمستديمة ١,٥ مليون فدان.

الزراعات المروية تمثل ٢٪ من إجمالى الزراعات

الموارد المائية: الأمطار ٩٣٦ مليار م٣/ سنة

الموارد المائية المتجددة ١٢٣ مليار م٣/ سنة

متوسط نصيب الفرد من المياه ١٦٨٥ م٣/سنة

الاستخدام الكلى للمياه ٥,٥٥٨ مليون م٣/ سنة بنسبة ٤,٦٪ من إجمالى الموارد المائية المتاحة.

استهلاك الزراعة ٩٣,٦٪ والمنزلى والمحليات ٦٪ والصناعة ٠,٤٪ تمثل الزراعة ٥٢٪ من الدخل القومى ٨٥٪ من الصادرات وتستوعب ٨١٪ من العمالة.

أهم الزراعات الحالية: البن – الحبوب – الخضروات – القطن – الدرنات والجذور – قصب السكر – الموالح – الموز – البقوليات – القمح – شعير المولت – البطاطس– الذرة – الذرة الرفيعة – الزيوت البدرية[1].

وإثيوبيا عبارة عن مجموعة من الدويلات المركبة مضمومة مع بعض فى دولة واحدة، وكل دويلة منها تتكون من شعب له لغة مختلفة وأصل عرقى مختلف، وله ديانة أو مذهب مختلف، وكذلك نمط معيشى أو إنتاجى، وذلك يرجع إلى أن كون إثيوبيا هضبة مرتفعة جدا وساكنى أعلاها لديهم نمط حياة مختلف عن السفوح، ومنهم من يعمل بالرعى ومنهم من يعمل بالزراعة وهناك مناطق باردة ومناطق حارة..، إذن هى دولة مركبة هشة ومتصارعة، حيث أن كل كتلة فيها تعتقد أن لها حق تاريخى فى السلطة ويجب أن لا تكون خاضعة للدولة الإثيوبية التى هى عبارة عن تحالف أساسى بين شعبين هى (التجراى والأمهرة) والأمهرة تاريخيا كانون يحكمون إثيوبيا، ومنهم الإمبراطور الراحل (هيلث اللاثى) أما الأمهرة فكان منهم (ملث زيناوى) هاتين الفئتين سيطروا على خمس أضعاف المساحات للشعوب المحيطة بهم مثل الأورمو والأوجازين، وباقى الإسميات الأخرى والتى منها «بنى شامبول» والتى يقام على أرضها السد، وهؤلاء لديهم شعور بأنهم مضطهدين عرقيا فى إثيوبيا، من هنا فإن هشاشة تلك الدولة من الأسباب التى دفعت قيادة «زيناوى» إلى عمل مشروع يبدو أنه ضخم جدا، وأنه بوابة العبور نحو التحديث والرخاء والاقتصاد والتنمية[2].

ومن هنا فإن تلك القيادة تحاول بذلك خلق تلاحم بين هذه الشعوب المختلفة حول هدف موحد يجمعها، وبالتالى فإن واجب على كل الشعب أن يتبرع لإنجاز هذا المشروع، وفى نفس الوقت يحاول أن يعطى صورة لشعبه عن أن هناك عدو فى الخارج (مصر) تهدد إقامة هذا المشروع وبالتالى تهدد مستقبل إثيوبيا وعلى الجانب الآخر تدعى أنها لا تريد الضرر بمصر وحريصة على مصالحها وأن السد ملكية مشتركة بين إثيوبيا والسودان ومصر.

(١) د/ نادر نور الدين – دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع.

(٢) د/ هانى رسلان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لقاء على قناة المحور.

أما عن السد:

كانت بداية المشروع هو ما يعرف بسد الحدود (sad border) ضمن مجموعة من السدود وهذا السد كان ضمن الخطة الأمريكية فى تلك المنطقة وكانت سعته التخزينية هى ١٤,٥ مليار م٣.

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م دخلت مصر فى مرحلة ارتباك واضطراب سياسى استغلت إثيوبيا تلك الظروف فى البلاد وقامت برفع سعة خزان السد ومضاعفته خمسة أضعاف فى شهور قليلة على ثلاث مراحل متصلة من ١٤,٥ مليار إلى ٤٥ إلى ٦٣ ثم ٧٤ مليار م٣ ولقد قامت بوضع حجر الأساس فى إبريل ٢٠١١م وتم البدء فى البناء بشكل مباشر، وجاء بناء السد بتكليف من حكومة الرئيس الراحل «ملث زيناوى» بالإسناد المباشر إلى شركة إيطالية صغيرة تسمى «salene» وجاء التكليف المباشر مكتوب فى سطر واحد «a huge and grade dam» (سد ضخم وعظيم)، ولا يوجد دراسات أو أهداف يريد أن يخدمها، ولم يكن هناك خطة موضوعة تدرس ارتفاع جسم السد (١٤٥م) – على حد قول الحكومة الإثيوبية – ومضاعفة سعة تخزينه.

وكما ذكرنا كان حديث إثيوبيا عن بناء السد على أنه مشروع تنموى يولد للطاقة وأنها من بلاد العالم الرابع وتريد أن تنتقل إلى اقتصاديات الدول المتوسطة وعدم وجود الطاقة يحول نحو البناء، وبالتالى يريدون استغلال مساقطهم المائية لتوليد الطاقة.

ومن الواضح أن هذا مطلب وطنى ولا بأس به، لكن إذا نظرنا إلى الطاقة المولدة من السد وهى (٦٠٠٠) ميجاوات مع العلم أن معظم الطاقة التى سيولدها هذا السد سوف تصدرها إثيوبيا للخارج، إلى السودان ودول القرن الأفريقى واليمن عن طريق البحر الأحمر وتسوق بأسعار منخفضة للغاية تقترب من سعر التكلفة فحين أن تكلفة إنشاء السد ٤,٥ مليار دولار ارتفعت نتيجة لعوامل كثيرة إلى ٨ مليار دولار تقريبا و قابلة للارتفاع مرة أخرى، هذا بالإضافة إلى دخولها فى نزاع وصدام مع مصر، وهذا ما يتولد عنه مشاكل وتوترات، قد تحد من الاستثمارات فى المنطقة كلها، وإذا ما تمت المقارنة بين كل ذلك وبين أنها سوف تقوم بتصدير المنتج بسعر بخس لا يحقق جدوى اقتصادية، بجانب تنمية ضعيفة فى الداخل، كما أنها لديها خطه لإقامة مجموعة سدود داخلية توفر لها قدر كبير من الطاقة ولا تؤثر على دولتى المصب، كل ذلك يظهر الأهداف الحقيقية لإنشاء هذا السد والتى تبلور فى الآتى:

تغييـر توازنات القوى فى المنطقة خاصة دول حوض النيل، حيث أن مصر فى أقصى الشـمال والسـودان معبر، ثم يأتى الحوض الشـرقى فيه إثيوبيا تأتى منه تقريبا ٨٥٪ من حصتنا المائية ويوجد الحوض الجنوبى به مجموعة من الدول الاستوائية (كينيا – أوغندا – تنزانيا – رواندا – بروندى – الكونغو) وهذا الحوض يأتينا منه ١٥٪ فقط.

إذن إثيوبيا فى تلك المرحلة سوف تتحكم فى تدفقات المياه إلى مصر ببناء هذا السد، هذا بالإضافة إلى أن السعة التخزينية للسد تستلزم إنشاء خلفه ثلاثة سدود أخرى، حيث يحدثنا الخبراء أنه لو تم تركه، سوف يفقد هذا السد فى خلال ٢٥ سنة جدواه بالكامل، لأن الخزان سيمتلئ بالطمى وبالتالى حجم تخزين المياه فى البحيرة سوف يقل بالتدريج، وبالتالى قدرة السـد على توليد الطاقة، وإذا تم إنشـاء تلك السـدود سـوف تكون السعة التخزينيـة لها ٢٠٠ مليار م٣، وبالتالى سـوف يلحق ذلك بمصر أشـد الضرر، حيث أن ٢٠٠ مليار م٣ هى حجم تصرفات النهر لمدة أربع سـنوات على التوالى، حتى لو افترضا أنه سوف يقوم بحجز ٧٤ مليار متر مكعب فقط، فهذا أيضا له ضرر بالغ على مصر.

ويحدث الخبراء على أنه لو تم ملء خزان السـد بهذه النسـبة سـوف يحدث تصحر للأرضى الزراعية المصرية بنسـبة ١٠ إلى ٢٠٪ من الأراضى الزراعية ولو تم افتتاح السـد فى ٢٠١٧م سـوف يسـتقطع من حصة مصر والسودان ٢٥ مليار م٣ خلال ثلاث سنوات، ولو تم ذلك على سـتة أعوام تنتقص ١٥ مليار م٣ وبالتالى تفقد مصر ٣ مليون فدان، هذا بالإضافة إلى تأثيره على الحياة وعلى أداء السـد العالى مما يؤدى إلى زحف ملوحة مياه البحر على النيل والدلتا.

مسارات الحل:

أولا: إنشاء لجنة التعاون الأفريقى تابعة للمجلس القومى للاقتصاد ولقد تحدثنا عنها.

ثانيا: توحيد كل الجهات التى تتعامل مع ملف السـد فى جهة واحدة، تخضع فى أعمالها بعد ذلك لتوجيهات مجلس الأمن القومى بعد إنشائه.

ثالثا: التفاوض

استراتيجية التعامل مع هذا الملف:

١ – الوقوف على الأضرار المحققة الناتجة عن تنفيذ هذا المشروع.

٢ – تحديـد مواصفـات من قبل الدولة المصرية لهذا السـد يتلاشـى معها تلك الأضرار (وإن كنا نود التفاوض على عدم بناء السد فى تلك المنطقة أصلا).

٣ – عمل اتصالات دبلوماسية مع الدول الأفريقية ومنها دول الحوض لتوضيح الأضرار الناشئة عن بناء السد و استظهار موقف تلك الدول والعمل على استمالتها لناحية الدولة المصرية، كذلك عمل اتصالات دبلوماسية مع الدول ذات العلاقات الطيبة مع مصر فى المجتمع الدولى حتى يتم مزيد من الضغط الدولى والإقليمى لصالح مصر.

٤ – التنسيق الرباعى بين مصر والسعودية والإمارات والكويت على توجيه جزء من الاستثمارات إلى دول حوض النيل ومنها إثيوبيا.

٥ – فتح قناة اتصال على مستوى رفيع مع الصين ضمن خطة تحالف استراتيجى معها واستخدام موقفها فى تجميد عقدها مع إثيوبيا للتواصل مع إيطاليا لتجميد عقد الشركة المنفذة لإنشاء السد.

٦ – طلب التعاون من الصين فى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإثناء الجانب الإثيوبى عن إنشاء السد على هذا النحو أو عودته إلى خطة سد الحدود التى وضعتها أمريكا (١٤,٥) مليار م٣.

٧ – التنسيق مع الكنيسة المصرية للقيام بجهود دبلوماسية ودينية مع الكنيسة والشعب الإثيوبى لتوضيح نوايا الدولة المصرية، أنها ليست ضد التنمية فى إثيوبيا، بل تسعى لتقديم الدعم والتعاون مع الشعب الإثيوبى من أجل رفعة وتقدم بلاده، وتوضيح مدى الضرر الذى يقع على الشعب المصرى وأن السد يمكن أن يقام بمواصفات أخرى ويحقق نفس النتائج تقريبا، أو أن تقام مجموعة سدود لا تضر بالشعب المصرى وتحقق التنمية للشعب الإثيوبى.

٨ – التنسيق مع رجال الأعمال المصريين للاستثمار فى أفريقيا، خاصة دول حوض النيل وإثيوبيا.

٩ – التفاوض مع الدولة الإثيوبية حول السد ثم بعد ذلك التفاوض حول اتفاقية «عنتيبى» مع دول حوض النيل، حيث يتم استبعادها أو تعديلها بما يضمن حقوق دولتى المصب وتنظيم إقامة السدود والتعامل مع مياه النيل والطاقة المولدة .

١٠ – أما عن التفاوض مع الدولة الإثيوبية حول السد: فهو تفاوض فريد من نوعه لا يقبل الفشل أو الإخفاق، فإن إثيوبيا بالشروع فى إنشائها هذا السد تكون بذلك تعتدى على الحق فى الحياة وعلى الطبيعة والتاريخ والقوانين الدولية، وبإصرارها على المضى قدما فى إنشائه، فهى بذلك تصر على العداء والاعتداء الواضح الصريح، فالتفاوض إذن هدفه إعادة الدولة الإثيوبية إلى رشدها، والقاهرة تسلك طريق التفاوض ليس

من باب الضعف أو القبول بالأمر الواقع أو لعدم القدرة على استعادة الهيبة والحفاظ على الحقوق، بل التفاوض من منطلق القوة، قوة صاحب الحق، والقدرة على إعادة الأمور إلى نصابها بالوسائل السياسية والدبلوماسية التى تحفظ الحقوق والتعاون بين وحدة دول حوض النيل والجوار الإقليمى، تفاوض من منطلق العقل والرغبة فى تحقيق رفعة الشعب الإثيوبى وتقدمه فى حدود ما تملكه إثيوبيا من مقومات وله منا كل الدعم والمساندة، وليس فى حدود مالا تملكه، أو باغتصاب حق القاهرة فى الحياة والتى يتضمن اسمها معناها، تفاوض يجب أن تعلم فيه القيادة الإثيوبية أو من يدفعها أو يعاونها أن هذا السد هو خطأ وخطر أقدمت عليه، وعليها سرعة تداركه، وأن القاهرة ما زالت تعتقد فيها حسن النية. ويشمل التفاوض إذا الآتى:

(ا) تقديم إثيوبيا الدراسات الفنية والهندسية والبيئية للسد، دراسات شافية وافية،وإذا لم يكن لديها تلك الدراسات يتم تشكيل لجنة على مستوى رفيع من الخبراء والمتخصصين تقدم تلك الدراسات.

(ب) الوصول بالسد إلى الشكل والنموذج والسعة التى لا تلحق أى أضرار بدولتى المصب، خاصة أن الدولة الإثيوبية أفضل لها أن تولد الطاقة الكهربائية من الرياح أو من الأنهار والبحيرات لديها بدلا من النهر الدولى، والتفاوض من أجل تعظيم حصة مصر من المياه من ٥٥ مليار إلى ٧٥ مليار لمواجهة الزيادة السكانية والصحارى والبيئة الجافة والحاجة المستقبلية للمياه لتأمين حياة الأجيال القادمة (وتجنب الدخول فى صدامات مستقبلية).

(ج) قد يكون ذلك بتقديم مصر خبرتها لإثيوبيا فى إنشاء السدود وشبكات الكهرباء وعمل شبكات الرى، وأن تستثمر مصر مع إثيوبيا فى مشروع السد، وأن تكون الشركة المسئولة عن تدفقات المياه وتوزيعها (مصرية بنسبه ٥٢٪ سودانية ٢٤٪ إثيوبية ٢٤٪) بمعنى التفاوض حول سياسة التشغيل وعملية الإدارة ويجب أن يتسم الجانب المصرى فى التفاوض بالجدية والحزم وبالحكمة وكذلك سرعة رد الفعل.

(د) وبعد أن نبذل كل الجهود الدبلوماسية والسياسية والدينية والإنسانية والدولية والقانونية، فإذا ما أخفقت تلك الجهود نكون قد سجلنا الموقف المصرى وبذلنا كل ما فى وسعنا للحفاظ على العلاقات والتعاون وعن الوحدة.

مجالات التعاون الإفريقى:

١ – الاســتثمار الزراعى: تبلغ المساحات القابلة للزراعة فى القارة الأفريقية ٣٥٪ من مساحة القارة يستغل منها فقط ٢٠٪ ويتبقى ٨٠٪ بدون استغلال[١].

والدول الأفريقية لا تعانى من الندرة الفعلية فى المياه والتربة الزراعية ولكنها تعانى من الندرة العلمية والتكنولوجية والكفاءات البشــرية لاستغلال الوفرة المتاحة من المياه والتربة الزراعية.

مــن هنا يجب توجيه الاســتثمارات المصرية والعربية إلى الــدول الأفريقية وعمل تكتل اقتصادى عربى للاستثمار بما يشكل حماية تامة للاستثمارات العربية من المصادرة أو الصراع نتيجة لأن أى مشكلة من إحدى دول حوض النيل يعنى خسارتها لعلاقاتها بهذا التكتل.

٢ – تعانى مصر والدول العربية من فجوة هائلة فى محاصيل الذرة والزيوت والسكر والتى تجود زراعتها فى دول حوض النيل وتحقق فيها اكتفاءا ذاتيا.

٣ – الاستثمار فى الثروة الحيوانية التى تمتلكها السودان وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، والتى تربــى علــى المراعى الطبيعية الصحية، وكذلك إنشــاء المجازر والمســالخ ووحدات التبريــد ووحــدات تصنيع اللحوم و إنشــاء وحــدات بيطرية فى تلــك الدول لعلاج حيوانــات المراعى التــى تحتاج إليها هذه الدول وتعانى من نقص فى الرعاية الطبية ويوفر لمصر جودة اللحوم.

٤ – الاستثمار فى صناعات الأخشاب والأثاث فى الكونغو والتى تمتلك ثانى أكبر مساحة غابات خشبية فى العالم، وأيضا التعاون معها فى زراعة قصب السكر وتوجيه القطاع الخاص المصرى وشــركات قطاع الأعمال التى تمتلك المقدرة على الاســتثمار فى دول حوض النيل.

٥ – التعاون للاستفادة من الموارد المائية المهدرة فى تلك الدول ومنها:

(أ) الكونغــو التى حصتها المائية تتجاوز حصص جميع دول حوض النيل مجتمعة بكميــات مياه تصل إلى ١٢٨٤ مليار متر مكعب ســنويا يهدر منها فى المحيط الأطلســى أكثر من مليار ســنويا، ويمكن دراســة إمكانية توجيه جزء منها إلى بحيــرة ألبــرت أو بحيرة تنجانيقا علــى النيل الأبيض أو نهر الســمليكى فى الكونغو ومنه إلى النيل الأبيض.

(١) نادر نور الدين – المرجع السابق.

(ب) استغلال فاقد المياه فى الأراضى المغمورة والمستنقعات فى شمال أوغندا تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب سنويا، حتى أن خبراء النيل الدولى والأمم المتحدة للمياه قالوا فى تقاريرهم إن مياه نهر النيل تختفى تماما فى شمال أوغندا، ولا تمد أوغندا دولتى المصب إلا بنهير صغير يخرج من بحيرة ألبرت الصغيرة ويسمى نيل «ألبرت» وتتغير تسميته بمجرد دخوله إلى جنوب السودان ويسمى «بحر الجبل» والذى يختفى تماما على مساحة كبيرة من أراضى السودان لانعدام الانحدار فى هذه المنطقة ويتحول إلى منطقة مستنقعات وأراضى مغمورة بالمياه، ولا تظهر صور الأقمار الصناعية أى وجود لمجرى النهر فى هذه المنطقة، والقليل الذى يتجمع بعد ذلك يبدأ فى تشكيل النيل الأبيض الذى يتجه شمالا صوب شمال السودان ثم مصر، وبالتالى فإن استثمار فواقد المياه فى أوغندا وجنوب السودان قد يضمن لدول المنابع ما يقرب من ٧٠ مليار م٣ مكعب من المياه[١]، ولقد تم العمل فعليا فى جنوب السودان عام ١٩٨٥م لتنفيذ برنامج متكامل لمعالجة الفواقد المائية وإنشاء قناة «جونجلى» والتى تم إنجاز نحو ٦٥٪ منها؛ إلا أن اندلاع الحرب فى جنوب السودان أدى إلى توقف المشروع.

(ج) لقد تم اقتراح «قناة العطمور» بطول ٥٠٠ متر لاختصار النيل النوبى، حيث يتم اختصار نحو ١٢٠٠ كم من طول المجرى الطبيعى بما يمكن من تخزين ١٧ مليار متر مكعب من المياه خلال موسم الفيضان، وما يزال المشروع فى انتظار توفير الإمكانيات المادية للبدء فى تنفيذه[٢].

هذا بجانب استثمار الفواقد المائية فى جميع دول الحوض بما فيها إثيوبيا واستخدام الخبرة المصرية فى الزراعة المروية.

كذلك يمكن التعاون فى الاستثمار الصناعى القائم على تلك الزراعات وأيضا فى مجالات الطاقة الكهرومائية والطاقة العضوية.

ويمكن التعاون العسكرى ومساعدة الأمن فى الدول التى تحتاج إلى تلك المساعدة فى حل المشاكل الداخلية للدول الأفريقية (مثل جنوب السودان – أوغندا – إثيوبيا) واستعادة

(١) د/ نادر نور الدين – دول حوض النيل بين الاستغلال والاستثمار والصراع.

(٢) د/ نادر نور الدين – دول حوض النيل بين الاستغلال والاستثمار والصراع.

الدور الريادى المصرى فى إفريقيا، لذلك لابد من التواجد بقوة يشمل الدولة وشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص[1].

وكذلك تعاون ثقافى، عن طريق إقامة إذاعات موجهة بلغة إفريقية، وأفلام إفريقية وتخصيص جزء من الصحافة والبرامج المصرية للحديث عن أفريقيا ودور هيئة الاستعلامات فى نشر صورة صحيحة عن الشعب المصرى ومدى تعاونه مع الشعب الإثيوبى ورغبته فى تنمية هذه الدولة وكذلك جميع الدول الأفريقية، واستخدام الطلاب الأفارقة ليكونوا سفراء لنا فى دولهم، واستقدام طلاب أفارقة للدراسة فى كليات الزراعة المصرية، ودراسة إمكانية فتح فروع للجامعات المصرية فى الدول الأفريقية.

وكذلك التعاون التجارى والذى يستلزم إنشاء بنية أساسية تساعد فى عملية التبادل التجارى مثل إنشاء الطرق ومد خط سكة حديد يمتد عبر جميع الدول الأفريقية (خاصة دول حوض النيل) ويصل حتى البحر المتوسط عبر الصحراء الغربية وإنشاء ميناء لتعظيم التبادل التجارى مع الدول الأوروبية ليحول مدينة مطروح إلى مركز تجارة عالمى، كما يمكن ربط هذا الخط بمنطقة قناة السويس خاصة بعد تطويرها وكذلك تسهيل التجارة البينية بين دول حوض النيل وتبادل الثروات والمنتجات بين الشمال والجنوب.

كما تشمل البنية الأساسية التجارية إيجاد خطوط ملاحة عبر نهر النيل وتقوية خطوط الطيران، ولا شك أن كل ذلك يعظم الاستفادة من الموقع الجغرافى المصرى والذى لابد وأن يستفاد منه فى تعزيز حركة التجارة العالمية.

■■■

(١) المرجع السابق.

المفتاح الخامس عشر

التقدم والبيئة

لقد خلق الله الكون فى نظام محكم أبدع إحكامه، فجاءت البيئة فى نظام طبيعى متوازن هاضما للتلوث فى دورات حياتية طبيعية قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر: آية ٤٩]، وخلق الإنسان ليعمر الأرض، وخلق الأرض صالحة للمعايش، وسخر له كل ما فيها، ونهى عن الإفساد فى الأرض قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٦]، لذلك فإن تعمير الأرض والاستفادة من كل ما خلقه الله كان لابد وأن يراعى التوازن البيئى فى علاقات إنسانية بيئية تحفظ البيئة بل ومصير الإنسان نفسه، ولكن نظرا لطبيعة الإنسان وقصور علمه راح يستغل كل ما حوله ليحقق أقصى استفادة ممكنة بصرف النظر عن العواقب أو الاختلالات التى تنجم عن أفعاله فى البيئة ومكوناتها بل وبدأ يتباهى بقهر الطبيعة، دون أن يدرك أن للطبيعة رد، وحينما أدرك ذلك أصبح يتعين عليه دفع فاتورة أخطائه والعودة لمصادقة البيئة فى محاولة للتصالح معها، من هنا فإن التطلع إلى التقدم وصنع الحضارة من خلال بناء اقتصاد قوى وتنمية متواصلة يتطلب خطوات محددة وخيارات صعبة تحدد مصير الإنسان، وتطلب مراعاة التوازن البيئى، وإذا كانت قضية التدهور البيئى التى تظهر بوضوح مع الزيادة فى التقدم تمثل التهديد الخطير الذى يؤرق مستقبل البشرية، بات يتعين علينا وضع الأمر بين الإيجابيات والسلبيات، فى محاولة للتذكير ببعض الحلول التى تعمل على إعادة التوازن البيئى.

أولا: التقدم والاستنزاف البيئى:

١ – منذ الحرب العالمية الثانية ولد ٨٠٪ من البشر، بينما تضاعف الاقتصاد العالمى فى نفس الحقبة خمس مرات. وثبت أيضا أن الناتج الاقتصادى المضاف فى كل عقد من العقود الماضية يضاهى فى المتوسط مجموع ما أنتجته البشرية منذ بدء الحضارة حتى عام ١٩٥٠م.

٢ – وأدت الزيادة فى الرخاء والنمو السكانى المتزايد إلى زيادة الطلب على الناتج الغذائى، مما حفز العلماء على مضاعفة إنتاج الحبوب العالمى بمقدار٢,٦ مرة منذ منتصف القرن.

٣ – إن كل ما حدث من تطور هو غير مسبوق، لكن تحليله بدقة أظهر أنه تسبب فى إحساس بوهم التقدم على مستوى العالم، ذلك لأنه اعتمد على نظام الحسابات المستخدم حاليا فى تقدير التقدم الاقتصادى، حيث كان يحسب استهلاك الأصول المادية والمعدات فقط خصما من رأس المال، فى حين أنه لا يحسب استنفاد رأس المال الطبيعى الغير متجدد، وكذلك لا يحسب مخاطر التقدم.

٤ – ولتأكيد تلك الحقيقة فإن من يرصد وضع العالم منذ منتصف القرن الماضى، الذى وصف بثورة العلم والانطلاق فى التنمية، تبرز أمامه حقائق مذهلة، يؤكدها الآتى:

– نتيجة للزحف السكانى على الأراضى الزراعية والعوامل الأخرى، فإن العالم فقد خمس سطح تربة الأرض الزراعية، ذلك لأنه يفقد ٢٤ مليون طن من التربة السطحية كل عام وكذلك فقد خمس غاباته المدارية المطرية وهذا بدوره أدى إلى ظاهرة التصحر والذى ينعكس أيضا على حدوث بعض التغيرات المناخية على سطح الأرض مما يؤدى إلى تقليل ماده (الكلوروفيل) المسئولة عن نقص الأكسجين، وأيضا فقد عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات التى كانت تعيش على سطح الأرض، كما أن المواد المتسربة إلى البيئة (كيماويا وعضويا وذريا) أدى إلى رفع معدل الوفيات بسبب السرطان وغيره من التشوهات والأمراض الناتجة عن التلوث كالشعور بعدم الراحة والأمراض النفسية نتيجة التوتر العصبى، الأرق فى النوم والشعور بالضيق وفقدان التركيز والاستيعاب.

– انخفض نصيب الفرد من المياه فى بعض البلدان وذلك نتيجة لتلويث الأنهار وشح الماء العذب المتزايد، كما انخفض نصيبه أيضا من الحبوب نتيجة استخدام المبيدات والأسمدة التى تؤثر سلبا على إنتاجية الأرض خاصة الأسمدة النيتروجينية التى تؤدى إلى تلوث التربة بالمواد الكيميائية وتدهور مقدرتها البيولوجية، كما أن زيادة النشاط الصناعى أدى إلى زيادة النفايات الصلبة والتى قد تلقى على الأرض أو تدفن فى باطنها مما يؤثر سلبا على الإنسان والحيوان والنبات.

– ويحدثنا الخبراء بأن كمية ثانى أكسيد الكربون ارتفعت بنسبة ١٣٪ من مستواه فى الجو المحيط، كما استنفدت ٢٪ من طبقة الأوزون، وأصبحت هناك مناطق خالية وغابات

أخذه فى الزوال، لأن العالم كان يستهلكها كمصدر مطلوب لمرحلة التصنيع أو كنتيجة للنمو الديموغرافى.

– كما ترتب على تلوث الهواء العديد من الأمراض مثل، التهاب القصبة الهوائية والربو والحساسية وغيرها من الأمراض، هذا إلى جانب أن تلوث الهواء يتلف المحاصيل، إضافة إلى ارتفاع الحرارة الأرضية نتيجة الزراعة فى الصوبات، وحرق الفحم وما يفرزه من غازات ساخنة، كل ذلك يؤدى إلى إحداث تغيرات مناخية.

٥ – وبالتالى بدأ الناتج العالمى من الحبوب يتناقص خلال الثمانينات، إذ أن حصة الفرد من ناتج الحبوب قلت بحوالى ٧٪، وتم تعويض نحو ثلثى هذا الهبوط فى الإنتاج فى السنوات السابقة باستنزاف المخزون العالمى فى حين استمر النمو السكانى العالمى مع الاحتياج إلى زيادة المطلوب من الإنتاج الزراعى فى المراحل القادمة.

٦ – تناقص إنتاجية الأرض: إن المساحات المفيدة فى الزراعة تمثل ثلث مساحة الأرض اليابسة، وهناك ثلاثة نظم بيولوجية أرضية: الأرض الزراعية التى تمد الإنسان بالغذاء والعلف للحيوانات وكذلك بعض المواد الخام – أما المروج والمراعى فإنها تمد الإنسان باللحم واللبن والجلد والصوف– وأما الغابات فهى مصدر الوقود والخشب والورق وغيرها – وتشترك كل هذه المساحات فى عملية التخليق الضوئي. وقد ثبت أن ٤١٪ من نشاط التخليق الضوئى يحدث فى المحيطات، أما الباقى وهو ٥٩٪ فإنه يحدث فى الأرض المفيدة التى تمثل أساس الحياة على كوكب الأرض، وتحدد حيوية الأرض ومن عليها، بل وتحكم الاقتصاد العالمى وتحدد مستقبل البشرية.

ولقد اجتهد العالم فى استصلاح أراضى الصحراء وغيرها، ولكنها محاولة معادلة ومساوية للنقص الناتج عن تدهور الأراضى بالاستعمالات غير الزراعية، أما الباقى من الغابات فإنه يتناقص بفعل تلوث الهواء والمطر الحمضى وارتفاع حرارة الأرض.

٧ – كما أدى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء إلى انخفاض معدل استهلاك الغذاء فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية، مما زاد فى معدل وفيات الأطفال.

ثانيا: حساب التقدم الاقتصادى والتصالح مع البيئة:

وبناءا على العرض السابق ولأننا مضطرين إلى دفع فاتورة الخطأ إن عاجلا أو آجلا فإنه لابد وأن يوضع فى الاعتبار – عند حساب التقدم الاقتصادى – استهلاك الأصول الثابتة ممثلة فى رأس المال الطبيعى المتمثل فى الموارد غير المتجددة مثل النفط والغابات

وفقدان التربة السطحية. وما يهدد البيئة، فالمؤشرات الاقتصادية التى تتمثل فى زيادة معدل النمو والتقدم ترتكز على خطأ فى حساباتها، فهى لا تميز بين استخدامات الموارد التى تحافظ على استمرار التقدم وتلك التى تقوضه، فلقد كان المقياس الرئيس هو حساب إجمالى الناتج الوطنى متمثلا فى مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة مطروحا منه استهلاك الأصول الرأسمالية المستعملة.

ومن كل ذلك ونظرا لخطورة التدهور البيئى أضحت قضايا الأمن البيئى شريكا أساسيا للشئون الاقتصادية والعسكرية فى تحديد مصير العالم، ومن هنا فإنه لابد من التكاتف وتضافر الجهود الدولية من اجل التصالح مع البيئة لتفادى رد فعل الغضب البيئى.

وفى سبيل ذلك يتم وضع العديد من الاستراتيجيات المناسبة للحفاظ على البيئة ووضع خطط طويلة المدى لها فى إطار اتفاقيات دولية ملزمة.

– وإذا كان الإنسان هو السبب فى كل الأخطار والكوارث المحدقة به وبالبيئة الطبيعية المحيطة، وفى ذلك يقول المولى عز وجل ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة الروم: آية ٤١] من هنا لابد وأن يتم العمل وفق رؤية ترتكز على علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالبيئة تقوم عل التوافق والانسجام ومصادقة البيئة المحيطة، وعدم ترك العنان لقوى التقدم العلمى بلا رابط أو ضابط، مما يجعلها تنحدر بوظائف العلم.

فإن جزء من العلاج هو عقدى أخلاقى يرجع إلى أخلاقيات الإنسان فى التعامل مع البيئة، ولقد بينت لنا عقيدتنا الإسلامية أن الإيمان بضع وسبعون شعبة أولها لا إله إلا الله وآخرها إماطة الأذى عن الطريق، كما أن على الإنسان أن يعى أن كل ما فى الكون يسبح بحمد الله، وأن العلاقة بين الخلائق رابطها وأساسها الحب فإذا أحب الإنسان شيئا أحسن معاملته، فعقل بلا حب لا يفكر، روض بلا حب لا يزهر، سفينة بلا حب لا تبحر، وأفضل كلمة حب قول الرب «يحبونهم ويحبونه» هذا الحب يستقر فى وجدان وضمير الإنسان يرسل دائما إشارات إلى عقله مكونا تفكير صادق سليم يترجم إلى إرادة وواقع ملموس فى التعامل مع الإنسان والبيئة.

أما عن الجانب الآخر من العلاج فيترجم فى الإجراءات العملية والخطوات الملموسة وتشريع القوانين التى تحفظ البيئة وتصادقها وتجرم التعامل الخاطئ أو التعدى عليها ونذكر منها:

إتباع قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المنافع عند استعمالات التكنولوجيا وإقامة المنشات الصناعية وغيرها...،

زراعة الأشجار، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالْكٍ : أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِى يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةً، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا، فَلْيَغْرِسْهَا».كما نهانا ديننا عن قطع الأشجار، كما أن القرآن والسنة ينطويان على نصوص كثيرة تحث على عدم الإفساد والإسراف.

– العمل على الحد من انبعاث الغازات الصادرة من وسائل النقل، وذلك باستعمال خلايا الوقود، والتركيز على النقل المشترك، والاتجاه لاستعمال الدراجات، مع وضع خطة لتثبيت انبعاث ثانى أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠م.

– الاتجاه إلى حظر استعمالات المركبات الكلوروفلوروكربونية حفاظا على طبقة الأوزون.

– وضع تشريع يجرم ويمنع إنشاء شبكات المحمول أعلى أسطح المنازل ووسط التجمعات السكنية لما لها من مخاطر على الصحة العامة خاصة على المدى الزمنى.

– وضع برنامج عالمى لمكافحة الدفء على مستوى العالم .

– إتباع أسلوب علمى لتحسين استعمال الأراضى والمياه، والإقلال من استهلاك المصادر ومنع التصحر.

– التحول من الاعتماد على الوقود الحفرى إلى مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة دورة استعمال المواد، وتغيير أساليب الزراعة، ورعاية الغابات حفاظا عليها.

ترشيد الاستهلاك: لقد أمرنا ديننا فى نصوص كثيرة من القرآن والسنة بترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف، و لقد ثبت أن ترشيد الاستهلاك وخاصة الاقتصاد فى استعمال الطاقة يمكن أن يؤدى إلى تحسين الوضع من خلال تكنولوجيات مختلفة مثل:

(أ) تحسين استهلاك البترول فى النقل (مثل تطوير إنتاج سيارات تسير بمحرك ديزل يعمل بالاحتراق النظيف، وفيها وسيلة لاختزان الطاقة) وكذلك استعمال الكهرباء فى تسيير السيارات.

(ب) العمل على تطوير إنشاء المساكن حتى تكون محكمة ومعزولة عن تقلبات الطقس، مما يقلل الاحتياج لوسائل التدفئة أو التبريد، وتوفر بيئة صحية.

(ج) استعمال آلات وأجهزة عالية الكفاءة فى المنازل التى تستهلك ربع الطاقة، مثل المصباح الكهربائى عالى الكفاءة قليل الاستهلاك.

(د) وضع معايير لشروط التشغيل وقياس مدى توافر بعض الوسائل لمعالجة ما ينشأ من تلوث مثل وجود أجهزة الحد من التلوث فى المصانع وكذا تطوير الصناعة، مثل تحويل أفران الحديد المفتوحة إلى أفران قوسية كهربائية تتطلب نصف كمية الطاقة، وكذلك انتشار أسلوب التوليد المتشكر (للحرارة والكهرباء معا) بحيث ترتفع كفاءة إنتاج محطة الكهرباء من ٥٠٪ إلى ٩٠٪، ويمكن أن ينقل فائض الطاقة إلى الشبكة الكهربائية التى تخدم الاستهلاك المدنى.

(و) عمل شبكة لخدمات التوزيع إلى المنازل بأسلوب إليكترونى مبرمج لخدمة المستهلك،سوف تقلل من استعمال وسائل نقل تستهلك طاقة متزايدة

إعادة دورة استخدام المواد: فذلك يقلل من استغلال المصادر الطبيعية فى إنتاج المواد اللازمة للصناعة أو التغليف، ويخفض من النفايات، ومثال ذلك إعادة استعمال ثلثى الألمونيوم المنتج كل عام، وثلاثة أرباع الصلب والورق، وسبعة أثمان ما ينتج من البلاستيك، وكلها مواد كانت تعتبر فى عداد الفاقد الإنتاجى.

حيث يحدثنا الخبراء بأن الطاقة المطلوبة لإعادة دورة الألمونيوم اللازمة لإنتاجه تمثل ٥٪ فقط من الطاقة المطلوبة فى إنتاجه الأصلى، ويحتاج الصلب من الخردة إلى ثلثى الطاقة ويخفض فى نفس الوقت ٨٥٪ من تلوث الهواء و ٧٥٪ من تلوث الماء، أما فى صناعة الورق فقد أدت إعادة الدورة إلى تخفيض استهلاك الطاقة بما يوازى ٣٠ – ٦٠٪، إضافة إلى أنه يقلل تلوث الهواء بنسبة ٧٥٪ والماء بنسبة ٣٥٪. أما فى إعادة صناعة الزجاج فقد أمكن توفير ثلث الطاقة المطلوبة فى تصنيع المنتج.

– كما يمكن استعمال المخلفات الصلبة، وخاصة فى صناعة الورق بدلا من استهلاك لب الخشب فى ذلك.

هذه الأمثلة تؤكد أن استهلاك الطاقات والموارد سوف يقل بنسب طردية مع الكميات المعادة دورتها.

ومن هنا فإنه يجب أن يتم البناء والتعمير بما يحافظ على البيئة ويحقق توازنها ويعزز الاستقرار واستمرارية الحياة إلى أن يشاء الله، بدلا من أن توجه الاستثمارات إلى الزيادة

العاجلــة فى الإنتاج والدخل دون أن تراعى البعد البيئى،على أن يقاس التقدم الاقتصادى والاجتماعــى بمعايير القدرة على مواصلة البقاء بــدلا من مجرد النمو القصير الأجل، وكل ذلك يتم بالبحوث العلمية المتقدمة، والتوعية بنظم الاستخدام الأمثل، والقدرة على التنبؤ بالمخاطر الناتجة عن استخدام التكنولوجيا لدرئها.

وأخيــرا يجب أن ننوه بأنه على الرغم مــن أن الاقتصاديات المتقدمة هى أكثر إضرارا بالبيئــة، فإن الاقتصاديات القوية هى أكثر قدرة ومرونة على مجابهة التلوث، حيث أنها قادرة على تهيئة مناخا للتطور الاقتصادى يعمل على ذلك.

مجلس الأمن القومى

لقد نص الدســتور على إنشــائه وحدد صلاحياته وتشــكيله، وهو يقوم بوضع إطار عام لسياسات مصر فى علاقاتها الخارجية مع جميع دول العالم،خاصة التى لها ثقل سياسى عالمــى، والتى ترتبط معنا بعلاقات سياســية واســتراتيجية، نؤثر فيها وتؤثر فينا ســلبا أو إيجابا، على ســبيل المثال وضع اســتراتيجية للتعامل مع أمريكا، وأخرى لإسرائيل، وإيران، وتركيا... وهكذا.

وأيضا اســتراتجيات التعامل مع الدول العربية وقد يكون من شــأن تلك الاستراتجيات تحديد خطوات الوصول إلى تكوين الاتحاد العربى، وكذا اســتراتجيات التعامل مع الدول الإفريقية، كل تلك الاستراتجيات تشتمل داخلها الملفات الهامة مع كل دولة أو منطقة، وتناولهــا من منظور السياســات الخارجيــة، وبهذا المجلس يكون لمصــر .دور فاعل فى السياســة الخارجية وفى مستقبل العلاقات الدولية المصرية، وسياسة محددة للتعامل مع الأخطار التى تحدق بالوطن وما يستجد من قضايا.

وفــى هــذا الصدد لابــد أن يتفرع عــن هذا المجلس عــدة لجان تختص هــذه اللجان بوضع هذه الاســتراتجيات موضع التطبيق ومتابعــة تنفيذها، وينظر المجلس فى أداء هذه اللجان، وما يطرأ على ســاحة السياســة الخارجية من تغيرات تستلزم التعديل فى بعض الاستراتجيات.

وعلــى الجانــب الآخر ونظرا إلى المجتمــع الدولى وتوازنات القــوى فيه والصراعات والتكتــلات ووضع مصر السياســى و التاريخى والجغرافى، كل ذلــك يدفعنا إلى ضرورة التفكير فى الآتى:

أولا: الجيش المصرى: «إنه شـوكة الدولة» ودرعها الواقى وحافظ هيبتها ومقدراتها، ويعـد الجيـش المصرى من أفضل جيـوش العالم، كما أنه يتميز عنهـا جميعها بخاصية الخيرية، ولكن فى ظل تلك الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، لابد بجانب اسـتمرار العمل على رفع القدرة القتالية والفنية، أن يمتلك أحدث ترسانة أسلحة عسكرية متطورة، وعلى الرغم أن ذلك يتطلب تمويل هائل، ومصر لا يمكنها ذلك الآن، ولكنه يأتى بالتدريج والتحالفات العسـكرية والقـدرة على التصنيع والتطوير والابتكار (فامتلاك تلك الأسـلحة يجب أن يكون هدفا محققا ومصر قادرة على ذلك).

ثانيا: السلاح النووى: لسنا دعاة حرب، ومصر لا تناصب أحدا العداء، أبدا ما كانت ولن تكون، ولكنها الأوضاع الدولية التى نوهنا عنها هى التى تدفعنا إلى دراسة هذا الأمر، وعلى الرغم من أن مصر وقعت على معاهدة حظر انتشـار الأسـلحة النووية، فإما أن تطبق هذه المعاهدة على جميع دول الشـرق الأوسـط، إذا اعتبرنا إسرائيل منها، وإما أن تلغى؛ بل يجب أن يقوم المجتمع الدولى كله بالتكتل حول منع وجود السلاح النووى على الكرة الأرضية، من هنا فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة وإعادة نظر وتقييم للأمور.

ولا شك أن تلك إجراءات وقائية للأخطار الخارجية والتى يجب أن ينظر مجلس الأمن القومـى فيها بالتعاون مع مجلس الدفاع الوطنى، فالتقدم يحتاج إلى قوة تدعمه وتسـانده وتحميه.

■■■

خاتمة

إن تقـدم الوطـن والأمة هى مدافعة حياتيـة حتما علينا أن نخوض غمارها، تسـتلزم المبـادرة والمبـادأة والإقـدام فى ظل ماراثون عالمـى يتدافع بلا انتظـار، ولنعلم أنه مع الرغبـة فى التقدم والمضى قدما فى تحقيقه تشـتد المخاطر وتزيـد الضغوط والتحديات، ويكـون علينا أن نواجه الكثير من الاسـتفزازات ووضع المعوقـات والعراقيل، ومحاولات الاجتـرار بعيدا عـن الأهداف، ولكن بالإيمان بالله وبالعلم والتأسـيس السـليم، والتقدير الحكيم للأمور، وبالثبات على المواقف الوطنية، وبالمثابرة والإصرار على مواصلة التقدم، يكون لنا ما نريد، فالمصائر والعهود تتحدد بالإرادة مع القضاء.

«إن مصر تعلو بقدر حب أبنائها، فالوطنية رابطها ودليلها التعمير».

محمد فرج محمد

■■■